



رَفْعُ ى (لرَّحِيُ (النِجَّرِي w.moswarat.com からからからからからからからからからからからからからからから 300.3

᠖᠙᠈ᠵ᠖᠈ᢌ᠙᠈ᢌ᠙ᡠᡳᢐᡳᡠᢣᢐᡳ*ᢎ*ᢣᢐᡳᡠᢣᢐᡳᡠᢣᢐᡳᡠᢣᢐᡳᡠᢣᢐᡳ*ᢐ*ᡳᢐᡳᡂ

مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

بن عثيمين، محمد بن صالح

شرح نظم قواعد الإعراب. / محمد بن صالح العثيمين _ ط ١ _ القصيم، ١٤٣٨هـ

٩٥ ص؛ ٧٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؛ ١٦٩)

ردمك: ۸ ـ ۳۰ ـ ۸۲۰۰ ـ ۹۷۸ ـ ۹۷۸

١ ـ اللغة العربية ـ النحو أ ـ العنوان

1544/1105 ديوي: ١،٥١١

رقم الإيداع: ١٤٣٨/٢١٥٤ ردمك: ۸ ـ ۳۰ ـ ۸۲۰۰ ـ ۲۰۳ ـ ۹۷۸

حقوق الطبع محفوظة

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الأولي A731 a

مُطلب الكتاب من :

الملكة العربية السعودية

القصيم ـ عنيزة ـ ١٩١١ م ص ـ ب ١٩٢٩

هاتف: ۱٦/٣٦٤٢١٠٧ _ ناسوخ: ١٦/٣٦٤٢١٠٧ جوّال: ٥٥٠٠٤٣١٠٧ _ جوّال المبيعات: ٥٥٠٠٧٣٧٦٦

www.binothaimeen.net

info@binothaimeen.com

الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية دار الدّرة للنشر والتوزيع ـ شارع محمد مقلد ـ متفرع من مصطفى النحاس

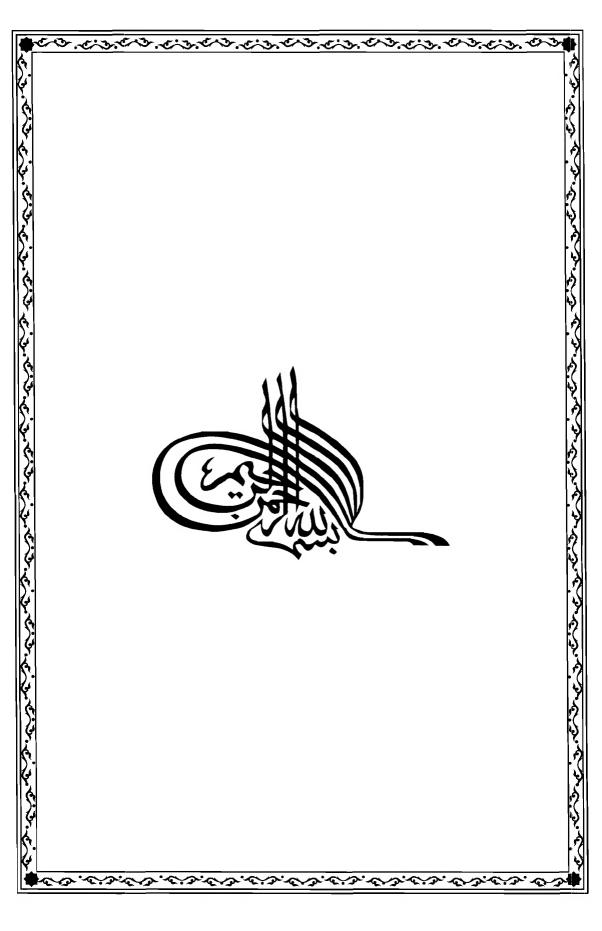
بجوار سوبر ماركت أولاد رجب.

هاتف وفاكس: ۲۲۷۲۰۵۵ _ محمول: ۱۰۱۰۵۵۷۰۶۶

<u>'&'&'&'&'&'&'&'&'&'&'&'&</u>



سلُسلَة مُولِّفات نَضيلَة الِيَّيِخ (١٦٩) عبر ((رَجِعَ) (الْجَرَّي لفَضَيْلَة الشَيْخ العَلَامَة محرتر بن صالح العثيمين غفَرالله له ولوالدَيْه وَللمُسَالِمين مِن إِصْدَارات مؤسّسة الثبخ محمدتن صَالِح العثيميْن الخيرتةِ



بِن اللهِ الرَّحْ الرَحْ الرَّحْ الرَحْ الر

M H M

إِنَّ الحمدَ لله، نحمدُهُ ونَسْتعينُه ونَسْتغفرُه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أَنفُسنا ومِن سيِّئات أعمالِنا، مَن يَهْده اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِلْ فَلا هادِيَ له، وأَشْهَد أَنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه اللهُ أن لا إِلَهَ إِلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لَه، وأَشْهَد أَنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، أرسلَه الله بالمُّدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حَقَّ بالمُّدَى ودِين الحقِّ؛ فبلَّغَ الرِّسالة، وأدَّى الأمانة، ونصَح الأمَّة، وجاهَد في الله حَقَّ بالله عليه وعلى آلِه وأصحابِه ومَن بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

أَمَّا بَعْدُ: فَلَقَد كَانَ لَصَاحِبِ الفَضِيلَةِ العَلَّامَة شَيخِنَا الوَالِد مَحَمَّدِ بن صَالِحِ العُثَيْمِين -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- عِنايَةٌ بِمُتُونَ النَّحْو، وَلَهُ جُهودٌ مُوَفَّقَةٌ فِي شَرْحَهَا وَالتَّعْلَيق عَلَيها وتَقْريب مَعانِيها.

وقَد قامَ فَضيلتُه -رحمَهُ اللهُ تعالَى - فِي دُرُوسِه العِلْميَّة التِي كانَ يَعقِدُها فِي جامِعِهِ بِمَدِينةِ عُنَيْزَةَ عامَ (١٤١٤ه)، بِشَرْح (نَظْم قَوَاعِد الإعرابِ) المَبْنيِّ على كتاب (قَوَاعِد الإعرابِ) لمؤلِّفه العَلَّامة عبدِ الله بنِ يُوسُفَ الشَّهيرِ بابْنِ هِشامِ النَّحْوِيِّ المُتوفَّى عامَ (٧٦١ه) تغمَّده اللهُ بواسِع رحمتِه ورضوانِه وأسكنَه فَسِيحَ جنَّاتِه (١)؛ وذَلِكَ بتَوضِيحِ مَعانِي نُصُوصِه، وتَقْريبِها للمُشْتغِلين بعِلْمِ النَّحْوِ، وقَد وَصَل فِيه إلى وذَلِكَ بتَوضِيحِ مَعانِي نُصُوصِه، وتَقْريبِها للمُشْتغِلين بعِلْمِ النَّحْوِ، وقَد وَصَل فِيه إلى

⁽١) ترجمته في: الدُّرَر الكامنة في أعيان المئة الثامنة للحافظ ابن حَجر رَحِمَهُ اللَّهُ (٣/ ٩٣)، وبغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للشُّيوطي رحمه الله (٢/ ٦٨).

قَوْلِ النَّاظِم -رحمَهُ اللهُ تعالَى-: فَصْلٌ: في تَفسيرِ كَلِماتٍ يَحتاجُ إِلَيها المُعرِبُ:

حَـرْفٌ لِتَصْـدِيقٍ وَإِعْلَامٍ «نعَـمْ» وَحَرْفُ وَعْدٍ «إِي» كَذَا مَعَ الْقَسَمْ

وَسَعْيًا لِتَعْمِيمِ النَّفْعِ بَهَذِهِ الدُّرُوسِ، وإنفاذًا للقَواعد والضَّوابط والتَّوْجيهاتِ التِي قرَّرها شيخُنا -رحمَهُ اللهُ تَعالَى- لإخراجِ تُراثِه العِلْميِّ باشَر القِسمُ العِلميُّ بالمؤسَّسة تَهْيئةَ الكِتَابِ وتَجْهيزَهُ للطِّباعةِ وتَقْدِيمَه للنَّشر.

نَسْأَلُ اللهَ تعالَى أَن يَجْعل هَذَا العَمَلَ خالصًا لِوجهِه الكَريمِ؛ نافِعًا لعِبادِه، وأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلةَ شيخِنا عَنِ الإسلامِ والمسلمِينَ خَيْرَ الجَزَاء، ويُضَاعِفَ لهُ المثُوبَةَ والأَجْرَ، ويُغلِي دَرَجَتَهُ فِي المَهْدِيِّينَ، إِنَّه سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَصَلَّى اللهُ وسلَّم وبارَك علَى عبدِه ورَسولِه، خاتَمِ النَّبِيِّينَ، وإمامِ المُتَّقِينَ، وسيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرينَ، نبيِّنَا محمَّدٍ، وعلى آلِه وأَصْحابِه والتَّابِعينَ لهُمْ بإِحْسانٍ إِلَى يَوْم الدِّين.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِينِ الْخَيْرِيَّةِ ٢٠ ربيع الأوَّل ١٤٣٨ه



نُبْذَةٌ مُخْتَصَرَةٌ عَنْ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ العَلاَّمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ العُثَيْمِين

4371 - 1731 A

X II X

نَسَبُهُ وَمَوْلِدُهُ:

هُو صاحِبُ الفضِيلةِ الشَّيخُ العالِمُ المحقِّق، الفَقِيه المفسِّر، الوَرع الزَّاهد، مُحمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيُهَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آل عُثَيْمِين مِنَ الوهبَةِ مِنْ بَنِي تَمِيم.

وُلِد فِي ليلةِ السَّابِعِ والعِشرينَ مِن شَهرِ رمَضانَ المبارَك، عامَ (١٣٤٧هـ) فِي عُنَيْزَةَ -إِحدَى مُدِن القَصِيم- فِي المملَكةِ العَربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.

نَشْأَتُهُ العِلْمِيَّةِ:

أَلْحَقَهُ والدُه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِيتعلَّمَ القُرآنَ الكَريمَ عندَ جَدِّه مِن جِهةِ أُمِّه المعلِّم عَبْد الرَّحِن بن سُلَيْهان الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، ثمَّ تعلَّم الكِتابة، وشيئًا مِن الحِسابِ، والنَّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ الحِسابِ، والنَّصُوص الأَدبيَّة؛ في مدرسةِ الأُستاذ عَبْدالعزيزِ بن صالِح الدَّامِغ -رَحِمَهُ اللهُ-، وذلكَ قبلَ أَنْ يَلْتَحِقَ بِمَدْرسة المعلِّم عليِّ بنِ عَبْدالله الشّحيتان -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- حيثُ حَفِظَ القُرآنَ الكريمَ عندَه عن ظَهْرِ قَلْبٍ وليَّا يتجاوز الرَّابِعةَ عَشْرَةَ مِن عُمْرِه بَعْدُ.

وبتَوْجيهٍ مِن والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أَقْبَلَ علَى طلَبِ العِلم الشَّرعيِّ، وكانَ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحن بنُ ناصرٍ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُدرِّس العُلوم

الشَّرعيَّة والعَربيَّة فِي الجامِع الكَبِير بعُنَيْزَةَ، وقَد رَتَّب اثنَيْنِ^(۱) مِن طَلَبَته الكِبار لِتَدريسِ المُبتِدئينَ مِنَ الطَّلَبة، فانضَمَّ الشَّيْخُ إلَى حَلقةِ الشَّيْخ محمَّدِ بنِ عَبْد العزيزِ المطوّع -رَحِمَهُ اللهُ - حتَّى أَدْرَكَ مِنَ العِلم - فِي التَّوْحِيد، والفِقه، والنَّحو - ما أَدْرَكَ.

ثُمَّ جَلَس فِي حَلقة شَيْخِه العلَّامَة عَبْد الرَّحن بنِ ناصرِ السَّعْديِّ رَحِمَهُ اللهُ، فدرَس عليه فِي التَّفسِير، والحَديث، والسِّيرة النَّبويَّة، والتَّوجِيد، والفِقه، والأُصول، والفَرائِضِ، والنَّحْو، وحَفِظَ مُخْتَصراتِ المُتُونِ فِي هذِهِ العُلُوم.

ويُعَدُّ فضيلةُ الشَّيْخِ العلَّامَة عَبْدُ الرحمن بنُ ناصرِ السَّعْديُّ -رَحِمَهُ اللهُ- هُو شيخَه الأوَّل؛ إِذْ أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأْثَر بَمَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأْثَر بَمَّا أَخَذ عَنْ غَيرِهِ، وتَأْثَر بَمَنْهِجِه وتَأْصِيلِه، وطَريقةِ تَدْريسِه، واتِّباعِه لِلدَّليل.

وعِندَما كَانَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرحمن بنُ عليِّ بن عـودانَ –رَحِمَهُ اللهُ– قــاضيًا فِي عُنَيْزَةَ قـرَأ عليه فِي عِلم الفَرائضِ، كما قَـرأ علَى الشَّيْخ عَبْدِ الـرَّزَّاقِ عَفِيفِي -رَحِمَهُ اللهُ– فِي النَّحو والبَلاغَة أَثناءَ وُجودِه مُدَرِّسًا فِي تِلكَ المَدِينة.

ولَّمَا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْمِيُّ فِي الرِّياضِ أَشارَ عليه بعضُ إِخْوانِه (٢) أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فاستَأْذَنَ شيخَه العلَّامةَ عَبْدَ الرَّحْنِ بنَ ناصرٍ السَّعْدِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- فأَذِنَ له، والتَحَق بالمَعْهَدِ عامَىْ (١٣٧٢-١٣٧٣هـ).

ولقَدِ انتفعَ -خلالَ السَّنتَيْنِ اللَّتَيْنِ انتظَم فِيهما فِي مَعهدِ الرِّياضِ العِلْمِيِّ- بِالعُلْماءِ النَّدِينِ كَانْـُوا يُدرِّسـونَ فِيه حِـينذَاكَ، ومِنْهُمُ: العلَّامَةُ المُفَسِّـرُ الشَّيْخُ عَمَّدُ الأَمِينِ الشَّنْقِيطِيُّ، والشَّيْخُ الفقِيه عَبْدُ العزيزِ بنُ ناصرِ بنِ رشيدٍ، والشَّيْخُ المُحدِّثُ عَبْدُ الرحمنِ الإفريقِيُّ -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى-.

⁽١) هما الشَّيْخان محمد بن عَبْد العزيز المطوع، وعلي بن حمد الصالحي رحمهما الله تَعَالَى.

⁽٢) هو الشَّيْخ علي بن حمد الصَّالحي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وفي أثناء ذلك اتَّصلَ بسَهاحةِ الشَّيْخِ العلَّامةِ عَبْدِ العزيزِ بنِ عَبْدِ الله بنِ بَازِ حَرْجَهُ اللهُ -، فقرأ عليه في المسجِد: مِن صَحِيح البُخارِيِّ، ومِن رَسائِل شَيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ؛ وانتفَع به في عِلم الحَدِيث، والنَّظر في آراءِ فُقهاءِ المَذَاهِب والمُقارَنةِ بينَها، ويُعدُّ سهاحةُ الشَّيْخِ عَبْدُ العزيزِ بنُ بازٍ -رَحِمَهُ اللهُ- هو شَيْخَهُ الثَّانِي فِي التَّحْصِيلِ والتَّاثُرِ بِهِ.

ثُمَّ عادَ إِلَى عُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ)، وصارَ يَدْرُسُ علَى شَيْخِهِ العلَّامةِ عَبْدِ الرَّحْنِ بِنِ ناصِرِ السَّعْدِيِّ، ويُتابِعُ دِراسَتَهُ انتِسَابًا فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ، الَّتِي أَصْبَحَتْ جُزْءًا مِنْ جامِعَةِ الإِمامِ مُحَمَّدِ بِنِ سُعُودٍ الإِسْلامِيَّةِ، حتَّى نالَ الشَّهادَةَ العالِيَةَ.

تَدْرِيسُهُ:

تَوَسَّمَ فِيهِ شَيْخُهُ النَّجابَةَ وسُرْعةَ التَّحْصِيلِ العِلْمِيِّ فشَجَّعَهُ علَى التَّدرِيسِ وهُوَ ما زالَ طَالِبًا فِي حَلقتِه، فبَدَأَ التَّدرِيسَ عامَ (١٣٧٠هـ) فِي الجامِع الكَبيرِ بعُنَيْزةَ.

وليًا تخرَّجَ فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ فِي الرِّياضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ بعُنَيْزَةَ عامَ (١٣٧٤هـ).

وفي سَنَةِ (١٣٧٦هـ) تُوُفِي شَيْخُهُ العلَّامةُ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ ناصرِ السَّعْدِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فَتَوَلَّى بعدَه إمامَةَ الجامِعِ الكَبيرِ فِي عُنَيْزَةَ، وإمامَةَ العِيدَيْنِ فِيها، والتَّدْرِيسَ فِي مكتبةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعةِ لِلجامِعِ؛ وهِي التِي أَسَّسَها شيخُه -رَحِمَهُ اللهُ - عامَ (١٣٥٩هـ).

وَلَمَّا كَثُرَ الطَّلبةُ، وصارَتِ المكتبةُ لا تَكْفِيهِم؛ بدَأ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ-يُدرِّسُ فِي المسجِدِ الجامِعِ نَفْسِهِ، واجتمَعَ إلَيْهِ الطَّلَّابُ وتَوافَدُوا مِنَ المملكَةِ وغيرِها؛ حتَّى كانُوا يَبْلُغُونَ المِئاتِ فِي بعضِ الدُّرُوسِ، وهؤلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحصيلٍ جادًّ، لَا لِمُجرَّدِ الاستِهاعِ. وبَقِيَ علَى ذَلكَ -إمامًا وخَطيبًا ومُدرِّسًا- حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

بَقِيَ الشَّيْخُ مُدرِّسًا فِي المَعْهَدِ العِلْمِيِّ مِن عامِ (١٣٧٤هـ) إلَى عام (١٣٩٨ه) عندَما انتقَلَ إلَى التَّدرِيسِ فِي كُلِّيَّةِ الشَّرِيعَةِ وأُصُولِ الدِّينِ بِالقَصِيمِ، التَّابِعَةِ لجامِعةِ الإمام مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلامِيَّةِ، وظَلَّ أُستاذًا فِيها حتَّى وفاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وكانَ يُدرِّسُ فِي المسجِد الحَرامِ والمسجِد النَّبُويِّ، فِي مَواسِم الحَجِّ ورمَضانَ والإِجازاتِ الصَّيْفِيَّة، مُنذُ عامِ (١٤٠٢هـ) حتَّى وفاتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-.

وَللشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أُسلوبٌ تَعْليمِيٌّ فَريدٌ فِي جَودتِهِ ونَجاحِهِ، فَهُو يُناقِشُ طُلَّابَهُ ويَتقبَّلُ أَسئِلَتَهُم، ويُلقِي الدُّرُوسَ والمُحاضَراتِ بهِمَّةٍ عالِيَةٍ ونَفْسٍ مُطْمَئنَّةٍ وابْقَةٍ، مُبْتَهِجًا بنَشْرِهِ لِلعِلْمِ وتَقْرِيبِهِ إِلَى النَّاسِ.

آتَّارُهُ العِلْمِيَّةُ:

ظَهَرَتْ جُهُودُهُ العَظِيمةُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- خِلالَ أَكْثَرَ مِن خَمسِينَ عامًا مِنَ العَطاءِ والبَذْلِ فِي نَشْرِ العِلْمِ والتَّدْرِيسِ والوَعْظِ والإِرْشادِ والتَّوْجِيهِ وإِلْقاءِ المُحاضَراتِ والدَّعْوةِ إِلَى اللهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-.

ولقد اهتمَّ بالتَّأْلِيفِ، وتَحريرِ الفَتاوَى والأَجْوبة، التِي تَمَيَّزَتْ بالتَّأْصِيلِ العِلْمِيِّ الرَّصِينِ، وصدَرتْ لَهُ العَشَراتُ مِنَ الكُتُبِ والرَّسائِلِ والمُحاضَراتِ والفَتاوَى والخُطبِ واللِّهاءاتِ والمَقالاتِ، كَمَا صدَرَ لَهُ آلافُ السَّاعاتِ الصَّوْتيَّةِ التِي سَجَّلَتْ عُاضَراتِه وخُطَبَهُ ولِقاءاتِهِ وبرامِجِهُ الإِذاعِيَّةَ ودُرُوسَهُ العِلْميَّة؛ فِي تَفْسِيرِ القُرْآنِ الكَريم، والشُّرُوحاتِ المُتميِّزةِ لِلحَديثِ الشَّريفِ والسِّيرةِ النَّبويَّةِ، والمُتُونِ والمَنظُوماتِ فِي العُلُوم الشَّرْعيَّةِ والنَّونِ والمَنظُوماتِ فِي العُلُوم الشَّرْعيَّةِ والنَّويَةِ، والنَّونِ والمَنظُوماتِ

وَإِنفَاذًا لِلقَواعِدِ والضَّوابِطِ والتَّوْجِيهاتِ التِي قَرَّرها فَضيلتُهُ -رَجِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِنَشْرِ مُؤلَّفاتِه، ورَسائِلِه، ودُرُوسِه، ومُحاضراتِه، وخُطبِه، وفَتاواه، ولقاءاتِه؛ تَقُوم مُؤسَّسةُ الشَّيْخِ مُحُمَّدِ بنِ صالِحِ العُثَيْمِين الخَيْرِيَّةُ -بعَوْنِ اللهِ وتَوْفِيقِه- بَوَاجِبِ وشَرَفِ المَسْؤُ وليَّةِ لإِخْراج كافَّةً آثارِهِ العِلْمِيَّةِ والعِنايَةِ بِهَا.

وبِناءً على تَوْجِيهاتِه -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- أُنْشِئَ لَهُ مَوقِعٌ خاصٌ علَى شَبَكَةِ المَعْلُوماتِ الدَّوْلِيَّةِ (١)، مِن أَجْلِ تَعْمِيمِ الفائِدَةِ المَرجُوَّةِ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى-، وتَقدِيمِ جَمِيع آثارِهِ العِلْمِيَّةِ مِنَ المُؤلَّفاتِ والتَّسْجِيلاتِ الصَّوْتِيَّةِ.

أَعْمَالُهُ وجُهُودُهُ الْأُخْرَى:

إِلَى جَانِبِ تِلكَ الجُهُودِ الْمُثْمِرَةِ فِي مَجَالاتِ التَّدْرِيسِ والتَّأْلِيفِ والإِمامَةِ والخَطابَةِ والإِفتاءِ والدَّعْوةِ إِلَى الله -سبحانه وتَعَالَى- كانَ لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَعَمَالٌ كَثيرِةٌ مُوَفَّقَةٌ مِنْهَا:

- عُضوًا فِي هَيْئة كِبارِ العُلماء فِي المَمْلكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّة، مِن عام (١٤٠٧هـ)
 حتَّى وفاته.
- عضوًا فِي المَجْلِس العِلمِيِّ بجامِعةِ الإمامِ مُحُمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسلاميَّةِ، فِي العامَيْنِ الدِّرَاسِيَّيْنِ (١٣٩٨ ١٤٠٠هـ).
- عضوًا فِي جَلْسِ كُلِّيَةِ الشَّرِيعةِ وأُصُولِ الدِّينِ، بفَرْعِ جامِعةِ الإمامِ مُحُمَّدِ بنِ
 سُعُودِ الإسلاميَّةِ فِي القَصِيمِ، ورَئِيسًا لقِسْمِ العقيدةِ فِيها.
- وفي آخِرِ فَترةِ تَدريسِهِ بالمعْهَدِ العِلْمِيِّ شارَكَ فِي عُضويَّةِ جُنْةِ الخِطَطِ والمَناهِجِ
 لِلمَعاهِدِ العِلْمِيَّةِ، وأَلَّفَ عَدَدًا مِنَ الكُتُبِ المُقَرَّرَةِ فِيهَا.

www.binothaimeen.com())

- عُضوًا فِي لَجْنَةِ التَّوْعِيَةِ فِي مَوْسِمِ الحَجِّ، مِن عام (١٣٩٢هـ) حتَّى وفاته
 رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى -، حيثُ كانَ يُلقِي دُرُوسًا ومُحاضراتٍ فِي مكَّة والمَشاعِر،
 ويُفْتِي فِي المَسائِلِ والأحكامِ الشَّرعيَّة.
- تَرأَّسَ جَمعيَّةَ تَحفيظِ القُرْآنِ الكَريمِ الخَيريَّةَ فِي عُنَيْزَةَ مُنْذُ تَأْسِيسِها عامَ (١٤٠٥هـ) حتَّى وفاتِه.
- ا أَلقَى مُحاضراتٍ عَديدةٍ داخِلَ المملكةِ العربيَّةِ السُّعوديَّةِ علَى فِئاتٍ مُتنوِّعةٍ مِنَ النَّاسِ، كَمَا أَلقَى مُحاضراتٍ عَبْرَ الهاتِفِ علَى تَجَمُّعاتٍ ومَراكِزَ إسلاميَّة فِي جِهاتٍ مُختلفةٍ مِنَ العالمَ.
- مِن عُلماءِ المملكةِ الكِبارِ الذِين يُجيبُونَ على أَسئلةِ المُسْتفسِرِينَ حولَ أَحكامِ الدِّينِ وأُصُولِه؛ عَقِيدةً وشَريعةً، وذَلكَ عَبْرَ البَرَامِجِ الإِذاعيَّةِ فِي المملكةِ العَربيَّةِ الشَّعُوديَّةِ، وأَشهرُها بَرْنامَجُ (نُورٌ عَلَى الدَّرْب).
 - نَذَرَ نَفْسَهُ لِلإجابَةِ على أُسئلةِ السَّائِلِينَ؛ مُهاتَفةً ومُكاتَبةً ومُشافَهةً.
 - رَتَّبَ لِقاءاتٍ عِلميَّةً مُجَدُولَةً، أُسْبُوعيَّةً وشَهْريَّةً وسَنَويَّةً.
 - شارَكَ فِي العَدِيد مِنَ المُؤتَمَراتِ التِي عُقِدَت فِي المملكةِ العربيَّةِ السُّعُوديَّةِ.
- ولاَنَّه يَهتمُّ بالسُّلُوكِ التَّربويِّ والجانِبِ الوَعْظِيِّ اعتنَى بتَوْجِيهِ الطُّلَابِ وإِرشادِهِم إلى سُلُوكِ المَنْهَجِ الجَادِّ فِي طَلَبِ العِلْمِ وتَحْصيلِه، وعَمِلَ على استِقْطابِهِمْ والصَّبْرِ على تَعْلِيمِهِمْ وتَحَمُّلِ أَسئلتِهِمُ المُتَعدِّدةِ، والاهتمامِ بأُمُورِهِمْ.
- ولِلشَّيخِ -رَحِمَهُ اللهُ- أَعَمَالُ عَديدةٌ فِي مَيادِينِ الخَيرِ وأَبوابِ البِرِّ ومجَالاتِ الإِحْسانِ إِلَى النَّاسِ، والسَّعْيِ فِي حَوائِجِهِمْ وكِتابَةِ الوَثَائِق والعُقُودِ بَيْنَهُمْ، وإسداءِ النَّصِيحَةِ لهُمْ بِصِدْقٍ وإخلاصٍ.

مَكَانَتُهُ العِلْمِيَّةُ:

يُعَدُّ فَضيلةُ الشَّيْخِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- مِنَ الرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ الذِينَ وَهَبَهُمُ اللهُ -بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ- تَأْصِيلًا وَمَلَكةً عَظِيمةً فِي مَعرِفَةِ الدَّلِيلِ واتِّبَاعِهِ واستِنْبَاطِ الأَحْكامِ والفَوائِدِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ، وسَبْرِ أَغْوارِ اللَّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَانِيَ وإِعْرابًا وبَلاغَةً.

وَلِهَا تَحَلَّى بِه مِن صِفاتِ العُلَهاءِ الجَليلةِ، وأَخلاقِهِمُ الحَميدَةِ، والجَمْعِ بَيْنَ العِلْمِ والعَمَلِ؛ أَحَبَّهُ النَّاسُ مَحَبَّةً عَظِيمَةً، وقَدَّرَهُ الجَميعُ كُلَّ التَّقديرِ، ورَزَقَهُ اللهُ القَبُولَ لَدَيْهِمْ، واطْمَأْنُوا لِإخْتِيارَاتِهِ الفِقْهِيَّةِ، وأَقْبَلُوا علَى دُرُوسِهِ وفَتاواهُ وآثارِهِ العِلْمِيَّةِ، يَنْهَلُونَ مِنْ مَعِينِ عِلْمِهِ، ويَسْتَفِيدُونَ مِنْ نُصْحِهِ ومَواعِظِهِ.

وقَدْ مُنِحَ جائِزةَ المَلِكَ فَيْصَل -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- العَالَمِيَّةَ لِخِدْمَةِ الإِسلامِ عامَ (١٤١٤هـ)، وجاءَ فِي الحَيْثِيَّاتِ التِي أَبْدَتُها لجْنَةُ الاخْتِيارِ لَمُنْحِهِ الجَائِزَةَ مَا يَأْتِي:

- أوَّلًا: تَحَلِّيهِ بأَخْلاقِ العُلَماءِ الفاضِلَةِ التِي مِنْ أَبْرِزِها: الوَرَعُ، ورَحابَةُ الصَّدْرِ، وقَوْلُ الحَقِّ، والعَمَلُ لَمُسلحةِ المُسلمينَ، والنُّصحُ لِخَاصَّتِهِم وعامَّتِهِم.
 - ثانيًا: انتفاعُ الكَثيرِينَ بعِلْمِهِ؛ تَدْرِيسًا وإِفتاءً وتَأْلِيفًا.
 - ثالِثًا: إلقاؤُهُ اللّحاضَراتِ العامَّةَ النَّافِعةَ فِي مُختلَفِ مَناطِقِ المملكةِ.
 - رابعًا: مُشاركتُه المُفيدةُ فِي مُؤتَمراتٍ إسلاميّةٍ كَثيرةٍ.
- خامِسًا: اتّباعُه أُسلوبًا مُتميّزًا فِي الدّعْوةِ إِلَى الله بالحِكْمَةِ والمَوْعِظةِ الحَسَنةِ،
 وتَقْدِيمُهُ مَثَلًا حَيًّا لِمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ؛ فِكْرًا وسُلُوكًا.

عَقِبُهُ:

لَهُ خَمْسَةٌ مِنَ البَنِينَ، وثَلاثٌ مِنَ البَنَاتِ، وبَنُوهُ هُمْ: عَبْدُ الله، وعَبْدُ الرَّحْمَن، وإِبْرَاهِيمُ، وعَبْدُ العَزِيزِ، وعَبْدُ الرَّحِيم.

وَفَاتُهُ:

تُوُفِّيَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَدِينَةِ جُدَّةَ، قُبَيلَ مَغْرِبِ يَومِ الأَرْبِعاءِ، الخامِسَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّال، عَامَ (١٤٢١هـ)، وَصُلِّي عَلَيه فِي المسجِدِ الْحَرَام بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يَومِ الْخَمِيسِ، ثُمَّ شَيَّعَتْهُ تِلكَ الآلافُ مِنَ المُصَلِّينَ والحُشُودِ العَظِيمَةِ فِي مَشاهِدَ مُؤثَّرَةٍ، ودُفِنَ فِي مَكَّةَ المُكَرَّمَةِ.

وبَعْدَ صَلاةِ الجُمُعةِ مِنَ اليَوْمِ التَّالِي صُلِّي عَلَيه صَلاةَ الغائِبِ فِي جَمِيعِ مُدُنِ المملكةِ العربيَّةِ الشُّعُوديَّةِ.

رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا رَحْمَةَ الأَبْرارِ، وأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّاتِهِ، ومَنَّ عَلَيهِ بِمِغْفِرَتِهِ ورِضْوَانِهِ، وجَزَاهُ عَمَّا قَدَّم لِلإِسْلام والمُسلِمِينَ خَيْرًا.

القِسْمُ العِلْمِيُّ فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ العُثَيْمِينِ الْخَيْرِيَّةِ



حِي (رَجِي (لَجَيْنِي رُسُكِي (لِانِي (لِأَوْدِي سيدي (لاِنِي (لِأَوْدِي

نَظمُ قُواعِدِ الإِعرابِ

يَقُسولُ رَاجِسي رَحَسةِ الْإِلَسِهِ الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي وَهَاكَ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ وَأَسْالُ اللهَ بِــهِ أَنْ يَنْفَعَــا

مُحَمَّدٌ هُو أَبْدُنُ عَبْدِ اللهِ ثُمَّ الصَّلَةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ وَ آلِــــهِ وَالصَّــــحْبِ وَالْأَوْلَادِ نَظْمَ الْكِتَسَابِ الْمُبْدِعِ الْإِحْرَابِ قَارِئَــهُ وَسَـامِعًا وَمَــنْ دَعَـا

فَصلٌ : في الجُملَةِ و أَحْكامِها

وَجُمْلَةٌ: فَهْ يَ أَعَدُمُ قَطْعَا وَجُمْلَةٌ قِسْمَانِ لَـيْسَ تَلْتَـبِسْ فِعْلِيَّةٌ: بِالْفِعْلِ فَابْدَأُ أَبُدَا سَــبْعٌ؛ فَخُـــذَهَا خَــبَرٌ، يَحِــلُّ جَـوَابَ شَرْطٍ جَـازِمٍ وَتَـابِعُ وَسَبْعَةٌ بِلَا نَحَلُّ فِي الْجُمَلْ لَفْظٌ مُفِيدٌ: بِالْكَلَام يُدْعَى كُلُّ كَلَام جُمْلَةٌ لَا تَسنْعَكِسْ إِسْمِيَّةُ: فَهْمِيَ بِالْاسْمِ تُبْتَدَا وَالْجُمْلَــةُ الَّتِــي لَهَــا مَحَــلُّ حَالٌ وَمَفْعُ ولٌ مُضَافٌ وَاقِعُ لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلُلُ جَـوَابُ شَرْطٍ لَـيْسَ جَـرَمُ دَخَلَـهُ
وَتَابِعَـهُ لِـبِحُملَةٍ بِللا تَحَـلُ
جُمَـلُ أَخْبَادٍ لَهَا مُشْتَهِرَهُ
وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ تَحْضِ الْمَعْرِفَهُ
بِغَـيْرِ تَحْصِ مِـنْهُمَا فَيُحْتَمَـلُ

ذَاتُ ابْتِدَاءٍ وَاعْتِرَاضٍ وَصِلَهُ وَقَسَمٌ وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِدَهُلُ) وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ تَحْصِ النَّكِرَهُ فَإِنْ أَتَتْدَكَ بَعْدَ تَحْصِ النَّكِرَهُ فَهْيَ لَدَى النُّحَاةِ كُلِّهِمْ صِفَهُ فَتِلْكَ أَحْوَالُ، وَقَدْ تَتَّصِلُ

فَصْلٌ: فِي الجارِّ والمَجرورِ

بِفِعْ لِ اوْ مَعْنَاهُ نَحُ وَ مُرْتَقِي كَرَالْبًا) وَ(مِنْ) وَ(الْكَافِ) أَيْضًا وَ(لَعَلْ) كَرَالْبًا) وَ(مِنْ) وَ(الْكَافِ) أَيْضًا وَ(لَعَلْ) لَوْلَاكُ لَوْلَاهُ فَعَمْ رُو قَالَ ذَا وَأَنْتَ أَيْضًا ؛ فَاعْلَمْ هَذَا وَاذْكُرِ كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ أَوْ حَالِا أَوْ جَاصِفَةً مُكَمِّلَهُ أَوْ جَاصِفَةً مُكَمِّلَهُ بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا وَاذْكُرِ فِي الْمَشْعُورِ بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا وَالْمُرَا فِي الْمُشْعُورِ فِي الْمَشْعُورِ فَي الْمَشْعُورِ أَوْ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا فَي خَارِ وَمَا تَلَا فِي النَّكُمِ اللَّهُ وَالْمُلْقَالَ فَي الْمَدْرُولُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُلْقَالَةُ فَي خَالِهُ وَمَا تَلَا فِي الْمَدْرُا فِي الْمَذْكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذْكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذْكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذَكْرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذْكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذْكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذَكُرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَذَكْرِ وَمَا تَلَا فِي الْمَالَقَالَ اللَّهُ الْمُعْرَالِ فَي الْمَالَقُلُولُ اللَّهُ وَمِي الْمُنْ وَالْمَالَقُلُولُ الْمُنْ الْمُؤْلُولُ الْمُنْ الْمُنْرِ وَمَا تَلَا فِي الْمُنْ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُرْوِلُ اللَّهُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْرَالُولُ الْمُنْ الْمُعْمَلُمُ الْمُنْ الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ

لَابُدَدُ لِلجَدِرِ مِدْنَ التَّعَلَّدِ قِ وَاسْتَشْنِ كُلَّ ذَائِدٍ لَهُ عَمَلْ وَاسْتَشْنِ كُلَّ ذَائِدٍ لَهُ عَمَلْ لَلَّ كَذَا لَدَى عُقَيلٍ ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَكَى عُقَيلٍ ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَكَى عُقَيلٍ ثُمَّ لَوْلَايَ كَذَا لَا فَصِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ لَوْلَا أَنَا الْفَصِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَالْحُكُمُ لِلجَارِّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالْجَارُ صِلَهُ وَالْحُكُمُ لِلجَارِّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَالْجَارُ صِلَهُ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُ صِلَهُ أَوْ خَسِبَرًا: فَإِنَّهُ قَدْ عُلِقَا لَا فَإِنَّهُ فَهُ عَلَيْكِ السَّقَرَّا) أَوْ خَسَبَرًا: فَإِنَّهُ فَهُ عَيْدِ (السَّتَقَرَّا) وَجَازَ فِي الْمَجْرُورِ بَعْدَ الْجَرِ

أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا نُحَاةُ كُوفَةٍ وَالَاخْفَشُ الرِّضَا وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ اوْ نَفْيِ بَدَا وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى وَقِيلُ فِيهِ خَسبَرٌ وَمُبْتَدَا

فَصْلٌ : فِي تَفسيرِ كَلِهاتٍ يَحتاجُ إِلَيها الْمُعرِبُ

لَكِنَهُمَا اسْتِغْرَاقُهَا مَعْرُوفُ بَ لَى لِلا يجَابِ لِنَفْ ي قَدْ ظَهَرْ لِشَــرْطِهِ وَلِلْمُفَاجَـاةِ كَــذَا وَحَرْفُ تَعْلِيلِ وَلِلْمُفَاجَاَّهُ كَــذَا لِلاسْــتِثْنَا تُفيــدُ جَزْمَـا وَحَرْفُ وَعْدٍ (إِيْ) كَذَا مَعَ الْقَسَمْ (كَلَّا) لِرَدْع وَلِتَصْدِيقٍ بَدَا مَعْنَى (أَلَا) اوْ حَقًّا فافْهَمْ مَا نُقِلْ زَائِدَةً فَكُن لِدَاكَ وَاعِيده وَحَـرْفُ تَحْضِيضٍ وَتَـوْبِيخِ أَتَـى (قَطُّ) وَ(عَوْضُ) أَبَدًا ظُرُوفُ (قَطُّ) لِمَا ـ مَضَـى وَ(عَـوْضُ) أَبَـدَا (أَجَلْ) بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبَرُ ظَـرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ (إِذَا) وَ(إِذْ) فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهُ حَـرْفُ وُجُـودٍ لِوُجُـودٍ (لَــمَّا) حَـرْفٌ لِتَصْـدِيقٍ وَإِعْـلَام (نَعَـمْ) (حَتَّى) لِجَـرٍّ وَلِعَطْفٍ وَابْتِـدَا وَنَحْــوُ (كَــلَّا لَا تُطِعْــهُ) يَحْتَمِــلْ تَجِيءُ (لَا) نَافِيَةً وَنَاهِيَةً (لَـوْلَا) امْتِنَاعٌ لِوُجُـودٍ مُثْبِتَا وَ (إِنْ) لِنَفْسِي وَلِشَـرْطٍ قَـدْ عُهِـدْ زَائِــدَةً أَيْضًـا فَحَقِّـقٌ قِيلِــي وَحَرْفُ تَفْسِيرٍ فَأَوْحَيْنَا اذْكُرِ وَمَــنْ لِلاسْــتِفْهَام لَفــظٌ وَارِدُ مَوْصُ ولَةٌ أَقْسَ الْمُهَا مَرْعِيَّ هُ مَوْصُولَةٌ لِلشَّرْطِ قَدْ تَوَلَّتْ نِدَاءِ لَفْظِ مَا بِهِ (أَلْ) وُصِلًا مُرَادِفٌ لِللهِ إِنْ) فَحَقِّقْ ضَلِط مُرَادِثٌ لِــ(أَنْ) وَلَكِـنْ قَـدْ عَـرِي وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ يَا ذَا الذِّهْنِ كَــذَا يَكْفِـي وَهْـيَ أَيْضًا قِسْمُ كَذَا لِتَقْرِيبِ الْمُضِعِيِّ فَاسْمَع وَقَدْ يُرى فِي كَلِهِ الْقَدِيرِ كَذَا المَفْعُ ولِ لَهْ وَجَمْع تَالِي فَهَــنِهِ الْأَقْسَامُ فِيهَا وَارِدَهُ كَــذَا لِلاسْــتِفْهَام وَالنَّفْـي تَــرِدْ كَذا لِتَخْفِيفٍ مِنَ الثَّقْيلِ وَ(أَنْ) بِفَـتْح فَهْـوَ حَـرْفُ مَصْـدَرِ مُخَفَّفً فِي إِن الثَّقِيلِ زَائِدُ نَكِ __رَةٌ مَوْصُ _وفَةٌ شَرْ طِيَّ ــهُ (أَيُّ) عَلَى مَعْنَى الْكَهَالِ دَلَّتْ مُسْتَفَهُمٌ بَهِا وَوُصْلَةٌ إِلَى كَـذَا فِي الاسْتِفْهَام حَرْفُ شَرْطِ وَبَعْدَ (وَدَّ لَوْ) فَهْ وَ حَرْفُ مَصْدَرِ مِنْ نَصْبِ اوْ جَزْم وَلِلتَّمَنِّي وَ (قَدْ) بِمَعْنَى حَسْبُ وَهْيَ إِسْمُ تُفِيــــــدُ لِلتَّحْقِيـــقِ وَالتَّوَقُّـــع (وَاوٌ) لِلاسْتِئْنَافِ ثُـمَّ الْحَالِ لِقَسَم وَرُبَّ عَطْمِ نَ الِسَدَهُ وَذَاتُ نَقْصٍ وَلِشَرْطٍ فَاقْبَلِ نَكِرَةٌ فَصِفْ بِسا مَا تَطْلُبُ وَاسْمًا أَتَتْ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ ظُرْفِيَّةٌ وَغَيْرُ مَا ظُرْفِيَّةٌ عَنْ رَفْع اوْ نَصْبِ وَجَرٍّ كَافَّهُ

مَعْرِفَةٌ ذَاتُ مَّامِ مَا قُلِ نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ نَعَجُّبُ مَوْصُولَةٌ كَلَاسْتِفْهَامِ مَوْصُولَةٌ كَلَاسْتِفْهَامِ وَإِنْ تَكُلِنْ حَرْفًا فَمَصْدَرِيَّهْ وَإِنْ تَكُلِنْ حَرْفًا فَمَصْدَرِيَّهْ وَالْ تَكُلِنْ حَرْفًا فَمَصْدَرِيَّهُ

فَصلٌ : فِي أَلفاظٍ مُحَرَّرَةٍ

 قُلْ فِعْلَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلْ فِيمَا يَلِي وَنَائِبًا عَنْ فَاعِلْ فِيمَا يَلِي وَنَائِبًا عَنْ فَاعِلْ فِيمَا يَلِي وَنَائِبًا عَنْ فَاعِلْ فِيمَا يَلِي الْمُسْتَقْبُلَا (لَنْ) حَرْفُ نَصْبٍ قَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبُلَا مَعْنَاهُ مَاضِيًا وَفِي (أَمَّا) مَعْنَاهُ مَاضِيًا وَفِي (أَمَّا) وَرَأَنْ) فَحَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ جَوَابَهُ رَابِطَ قَ وَلَا تَقُلُ لِنْعِبُ بَوَابِطَ قَ وَلَا تَقُلُ لِنْعَلْ فَى أَمِلًا فَعَلْ فَى مَا فَي يُغْفِي فَى الْمُطْلَقِ الْجَمْع بِوَاهٍ قَدْ عُطِفْ لِلْعَطْ فِي لَمُطْلَقِ الْجَمْع بِوَاهٍ قَدْ عُطِفْ لِلْمُطْلَقِ الْجَمْع بِوَاهٍ قَدْ عُطِفْ فَا لَمُطْلَقِ الْجَمْع بِوَاهٍ قَدْ عُطِفْ

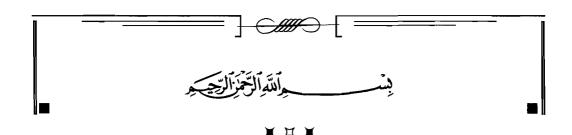
وَ (ثُــة) لِلْمُهْلَـة وَالتَّرْتِيـبِ أَكِّـد بِـر إِنَّ) وَانْصِـبَنَّ وَارْفَعَـا أَكِّـد بِـر إِنَّ) وَانْصِـبَنَّ وَارْفَعَـا

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَالتَّعْقِيبِ وَقَعَا زِدْ مَصْدَرِيًّا إِنْ بِفَتْحٍ وَقَعَا

خاتِمَةٌ نَسأَلُ اللهَ حُسنَ الخاتِمَةِ

بَحْثُ عَنِ الْمُهِمِّ فِي الْأَبْوَابِ كَذَا إِذَا مَرَّ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ وَصِلَةَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا حَقَّقًا لَهَا الْمَحَلَّ فَهْ وَحَقًّا أَجْدَرُ بقَوْلِ مَوْصُولٍ إِشَارَةٍ ذُكِرْ كَـذَاكَ فِي الْمُضَافِ فَـاعْرِفَنَّ ذَا وَلَا تَقُلْ فِي اللَّهُ كُرِ لَفْظٌ زَائِدُ وَبَعضُهُمْ مُؤَكِّدًا قَدْ جَعَلَهُ ثُــمَّ صَـلَاةُ المَلِـكِ الـدَّيَّانِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَطْهَارِ

وَيَنْبَغِي لِلنَّاسِ فِي الْإِعْرَابِ كَمِثْلِ فَاعِلِ لِفِعْلِ اوْ خَبَرُ بَ يَّنَ مَحْ ذُوفًا بِ و تعَلَّقَ ا وَإِنْ أَتَــى بِجُمْلَــةٍ فَيَـــذْكُرُ كَــذَاكَ فِي الَّــذِي وَذَا لَا يَقْتَصِــرْ بَـلْ لِيَقُـولَ فَاعِـلٌ وَهْـوَ كَـذَا جُـزْءُ الْمُضَافِ الْجَـرُّ فِيـهِ وَارِدُ وَبَعْضُ هُمْ عَسبَّرَ عَنْهُ بِصِلَهُ وَكَمَلَـتُ وَالْحَمْـدُ لِلـرَّحْمَن عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ



قَال الناظِمُ رَحْمَهُ اللهُ تعَالَى:

مُحَمَّدُ هُ مَ ابْدِ نَ عَبْدِ اللهِ ثُمَّمَ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ وَآلِسهِ وَالطَّ حَبِ وَالْأَوْلَادِ وَآلِسهِ وَالصَّحِدِ وَالْأَوْلَادِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ الْمُبْدِعِ الْإِعْرَابِ قَارِئَكُ وَسَامِعًا وَمَنْ دَعَا

قَالَ فَضِيلةُ الشَّيخِ العلَّامةُ محمدُ بنُ صَالِحِ العُثَيْمِين رحَمَهُ اللهُ تَعالَى:

بِسْمِ السِّهِ السَّمَا السَّمَا

الحَمدُ لله ربِّ العالمَينَ، وصلَّى اللهُ عَلى نَبيِّنا مُحُمَّد وعلى آلِهِ وَأَصحابِهِ ومَن تَبِعَهم بإِحْسان إلى يَوْم الدِّين.

أما بعد: فهذا نَظْم لقَواعِد الإعراب والجُمَل الَّتي أَلَّفها وشرَحها ابنُ هِشامٍ، ومَعلوم أن النَّظْم أسهَلُ حِفْظًا وَأَبقَى منَ اللَّفْظ، وإن كان النَّظْم أحيانًا يُلجِئُ الناظِمَ إلى تَقْصير بحيثُ يَأْتِي بجُمْلة الناظِمَ إلى تَقْصير بحيثُ يَأْتِي بجُمْلة

مُحْتَصَرةٍ اختِصارًا مُحِلًا؛ بحيثُ لا يَتِمُّ بها المَقْصود، بل ولا يُعرَف مَعناها إلَّا بشَرْح، وَأَحْيانًا يَأْتِي بحَشُو لا حاجة إليه، لكِنْ يُلجِئُه إلى ذلِكَ مُراعاةُ النَّظْم؛ ولهذا وصَفَ الحَريريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «مُلْحة الإعْراب» النَّظْمَ بأنه صَلَف فقال:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ (١)

يَعنِي: النَّظْم صلَفُ يَحمِل الإِنسانَ على أن يَرتَكِب ما لا يَجوز في حال النَّثْر، وقال السَّنَّة والجَماعة:

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ لِأَنْ مَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ لِأَنْكُ مِنْ طَالنَّا مُع وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا (٢) لِأَنْكُ يُسَهِّلُ الْحِفْظُ كَهَا اللَّهُ يُسَمِّعُ وَيَشْفِي مِنْ ظَمَا (٢)

يَقول مؤلف نَظْم هذه القواعِدِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ: «يَقُولُ رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ».

الراجِي هو المُؤمِّل أَمَلًا لشيءٍ يَقرُب حُصولُه؛ لأنَّه هُناكَ تَمَنُّ وهُناكَ رَجاءٌ، فالتَّمنِّي فيها يَصعُب، أو لا يُمكِن حُصولُه، والرَّجاءُ فيها يَقرُب حُصولُه، واستَعمَل العرَبُ للرَّجاء (لعَلَّ)، وللتَّمنِّي (لَيْتَ)، لكِنْ قد تَنوب إحداهُما مَنابَ الأُخْرى في بَعْض المَواضِع إذا ذَلَ الدَّليلُ على ذلِكَ.

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ». أي: مَن يَرجو من رَبِّه الرَّحْمة، ولَيْس المَعْنى أَنَّه يَرجو الرَّحْة نَفْسها؛ لأن الرَّحْة صِفة من صِفات الله، والصِّفة لا تُرجَى، وإنَّمَا الَّذي يُرجَى مَن يَتَّصِف بها وهو اللهُ عَرَّفَكِلَّ.

⁽١) ملحة الإعراب (ص:٧٢).

⁽٢) العقيدة السفارينية (ص: ٤٠).

يَقُول: «مُحَمَّدٌ» هذا عَطْف بَيانٍ لقَوْله: «رَاجِي»، ويَجُوز أن يَكُون بدَلًا، لكِنَّه عَطْف بَيان أَوْلى؛ لأنه بيَّنَ المُبهَم في قَوْله: «رَاجِي رَحْمَةِ الْإِلَهِ» «مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ» وأنا لا أُدرِي مَن يَنتَسِب إليه هذا الناظِمُ، فلا بُدَّ من مُراجَعة كَشْف الظُّنون، أو غيرِه من الكُتُب الَّتِي تَعتنِي بهذا في تَبْيِين المُبهَم، ولا يُمكِن أن نَدَّعِيَ أنه ابنُ مالِكٍ، وإن كان ابنَ مالِكٍ اسمُه مُحمَّد بن عَبْد الله، لكِنْ لا يُمكِن أن نَدَّعِيَ ذلِك؛ لأن ابنَ مالِكٍ سابِقٌ على ابنِ هِشَام رَحِمَهُ اللهُ.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ» إِن شِئْت جعَلْت هذه الجُملةَ هي مَقولَ القَوْل، وإِن شِئْت جعَلْت المَنْظومة كُلَّها مَقولَ القَوْل كما قال المُعرِبون في قول ابنِ مالِكٍ:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرُ مَالِكِ (١)

قالوا: جُمْلةُ «أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ» هي مَفْعول (أَقُولُ) والباقي مَعْطوف عليها، قالوا: وإن شِئْت فقُلْ: كلُّ الأَلْفيَّة مَقولُ القَوْل، وعلى هذا فنَقول إذا قُلْنا: إن كلَّ المَنْظومة مَقولَ القَوْل، أين يَقوم مَحَلُّ الإِعْراب؟

الجَوابُ: على آخِرِ كلِمة مِنْه، ونَقول: كلُّ هَذه الجُمْلةِ في مَحَلِّ نَصْب مَقول القَوْل.

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيمِ الْفَاطِرِ» الحمدُ هو وَصْف المَحْمود بالكَمال معَ المَحبَّة والتَّعظيم؛ فإِنْ خَلا من المَحبَّة والتَّعظيم فهو مَدْح وليس بحَمْد؛ ولِهَذا

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:٩).

قد يَمدَح الرجُل شخصًا لا يُحِبُّه ولا يُعظِّمه، لكِنْ يَرجو منه حاجة من الحَوائِج فنَقول: هذا مَدْح وليس بحَمْد، لكِنْ قد يَصِفه بصِفات الكَمال لِمَحبَّته له، ولتَعظيمه إيَّاه، ولكَوْنه عِنده في مَنزِلة عالِية، فنُسمِّي هذا حَمْدًا.

وقوله: «الْحَمْدُ للهِ» الحَمدُ كلمةٌ مُحلَّاة بـ «أل» فهل نَقول: إنها -أي: «أل» - لبَيان الحَقيقة والجِنْس أو إنَّها للعُموم؟

الجَوابُ: الثاني أَوْلى. يَعنِي: جَميع المَحامِد القَوْليَّة والفِعْليَّة والَّتي تَكون على حَصول النِّعمة أو اندِفاع نِقْمة كلُّ هَذه المحامِدِ ثابِتةٌ لله، واللَّام في قولِه: «لله» للاختِصاصِ، فالحَمدُ المُطلَق لا يَكون إلَّا لله، فعَيْر الله رُبَّما يُحمَد، لكِن ليس حَمْدًا مُطلَقًا في كلِّ حال.

و «اللهُ» علَمٌ على الرَّبِّ عَنَّوَجَلَّ مُحْتَصُّ به لا يُسمَّى به غيرُه، وهو مُشتَقُّ على القَوْل الراجِح من الأُلوهية وجميع أَسْماء الله ورسولِه وكِتابه مُشتَقَّة، لا يُمكِن أن يُوجَد في أسماء الله أو رَسولِه أو كِتابه اسمٌ علَمٌ مَحْض لا يُراد به إلَّا تَعْيِين المُسمَّى، هذا لا يُمكِن، بل جَميعُ أَسْماء الله أَعلام وأَوْصاف.

ولهذا إذا قال لكَ قائِلُ: أسماءُ الله مُتَرادِفة أم مُتَبايِنة؟

فقُلْ له في الجَواب: باعتِبار دَلالتها على الذات مُتَرادِفة؛ لأنها كلها تَدُلُّ على ذات واحِدة، وباعتِبار دَلالتِها على المَعنَى مُتبايِنة؛ لأن كلَّ واحِد مِنها له مَعناه الخاصُّ، لكِنْ قد تَكون مُتبايِنة تَبايُنًا بعيدًا.

الْمُهِمُّ: أن (الله) علَمٌ خاصٌّ برَبِّ العالمَين جَلَّوَعَلَا، وهو -على القولِ الراجِحِ-

مُشتَقُّ، وقد قِيل: إن أَصلَه الإلهُ، لكِنْ حُذِفت الهَمْزة لكَثْرة الاستِعْمال تَخفيفًا كما حُذِفَت الهَمْزة من (خَيْر) و(شَرِّ) فتَقول: فُلانٌ خيرٌ من فُلان. وأَصلُها (أَخيَرُ)، وكذلِك: شَرُّ مِن فُلان. وأصلُها (أَشَرُّ).

قولُه رَحْمَهُ اللَّهُ: «الْعَلِيمُ الْفَاطِرُ» العَليم يَعنِي: ذا العِلْم، والعِلْم: إِذْراك الشيءِ على ما هو عليه، فخرَجَ بقَوْلنا: «إِذْراك الشَّيْءِ» الجَهلُ، وبقَوْلنا: «على ما هو عليه» الجَهلُ اللُركَّب، يَعنِي: خرَجَ بقَوْلنا: إِذْراك الشيءِ على ما هو علَيْه. الجَهْلانِ؛ البَسيط والمُركَّب، والمُركَّب، والمُركَّب أعظمُ؛ لأن جاهِل المُركَّب جاهِل بحاله وجاهِل بالواقِع، فهو يَجْهَل أنه يَجهَل أنه يَجهَل.

فإذا قال لكَ قائِلٌ: مَتى كانَتْ غَزْوة بَدْر؟ فقُلْت: لا أُدرِي. فهذا جَهْل بَسيط، وهُنا تُحمَد على هذه الإِجابةِ، وإذا قال لكَ قائِلٌ: مَتى كانت غَزوةُ بَدْر؟ فقُلْت: كانت في السَّنَة الخامِسة. فهذا جَهْل مُركَّب، وهو شَرُّ مِنَ الأَوَّل؛ لأن هذا أَجابَ بغَيْر عِلْم وذاك تَوقَف وهذه وَظيفتُه.

وأمَّا عِلْم الله عَرَّوَجَلَّ فهو تامُّ من جَميع الوُجوه لم يُسبَق بجَهْل، ولا يَلحَقه نِسيان، ولا يَختصُ بالأمور المُجمَلة دون الشُفْلية، ولا بالأمور العُلُوية دون السُّفْلية، ولا بأفْعاله دون أَفْعال عِباده، بل هو عامُّ لكُلِّ شيء.

فعِلْم المَخلوق ناقِص؛ لأنه مَسبوق بجَهْل، ومَلحوق بنِسْيان، وليس شامِلًا ولا عامًّا، أمَّا عِلْم الله عَرَّقِجَلَّ فإنه شامِلٌ عامُّ تامُّ، لم يُسبَق بجَهْل ولا يَلحَقه نِسْيان، قال الله عَرَّقِجَلَّ: ﴿ فِي كِتَنْبِ لَا يَضِلُ رَقِي وَلَا يَسَى ﴾ [طه:٥٦] لا يَضِلُّ يَعنِي: لا يَجهَل

ولا يَنسَى ما عَلِم ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَاۤ إِلَّا هُوَۚ وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَمَا تَسَّقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلْمَاتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِنْبٍ تُبِينِ﴾ [الأنعام: ٥٩] هذا تَفصيلٌ.

وقال تعالى: ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ [الملك:١٤] ومَعلومٌ أنه خالِقُ كلِّ شيءٍ، فيكون عالِمًا بكُلِّ شيء.

قولُه رَحِمَهُ اللّهُ: «الْفَاطِر» بِمَعنَى المُبدِع، يَعنِي: الَّذي فطَر الأَشياء على غير مِثال سبَقَ؛ يَعنِي ابتَدَأَها على غير مِثال سَبَق، فهو الَّذي أَنشَأ هذه المَخْلوقات، وهل أُنشِئَت من قَبْله فأَنْشَأها تَقليدًا؟ الجَوابُ: لا، بل أَنشَأها جَلَوَعَلَا بِنَفْسه، فطرَها ابتَدَعَها ابتَدَعَها ابتَدَاها، فهو فاطِر.

ولم يَذكُر المُؤلِّف -رَحمهُ اللهُ تعَالَى - المُتعَلَّق في قولِه: فاطر. يَعنِي لم يَقُل: فاطِر كذا؛ لإِفادة العُموم، ومِن القَواعِد المَعْروفة عِند العُلَماء أن حَذْف المعمول يُؤذِن بالعُموم، إِذَن فاطِر كلِّ شيءٍ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿ اَلْمَمْدُ لِلَّهِ فَاطِر اَلسَّمَوَتِ وَالْمُرْضِ ﴾ [فاطر: ١].

وأما قوله ﷺ: «التَّحيَّات لله والصَّلُوات والطَّيِّبات» فهذا حَقُّ الله، ثم قال: «السَّلام عليك أيُّها النَّبيُّ ورحمة الله وبركاتُه»، وهكذا تَجِد أن حَقَّ الرَّسول ﷺ يَأْتِي كَثيرًا بعد حَقِّ الله.

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِرِ» الصَّلاة أَحسَنُ ما قِيل في مَعناها ما قاله أبو العالِية الرياحيُّ رَحَمَهُ ٱللَّهُ: «ثَناءُ الله على عَبْده في المَلَا الأَعْلى» (١) وليسَتْ كما قال كَثيرٌ من مُفسِّريها: الرَّحْمة.

والدليلُ قولُه تعالى: ﴿ أُولَتِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَتُ مِن زَبِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [البقرة:١٥٧]، والعَطْف في الأَصْل يَقتَضي المُغايَرة، وعلى هذا فالرَّحْمة غيرُ الصَّلاة؛ لأن الصَّلاة أَخَصُّ «ثَناءُ الله على عَبْده في المَلاَ الأَعْلى»، لكِنْ من أَيْن أَتَى أَبو العالِية بهذا المَعنَى من ذِكْر الصلاة وهِيَ في اللَّغة مُطلَق الدُّعاء؟

الجَوابُ: كأنَّه أَخَذَها رَحِمَهُ اللَّهُ من الصِّلة، وأعظمُ صِلة تكون بين الشَّيْئَيْن هي بالثَّناء؛ لأن عَدُوَّك لا يُمكِن أن يُثنِيَ عليك، فالَّذي يَصِلك هو حَبيبُكَ وصَديقُك، فكأنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ أَخَذَها من هذا المَعنَى.

وقوله رَحْمَهُ اللَّهُ: «مِنْ مَلِيكٍ قَادِر» يُقال: مَليك. ويُقال: مَلِك، وكِلاهُما في القُرآن، قال الله تَعالى: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة:٤] على قِراءة، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ القَرْرَةِ وَاللهُ مَلْكِ يَوْمِ الدِّينِ عَندَ مَلِيكٍ مُّقَندِرٍ ﴾ [القمر:٥٥].

والمَليكُ أَبلَغُ من المَلِكِ؛ لأنها تَدُلُّ على تَمَام المِلْك، ودائِمًا يَقولون: زِيادة المَبنَى تَدُلُّ على زِيادة المَعنَى، هذا هو الغالِبُ: أن زِيادة بِنْية الكلِمة تَدُلُّ على زِيادة المَعنَى غالِبًا، وقد جاءَتْ بالعَكْس؛ ولهذا نقول: بقَرة وبَقَر، أَكثَرُ هما مَبنَى: بقَرة واحِدة، وبَقَر أَقلُ مَبنَى وأُوسَعُ مَعنَى.

⁽١) علقه البخاري: كتاب التفسير، تفسير سورة الأحزاب (٦/ ١٢٠)، ووصله ابن أبي حاتم في تفسيره، كما ذكره الحافظ في الفتح (٨/ ٥٣٣).

وقوله: «ثُمَّ الصَّلَاةُ مِنْ مَلِيكٍ قَادِر» قادِر اسمُ فاعِل، ولم تَأْتِ في القُرآن إلَّا مُقيَّدة، مِثل قبولِه تعالى: ﴿ قُلْ هُو اَلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِن فَوْقِكُمْ ﴾ إلَّا مُقيَّدة، مِثل قبولِه تعالى: ﴿ قُلْ هُو اَلْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِن فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، وإنَّما يَأْتِي القَدير مُقتَدِر؛ لأنَّهما أَدَلُّ على تَمَام الوَصْف وبَقائِه من كلمة قادِر؛ لأن كلِمة (قادر) اسمُ فاعِل فهي مُوازِنة للفِعْل تَمَامًا، والفِعْل يَدُلُّ على المَعنى المُطلَق لا على الدَّوام والاستِمْرار.

لكِنْ كأنَّ المُؤلِّف في سِياق الشِّعْر الصلف اختار هذا التَّعبيرَ، فها هي القُدْرة التَّع المُؤرِّة منها اسمُ (قادِر)؟

القُدْرة هي: فِعْل الفِعْل بلا عَجْز، أو قِيام الفاعِل بالفِعْل بلا عَجْز، فضِدُّها العَجْز، بخِلاف القُوَّة؛ فإن ضِدَّها الضَّعْف، وقول المُؤلِّف «القادِر» يَعنِي: على كلِّ شيء كما جاءَ في القُرآن: ﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرُ ﴾ [آل عمران:١٨٩].

قولُه: «عَلَى النَّبِيِّ الْهَاشِمِيِّ الْهَادِي» مُتعلِّق بقَوْله: «الصَّلَاةُ» أو بمَحْذوف هو المُتعيِّن تَقديرُه: كائِنة على النَّبيِّ؛ لأن الجارَّ والمَجْرور هو خَبَر المُبتَدَأ.

والنَّبيُّ هو رَسولُ الله ﷺ، وسُمِّيَّ نَبيًّا لأن اللهَ تعالى نَبَّأَه فهو مُنبًّأ.

وسُمِّيَ نبِيًّا؛ لأنه هو يُنبِئ الناسَ فهو مُنبِئ.

وعلى هذا فـ (نَبيءٌ) بمَعنى فَعيل صالحِة للفاعِل والمَفْعول.

قال تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَبِكَ ﴾ [المائدة:٦٧]، وقال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَكَ شَلِهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَـذِيرًا ﴾ [الأحزاب:٤٥]. فهو نَبِيُّ رَسُولٌ عَلِيَهِ اَصَّلَاهُ وَالسَّلَامُ، وكلُّ مَن ذُكِر فِي القُرآن بِلَفْظ النَّبُوَّة فإنه رَسُولُ؛ لَقَوْله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ كُمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوجٍ وَالنِّبِيِّنَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [النساء:١٦٣]، ثُم قال: ﴿ زُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلًا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةُ ابَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٥].

وعلى هذا فإن كلَّ مَن وُصِف بالنُّبوَّة في القُرآن فهو رَسولٌ.

وهو عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هاشِميُّ قُرَشيُّ، وهو من ذُرِّيَّة إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ وبَقيَّة الأنبياء الَّذين قُصُّوا علَيْنا في القُرآن من ذُرِّيَّة إسرائيلَ، إلَّا مَن لم يَكونوا من ذُرِّيَّة إسرائيلَ، إلَّا مَن لم يَكونوا من ذُرِّيَّة إبراهيمَ فإنَّهم مُنفَردون.

قولُه رَحَمُهُ اللهُ الهَادِي اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ الطّهَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ ا

ولوِ استَطاع ذلك لَهَدَى عمَّه أبا طالِب، ولكِنَّه لا يَستَطيع، إنَّما هو هادٍ مُرشِدٌ، ودَليلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي ٓ إِلَى صِرَطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢].

ولم يَأْتِ فِي القُرْآن ولا فِي السُّنَّة ما أَعلَم أنه هادٍ صِراطًا مُستَقيهًا، لكِن يَهدِي إلى، و ﴿إلى » تَدُلُّ على الغاية وتُبيِّن أن المُراد بالهِداية هِداية الدَّلالة والإِرْشاد، وأمَّا هِداية التوفيق فمُتَعدِّية بنَفْسها فتَشمَل الهِدايَتيْن ولا تَكون إلَّا لله عَنَّهَ جَلَ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَيَهْدِيكَ صِرَطًا مُستَقِيمًا ﴾ [الفتح:٢].

ونحن إذا علِمْنا أن هذا هو الواقِعُ بالنَّسْبة للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلامُ فهو أيضًا الواقِع بالنِّسْبة لَنا وأَوْلى، نحن لا نَستَطيع أن نَهدِيَ الناسَ، غايةُ مَن عَلِم مِنَّا أن يَبلُغ ما عَلِم فقَطْ، ويَأمُر بالمَعْروف، ويَنهَى عن المُنكر، لكِن كَوْنه يَهدِي الناسَ هذا شيءٌ لا يُمكِن، فالهِداية بيَدِ الله.

فكمْ مِن إنسان حرَصَ والِداه على هِدايته مَرَّةً بالتَّرْغيب، ومرَّةً بالتَّرْهيب، ومرَّةً بالتَّرْهيب، ومرَّةً بالتَّوْبيخ، ومرَّةً بالضَّرْب ولم يَهتَدِ، وكمْ مِن إنسان ليس عِنده إلَّا عَجوز لا تَدرِي عنه ويكون الله قد هَداهُ، وكمْ مِن إنسان يَبقَى زَمانًا وهو مُنحرِف عن الصِّراط المُستَقيم ثُم يَفتَح اللهُ عليه فيهتَدِي ويكون مِن خِيار عِباد الله الصالحِين، ولكِنْ على الإنسان أن يَفعَل السبَبَ يَدعو الناس إلى دِين الله ويُبيِّن دِين الله عَنَّقِكَ ويَعرِضه للناس بأَزْهي حُلَّة؛ حتَّى يَقبَلوه ويَنتَفِعوا به، وقد سبَقَ أن النَّبيَ عَلَيْ كان إذا استُغرِب اللهيء، وذكرْنا مِثالَيْن على ذلِك:

المِثال الأُوَّل: المَرْأَة الَّتِي قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله: إِن أُمِّي نَذَرَت أَن تَحُجَّ فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنها؟ قَال لها: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكِ دَيْنٌ فَقَضَيْتِهِ أَكَانَ يُجْزِيُ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نعَمْ. قال: «اقْضُوا اللهَ فَاللهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»(١).

فكُونُ الإنسان يَضرِب الأَمْثال لَن كان عِنده إِشْكال هذا مِن أَحسَن التَّعْليم، فالرَّسولُ عَلِيهٍ لا شَكَّ أنه هَدَى الناسَ إلى الحَقِّ وبيَّنه لهم، لكِن لا يَستَطيع أن يُوفِّقهم للحَقِّ، وأن يَجعَلَهم بعد الغَيِّ في رَشَد.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، رقم (١٨٥٢)، من حديث ابن عباس رَضَالِلَهُ عَنْهُا.

⁽٢) أخرجه البخاري: كتاب الطلاق، باب إذا عرض بنفي الولد، رقم (٥٣٠٥)، ومسلم: كتاب اللعان، رقم (١٥٠٠)، من حديث أبي هريرة رَضِحَالِيَّهُ عَنْهُ.

قولُه رَجِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ وَآلِهِ وَ الصَّحْبِ وَالْأَوْلَادِ ﴾ قال العُلَماء رَجِمَهُ وَاللَّهُ: إذا ذُكِر الآلُ وَحْدَه فالمُراد أَتباعُه. واستَدَلُّ والذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ كَاشَدَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [غافر:٤٦]، فالُ فِرعونَ يَعنِي: أَتباعَه.

وإذا ذُكِر الآلُ والصَّحْب صار المُراد بالآلِ الأَتْباع والصَّحْب مَنِ اجتَمَع بالنَّبيِّ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللْمُعَلِّمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُعَلِّمُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ ع

وإذا قيلَ: آلُه وأَصحابُه وأَتباعُه. صار المُراد بالآلِ المُؤمِنين من قَرابَته، وبالصَّحْبِ الصَّحابة، وبالأَتْباع سائِرُ الأُمَّة.

ثُم هُنا مَسأَلة: إذا عُطِف خاصٌّ على عامٍّ، أو عامٌٌ على خاصٍّ، فهَلْ يَكون الخاصُّ داخِلًا في العامِّ ويَكون ذُكِر مَرَّتَيْن، أو خارِجًا من العامِّ وخُصَّ للعِناية به؟ على قَوْلين للعُلَهاء رَحِمَهُمالَلَهُ:

مِنهِم مَن قال: إن إِفْراده بالذِّكْر يَدُلُّ على عدَم إِرادة دُخولِه في العُموم ولكِنَّه خُصَّ وأُخرِج من العُموم عِنايةً به، كقَوْله تعالى: ﴿ نَنَزَّلُ ٱلْمَلَيْكِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذِنِ رَبِّهِم مِن كُلِّ أَمْنِ ﴿ القدر:٤] فالرُّوح جِبريلُ؛ وهو من المَلائِكة لا شَكَّ، فهل جِبريلُ دخل في العُموم ثُم خُصَّ، فيكون ذُكِر مَرَّتَيْن؛ مرَّة بطَريق العُموم، ومرَّة بطَريق الحُصوص؟ العُموم وخُصَّ بالذِّكْر لشَرَفه؟

في هذا قَوْلان، والظاهِرُ أن الخِلاف قَريب من اللَّفْظي، لكِنَّهم هكذا اختَلَفوا، فالصَّحْب جَمْع صاحِب، والصاحِبُ هو الصَّحابيُّ، واختُصَّ النَّبيُُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم بأن صاحِبَه مَنِ اجتَمَع به مُؤمِنًا به ولو لَحُطْة واحِدة، وأمَّا غَيْره

فلا يَكون الإنسان صاحِبًا إلَّا إذا طالَتِ المُلازَمة، فلوِ اجتَمَعْت بشَخْص لِمُدَّة يَوْم أو يَوْمين في سفَر أو غير سفَر؛ فإنه لا يَكون صاحِبًا؛ لكِنِ النَّبيُّ عَيَالِيَهُ إذا اجتَمَع الإنسان مُؤمِنًا به ومات على الإيان به فهو صاحِبُه ولو خَظة واحِدة.

فتَعريفُ الصَّحابيِّ إِذَنْ: مَنِ اجتَمَع بالنَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم مُؤمِنًا به ومات على ذلِكَ، وليس مَن رآه؛ لأَنَّكَ لو قُلْت: مَن رآه خَرَج بذلِكَ الأَعْمى كابنِ أُمِّ مَكتوم، فمَنِ اجتَمَع به أَوْلى مِثَن رآه هَذه واحِدة.

ثانِيًا إذا قُلت: مَن رآه. يَشمَل مَن رآه ولو عن بُعدٍ دونَ أن يَجتَمِع به، وهذا لا يُسمَّى صاحِبًا مُجرَّد أنه رآه وبَيْنه وبَيْنه مَسافة ليس بصاحِب له لم يَجتَمِع بـ ه في مَكان.

والأَوْلاد جَمْع وَلَد، ويُطلَق في اللَّغة على الذَّكَر والأُنْشى، ودَليلُ ذلِك قولُه تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي آوَلَندِ كُمَّ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلأَنْشَيَيْنِ ﴾ [النساء:١١].

والمُرادُ بالأَوْلاد هُنا أَوْلاد رَسولِ الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فيُحتَمَل أن المُراد بالصَّحْب أَوْلادهم، فيكون بذلك مَن جاءَ من ذُرِّيَّتهم، فعلى الأوَّل يكون وَجهُ تَخصيصهم بالذِّكْر أن أَوْلاد النَّبيِّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم جَمَعوا بين شَرَف الإِسْلام وشَرَف النَّسَب، ولِهَذا كانت فاطِمةُ سيِّدة نِساءِ أَهْل الجَنَّة رَضَيَّلِيَّهُ عَنْهَا لكَمال سِيَادتها العِرْقية والدِّينية.

ثُم قال رَحِمَهُ أَلِنَّهُ: «وَهَاكَ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ نَظْمَ الْكِتَابِ» (هاكَ) بمَعنَى: خذ، وهي اسمُ فِعْل أَمْر، وعَلامة اسمِ فِعْل الأَمْر أَن يَدُلَّ على مَعنَى الأَمْر ولا يَقبَل

عَلامته، مِثال: «صَهْ» اسمُ فِعْل أَمْر بمَعنَى: اسكُتْ، لكِن لا يَقبَل عَلامتَه، فعَلامتُه ياءُ المُخاطَبة أو نونُ التَّوْكيد، وهُنا لا تَدخُل ياءُ المُخاطَبة أو نونُ التَّوْكيد لا تَقول: «صَهِنَّ»، ولا تَقول: «صَهِي».

ومثل: «هَلُمَّ» فِعْل أَم اسمُ فِعْل؟ اختَلَف فيه العَرَب فمَن قال: هَلُمَّ إِلَيَّ يا زيد، وهلُمَّ إِلَيَّ يا جماعةُ. فهو عِنده اسمُ فِعْل، ومَن قال لجَماعة: هَلُمُّوا. وللأُنثَى: هَلُمِّي. فهو فِعْل، تَعالَوْا، قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأَهْلَ ٱلْكِنَبِ تَعَالُواْ ﴾ [آل عمران: ٦٤].

و «هَاكَ» لا تَقبَل عَلامةً لا النُّون ولا الياء ولا الواو، و(هاكَ) أي: خُذْ.

وقوله: «فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ» (قواعِد) جَمْع قاعِدة، والقاعِدة أَصْل الشيء ومِنه قاعِدة الجِدار وقاعِدة العَمود أي: أُصلُه، والإِعْراب مَصدَر أَعرَب يُعرِب، والمَصدَر إِعْراب، والإِعْراب بمَعنَى الإِفْصاح والإِظْهار، ومِنه قولُهُم: أَعرَب فُلانٌ عن كذا يَعنِي: أَفصَح وأبانَ وأَظهَرَ.

أمَّا في الاصْطِلاح هو تَغْيير أُواخِر الكلِمة؛ لاختِلاف العوامِلِ الداخِلة علَيْها. وقوله: «نَظْمَ الْكِتَابِ» هذه مَفعولُ «هَاكَ» نَظْم الكِتاب «المُبْدِع» ويَجوز المُبدَع، يَعني: خُذْ نَظْم الكِتابِ المُبدَع الإعْراب يَعنِي: البَديع الإعْراب، ويُريد بالكِتاب كِتاب الجُمّل الَّذي لابنِ هِشام وشَرَحه الأَزهريُّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، وهذا الْمُؤلِّف مُحمَّدُ بنُ

عبد الله نظمَه؛ لأن النَّظْم كما قال السَّفَّارينيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عَقيدته:

لأنَّسه يَســهُل الحِفْــظَ كـــا يَروق للسَّمْع ويَشـفِي مِـن ظَــَا(١)

⁽١) العقيدة السفارينية (ص: ٤٠).

قولُه رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَأَسْكِ أَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَكِ اللهِ وَارِئَهُ وَسَامِعًا وَمَنْ دَعَا

(أَسَالُ اللهَ أَنْ يَنفَعا) السُّؤالُ يَكون على مَعانٍ مِنها سُؤال العِلْم، وهذا يَصدُر من الجاهِل إلى العالِم تَقول: سَأَلَني فُلانٌ عن مَعنَى قولِه تعالى. ويَكون بمَعنى طَلَب الإعْطاء مِثْل سأَلَني مالًا.

والَّذي مَعَنا «أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَنْفَعَا» ليسَ المَعنى: أَستَفْهِم اللهَ، أو أَطلُب منه الفَهْم، لكِنْ أَطلُبه «أَنْ يَنْفَعَا قَارِئَهُ» وَالأَلِف في قولِه: «أَنْ يَنْفَعَا» يَجُوز في إِعْرابها وَجْهان:

الأُوَّلُ: أَن تَكُون مُنقَلِبة عن نون التَّوْكيد، وأَصلُها أَن يَنفَعَنْ.

والثاني: أن تكون للإِطْلاق أي: إِطْلاق الرَّوِيِّ، والنَّفْع هو الخَيْر والعَطاء وما أَشبَه ذلِك ضِدُّه الضرَر.

فقوله: «قَارِئَهُ» أي: أن يَنفَع قارِئَه «وَسَامِعًا» أي: سامِعه «وَمَنْ دَعَا» أي: مَن دعا للمُؤلِّف، أو مَن دَعا بنَفْعه، أي: أن يَنفَع الله بهذا الكِتابِ.

لكِن سُؤال اللهِ تعالى أن يَنفَع القارِئَ مَعناه أن القارِئَ يَسعَى لأَسْباب النَّفْع والانتِفاع به؛ بحَيْث يَبحَث عن مَعانِيه ويَتَفهَّم مَعانِيه، أمَّا أن يَقول: اللَّهُمَّ إني أَسأَلُكَ أن أَنتَفِع بنَظْم قواعِد الإِعْراب ثُم يَسكُت، فهذا لا يَنفَع، كلَّما سأَلْت اللهَ شَيْئًا فافعَلِ السبَب الَّذي أُمِرْت به لو قُلْت: اللَّهُمَّ ارْزُقْني ولَدًا صالحًا. وبقِيت على هذا مُدَّة سَنَوات وقيلَ لكَ: تَزوَّجْ حتَّى يَرزُقك اللهُ. قُلت: أنا سأَلْت الله أن

يَرِزُ قَني ولَدًا صالِحًا، فلا يَكون هذا الإِنسانُ سأَلَ الله بجِدِّ، فإذا سأَلْت الله فافْعَلِ السَّبَب.

لو قُلْت: اللَّهُم ارْزُقني طَعامي. ونِمْت على فِراشِك، فهذا لا يَستَقيم، نعَمْ إذا كان الإنسانُ عاجِزًا يَعتَمِد على الدُّعاء؛ لأنه عاجِز عن فِعْل الأَسْباب، أمَّا إذا كان يُمكِنك أن تَفعل السَبَبَ فلا بُدَّ مع الدُّعاء أن تَفعَل السَّبَ، وإلَّا لكان هذا الدُّعاء لا وَجهَ له.

ثم قال المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

لَفَظٌ مُفِيدٌ: بِالْكَلَامِ يُدْعَى وَجُمْلَةٌ: فَهْ يَ أَعَامُ قَطْعَا

هذا الكِتابُ مَأْخوذ من كِتاب لابنِ هِشامٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وشرَحه خالِدٌ الأَزهَريُّ وَمَهُ ٱللَّهُ وَشَرَحه خالِدٌ الأَزهَريُّ وَمَهُ ٱللَّهُ في رَحَمَهُ ٱللَّهُ في الكِتاب فيه قواعِدُ جُمَل، والظاهِر أن أَصلَه ما ذكرَه ابنُ هِشام رَحَمَهُ ٱللَّهُ في كِتابه المُغنِي في آخِره (۱)، حيثُ ذكرَ شيئًا كَثيرًا من هذا، وكذلِكَ ذكر في بَقيَّة الكِتاب مَعن المُغنِي بعض الكلِمات الَّتي ذكرَها الناظِم، فمِنَ القَواعِد:

القاعِدة الأُولى: ما هُو الكَلامُ؟ إذ يَرِد الكَلام كَثيرًا في كَلام النَّحْويِّين.

فيا هو الكَلامُ اصطِلاحًا؟

يَقول رَحْمَهُ ٱللَّهُ: «لَفْظٌ مُفِيْدٌ بِالْكَلَامِ يُدْعَى»، الكَلام لَفْظ مُفيد، وهذه الجُملةُ

⁽١) انظر: مغنى اللبيب (ص: ٤٩٠).

هي الَّتي قالَها ابنُ مالِك في الأَلْفيَّة حيثُ قال:

كلامُنــا لَفْــظ مُفيــد......

فقوْله: «لَفْظُ» خرَجَ به ما عَداه من كُلِّ صَوْت، ومِن كلِّ إشارة، ومِن كُلِّ عِتابة؛ لأن ذلِكَ كلَّه لا يُسمَّى لَفْظًا، فمَثَلًا لو أن شَخْصًا كتَبَ صَفْحة كامِلة؛ فإنه لا يُسمَّى كَلامًا في اصطلاح النَّحْويِّين، ولو أنَّه أشار عِدَّة إشارات كلُّها تُفهَم كما يُفهَم المَعنَى باللَّفْظ فإنها لا تُسمَّى كَلامًا لا بُدَّ منَ اللَّفْظ، ولو أنَّنا سمِعْنا صوتًا يَحكِي شيئًا من الأَشْياء إيجابًا أو سَلْبًا؛ فإن ذلِك لا يُسمَّى كَلامًا وإن فُهِم مِنه مَعنى الكلام؛ لأنه ليسَ بلَفْظ.

وقولُ المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ: «مُفِيدٌ» هذا الوَصْفُ خرَجَ به ما ليس بمُفيد، والمُراد بالمُفيد ما تَتِمُّ به الفائِدة، وليس مُجُرَّد الإِفادة؛ لأن مُجُرَّد الإِفادة تَحصُل بالكلِمة الواحِدة، لكِن المُرادُ ما تَتِمُّ به الإِفادة.

وهَلْ يُشتَرَط في الإفادة أن لا تكون مَعلومة بالجِسِّ أو بالعَقْل أو بالفِطْرة أو لا يُشتَرَط؟

أَكثَرُ النَّحْويِّين على أنه لا يُشتَرَط أن تَكون مُفيدةً فائِدةً جَديدة بَلْ حَتَّى وإن أَفادَت فائِدةً مَعلومةً بالفِطْرة أو بالعَقْل أو بالحِسِّ فهو كَلام.

وعلى هذا فإذا قُلْت: الواحِدُ نِصْف الاثنَيْن. فهل يُسمَّى كلامًا؟ أَمَّا على القَوْل الراجِح فيسمَّى كلامًا.

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:٩).

وأمَّا على مَن يَشتَرِط الفائِدة جَديدة؛ فإن هذا مَعلوم لا يَحتاج إلى مُخاطَبة. ولو قُلْت: كُلُّ مُحدَث لا بُدَّ له من مُحدِث. فهَلْ هو كَلامٌ؟

على القَوْل الراجِح كَلامٌ، وعلى القَوْل الثاني المَرْجوح ليس بكَلام؛ لأن هَذا مَعلوم بالعَقْل.

ولو قُلْت: السَّماء فَوْقَنا والأَرضُ تَحـتَنا. على القَوْل الراجِح كَلام، وعلى مَن يَشتَرِط الفائِدة جَديدة ليس بكلام؛ لأن هذا مَعلوم بالحِسِّ.

ولا بُدَّ من تَمام الفائِدة، فلو قُلْت: إن قام زَيْدٌ. فهذا مُفيدٌ لا شَكَّ، مُفيدٌ على أنه جُمْلة شَرْطيَّة، لكِنْ هل أَفاد فائِدةً تامَّةً؟

الجَوابُ: لا؛ لأن المُخاطَب لا يَزال يَتَرقَّب إن قام زَيْد ماذا يَحصُل؟ فلا بُدَّ مِن فائِدة، أي: مِن تَمَام الفائِدة.

وقولُه: (ايُدْعَى) أَيْ: يُسمَّى.

ثُم قال: «وَجُمْلَةٌ فَهِيَ أَعَمُّ قَطْعَا»، هذا أيضًا القاعِدة الثانية ما هي الجُمْلة؟

الجُمْلة أَعَمُّ مِن الكَلام؛ لأنها هي كلُّ لَفْظ مُركَّب مِن فِعْل وفاعِل، أو مُبتَدَأ وخَبَر، أو ما يَقوم مَقامَ ذلِك، هذه الجُمْلة، فإذا قُلت: إن قام زَيْد. فهي جُمْلة، لكِنْ لَيْست كَلامًا، ولو قُلْت: قامَ زَيْد. وحَذَفْت «إِنْ» فهي جُمْلة وكَلام أيضًا.

إِذَنْ: أَيُّهَا أَعَمُّ الجُملةُ أو الكلامُ؟

الجَوابُ: الجُملةُ؛ لأنَّ كلَّ كَلام جُمْلة وليس كُلُّ جُملة كَلامًا، إذَنْ فالجُمْلة أَعَمُّ؛

لأنه يَدخُل فيها الأَخَصُّ؛ ولهذا قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «كُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لا تَنْعَكِسْ»، ولو قيلَ: لا يَنعَكِس لكان جَيِّدًا.

فَكُلُّ كَلام جُمْلة، فإذا قُلْت لكَ: «فِ» يَعنِي: «فِ» بالوَعْد جُمْلة؛ لأنَّها فِعْل أَمْر، والفاعِل مُستَتِر وُجوبًا، والمُستَتِر كالظاهِر في ثُبوت كَوْنها جُمْلة، وهذا كلام؛ لأنه يُفيد فائِدة تامَّة.

ثم قال الْمُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

كُلُّ كَلَمْ مُمْلَةٌ لا تَنْعَكِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْهَانِ لَيْسَ تَلْتَسِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْهَانِ لَيْسَ تَلْتَسِسْ إِسْمِيَّةٌ فَهِي بِالِاسْمِ تُبْتَدَا فِعْلِيَّةٌ بِالفِعْلِ فَابْدَأ أَبَدَا

بداً المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يُفصِّل هل كلُّ جُمْلة فهي اسْمِيَّة؟ أو كل جُمْلة فهي فِعْليَّة؟ أو في ذلِك تَفْصيل؟ والثالِث هو المُراد: الجُمَل نَوْعان:

- جُمْلة اسمِيَّة.
 - جُمْلة فِعْليَّة.

فَمَا ابْتُدِئ بِالْاسْمِ فَهُو اسْمِيَّة، وما ابتُدِئ بِالفِعْلِ فَهُو فِعْلَيَّة.

فإذا قال لكَ قائِلٌ: «قامَ زَيْد» أَفِعْليَّة هي أَمِ اسمِيَّة؟

الجَوابُ: فِعْليَّة؛ لأنها بدَأَت بالفِعْل.

وإذا قال: أَقائِمٌ زَيْد؟ فهي اسمِيَّة؛ لأنها ابتَدَأَت بالاسْمِ.

وإذا قال لكَ قائِلٌ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق:١] أَجُمْلة فِعْلية أم اسمِيَّة؟

الجَوابُ: إِن قُلْت: اسمِيَّة، أَخطأت، وإِن قُلْت: فِعْلية. أَخطأت، فعَلى قول الكُوفِيِّين تَكون اسمِيَّة؛ لأنَّهم يُعرِبون ﴿ السَّمَاءُ ﴾ على أنها مُبتَدَأ، فتكون الجُمْلة اسمِيَّة، وأَمَّا مَن يُعرِبها على أنَّها فاعِل لاسمٍ مَحْذوف أو فاعِل بالفِعْل المَذْكور قُدِّم عليه فتكون فِعْليَّة، لكِن أنت تَعرِف الضابِط ونَزِّل خِلافَ العلماء عليه كُلُّ جُمْلة ابتَدَأَت بفِعْل فهِي اسمِيَّة، هذا الضابِطُ؛ ولهذا قال رَحمَهُ اللَّهُ:

وَجُمْلَةٌ قِسْهَانِ لَسَيْسَ تَلْتَسِسْ وَجُمْلَةٌ قِسْهَانِ لَسَيْسَ تَلْتَسِسْ وَكُمْلَةٌ قِسْهَانِ لَسَيْسَ تَلْتَسِسْ إِسْهِ وَبُعْلَيْهَ أَبِهِ فَالْسِمَ تُبْتَدَا فَعُلِيَّةٌ بِالْفِعْلِ فَالْسِمَ تُبْتَدَا

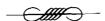
فإذا قُلْت: إن زَيْدًا قائِم. فنَقول: الجُملة اسمِيَّة والحَرْف الناسِخُ لا عِبرةَ به؛ لأن الحَرْف لا يَدُلُّ على مَعنًى بنَفْسه، أمَّا لو قُلْت: كان زَيْد قائِمًا فالجُمْلة فِعْليَّة؛ لأن «كان» فِعْل له مَعنًى بنَفْسه بخِلاف الحَرْف.

ثُم إِن الْمُؤلِّف رَحَمَهُ اللَّهُ تَرَكَ تَقسيًا آخَرَ للجُمْلة وهي صُغرَى وكُبرَى، فالجُمْلة الصُّغْرى هي الَّتي تَقَع مَوقِع المُفرَد، والكُبْرى: ما تَتَركَّب من مُبتَدَأ وخَبَر، أو فِعْل وفاعِل، أو ما يَنوبُ مَنابَها.

فإذا قُلْت: زَيْد أَبوه قائِمٌ، فعِندنا الآنَ جُمْلتان صُغرَى وكُبرَى، الكُبرى ما تَركَّبت من قَوْلنا: زَيْد أَبوه قائِمٌ؛ لأن «زَيْد» مُبتَدَأ، و «أَبوه» مُبتَدَأ ثانٍ، و «قائِمٌ» خَبَر المُبتَدَأ الأوَّل.

والصُّغْرى هي الَّتي تَقَع مَوقِع المُفرَد، وهي: «أَبوه قائِمٌ» وإنَّما قُلْنا: إنها تَقَع مَوقِع المُفرَد، وهي المُفرَد، وهذه «أَبوه قائِمٌ» وقَعَت مَوقِع المُفرَد؛ لأن الخَبَر الأَصْل فيه أن يَكون فيها مُفرَدًا، وهذه «أَبوه قائِمٌ» وقَعَت على أنها خَبَر مُبتَدَأ.

مثال: «قَدِم زَيْد والشَّمْسُ طالِعةٌ»، (الشمسُ طالِعةٌ) صُغرَى؛ لأنَّها وقَعَت مَوقِع المُّفرَد وهو الحال، إِذْ إِن التَّقْدير: حالَ طُلوع الشَّمْس، وعلى هذا فقِسْ، فصارَتِ الجُمْلة اسمِيَّة وفِعْليَّة، وكلُّ مِنهما إمَّا صُغرَى وإمَّا كُبْرى.



ثُم قال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَالْحُملَةُ الَّتِي لها تَحَلُّ سَبْعٌ ؛ فَخُذْهَا خَبَرُ يَجِلُّ مَا خَبَرُ يَجِلُّ مَحَالُ وَمَفعُولٌ مُضَافٌ وَاقِعُ جَوابَ شَرْطٍ جَازِمٍ وَتَابِعُ لِحَالُ وَمَفعُولٌ مُضَافٌ وَاقِعُ جَوابَ شَرْطٍ جَازِمٍ وَتَابِعُ لِحَالُ وَمَفعُودٌ وجُمْلَةٍ ذَاتِ تَحَدُلُ

هذا تَقْسيم ثالِث للجُمْلة، وهي أنها تَنقَسِم إلى قِسْمين: جُمْلة لها مَحَلُّ، وجُملة لا مَحَلُّ مو جُملة لا مَحَلَّ من الإعْراب، وهذا أيضًا فيه فائِدة، جُمْلة لها مَحَلُّ من الإعْراب، والجُملة الأُخْرى ليس لها مَحَلُّ من الإعْراب، فقال رَحْمَهُ ٱللَّهُ في الأوَّل:

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ سَبْعٌ فَخُلْهَا

لَيْست أَشياءَ مَحْسوسة، لكِنه أراد بقَوْله: (خُذْهَا) التَّنْبيه على الاعتِناء بهذه الجُمَل الَّتي لها مَحَلُّ.

قولُه رَحِمَهُ أللَّهُ: ﴿خَبَرُ يَحِلُّ ﴾ الجُمْلة الواقِعة خَبَرًا لها مَحَلُّ من الإِعْراب، والواقِعة مُبتَدَأ و خَبَرًا ليسَ لها مَحَلُّ من الإِعْراب، فإذا قُلت: زَيْد قائِم. هذه لا مَحَلَّ لها من الإِعْراب، ولا عُلَّ لها من الإِعْراب، وهأبوهُ الإِعْراب، ولو قُلْت: زَيْد أبوه قائِمٌ. فالجُمْلة كلُّها لا مَحَلَّ لها من الإِعْراب، و «أبوهُ قائِمٌ» لَها مَحَلُّ من الإِعْراب، مَحَلُّها الرَّفْع؛ لأنها خَبَر المُبتَدَأ.

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «حالٌ» يَعنِي: كذلِك الَّتي تَقَع حالًا فلَها مَحَلُّ، مِثال ذلِك: جاءَ الرجُل يَركُض، فـ «جاءَ الرجُل» فِعْل وفاعِل، و «يَركُض» فِعْل مُضارع وفاعِله مُستَتَر جَوازًا تَقديرُه هو، وجُمْلة يَركُض في مَحَلِّ نَصْب على الحال، الَّتي وقَعَت خبَرًا في مَحَلِّ نَصْب.

الثالِثة: قولُه رَحْمَهُٱللَّهُ: «ومَفعُولُ» يَعنِي: أَن تَقَع الجُمْلة مَفعولًا، إمَّا مَقولًا لَقَوْل، وإمَّا مَفعول (ظَنَّ) وأَخواتها، أو غَيْر ذلك، هذه أيضًا مَحَلُّها النَّصْب، فالحالُ مَحَلُّها النَّصْب والواقِعة مَفْعولًا أيضًا مَحَلُّها النَّصْب.

مِثال ذلِك في مَقول القَوْل: ﴿قَالَ إِنِي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠] فَجُمْلة: ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾، في مَحَلِّ نَصْب مَقول القَوْل.

ومِثال الواقِعة مَفعولًا به أن تَقَع مَفعولًا به في ظَنَّ وأَخَواتها، تَقول: أَظُنُّ زَيْدًا يَفهَم الدَّرْس، فـ«زيْدًا» هو المَفْعول الأوَّل، و«يَفهَم الدَّرْس» المَفْعول الثاني، في مَحَلِّ نَصْب على أنه مَفعولٌ ثانٍ.

هذه ثَلاثُ جُمَل لها مَحَلٌ.

ثُم قال رَحْمَهُ أللَّهُ: «مُضافٌ» يَعنِي: أيضًا من الجُمَل الَّتي لها مَحَلُّ من الإعراب

أَن تَكون مُضافًا والمُراد مُضاف إليه، فإذا وقَعَتِ الجُمْلة مُضافًا إليه صار لها مَحَلُّ، ومَحَلُّها الجَرُّ.

مِثَالَ ذَلِكَ قُـولُه تَعَالَى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَلَا يَوْمُ يَنَفَعُ ٱلصَّلِدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة:١١٩]، وكذلِكَ قُـولُه تَعَالَى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُكُمْ [الزخرف:٣٩]، فـ ﴿ إِذ ﴾ مُضافة إلى ﴿ ظَلَمْتُكُمْ ﴾ .

وكذلِكَ «حَيثُ» تُضاف إلى الجُمْلة بعدَها تَقولُ: اجلِسْ حيثُ جلَسَ زَيْد. فرَجلَس) هُنا في مَحَلِّ جَرِّ على أنها مُضاف إليه، فلَها مَحُلُّ من الإِعْراب.

ثُم قال رَحْمَهُ اللّهُ: «جَوَابَ شرطٍ» الجُمْلة الواقِعة جَواب شَرْط أيضًا لها مَحُلُّ من الإِعْراب، و مَحَلُّها الجَوْم؛ لأن جَواب الشَّرْط يكون مَجزومًا، والمُرادُ بذلكَ ما لم يَقَعِ الجَوْم عليها لَفْظًا فهي مَجْزومة، مِثْل: إن تَقُمْ أَقُمْ. لم يَقَعِ الجَوْم عليها لَفْظًا فهي مَجْزومة، مِثْل: إن تَقُمْ أَقُمْ. فكلِمة «أَقُمْ» هُنا لها مَحَلُّ من الإِعْراب على أنها جَوابُ الشَّرْط، مِثال ذلك قولُه تعالى: ﴿ مَن يُمْدِ اللّهُ فَهُو المُهَتَدِي ﴾ ﴿ مَن يُمْدِ اللّهُ فَهُو المُهَتَدِي ﴾ [الأعراف:١٨٦]، وقولُه: ﴿ مَن يَهْدِ اللّهُ فَهُو المُهَتَدِي ﴾ [الأعراف:١٨٨].

و بهذا عرَفْنا أنه كلَّما اقتَرَنَتِ الفاءُ الرابِطةُ بجُمْلة الشَّرْط فلها مَحَلُّ من الإِعْراب، و مَحَلُّها الجَزْم، ﴿ مَن يَهْدِ ﴾ فِعْل الشَّرْط، والفاء رابِطة لِحَوَاب، و (هُوَ الْمُهْتَدِي) جُمْلة في مَحَلِّ جَزْم؛ لأنَّها جَوابُ شَرْط جازِم.

ثُم قال رَحِمَهُ أَللَّهُ: ﴿ وَتَابِعُ لِمُفْرَدٍ ﴾ فهل يُمكِن للجُمْلة أن تَتبَع مُفرَدًا ؟

الجَوابُ: نعَمْ، يُمكِن، تَقول: مرَرْتُ برجُل يَعبَث. «برجُل» جارٌّ ومَجرورٌ،

و «يَعْبَثُ» فِعْل مَرفوع بضَمَّة ظاهِرة، وفاعِلُه مُستَتِرٌ في جَواب تَقديرُه «هو»، والجُمْلة صِفة لـ «رجُل»، ولو أنَّكَ قُلْت: مرَرْتُ بزَيْد يَعبَث. صارَتِ الجُمْلة حالًا؛ لأنَّهم يَقولون: الجُمَل إذا وقَعَت بعد النَّكِراتِ فهي صِفاتٌ، وإذا وقَعَتْ بعد المَعارِف فهِي أَحُوالٌ.

قولُه رَحْمَهُ اللَّهُ: «وَتَابِعُ لِمُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ ذَاتِ مَحَلْ» يَعنِي: وتابعٌ لجُمْلة ذاتِ مَحَلِّ. فالتابعُ لجُمْلة ذاتِ مَحَلِّ من الإعراب. فالتابعُ لجُمْلة ذاتِ مَحَلِّ من الإعراب. مِثالُ ذلِكَ: زَيْد قام أَبوه وقعَدَ أَخوه. فجُمْلة «قامَ أَبوهُ» في مَحَلِّ رَفْع على خَبَر مُبتَدَأ و «قعَدَ أَخوه. فجُمْلة «قامَ أَبوهُ» في مَحَلِّ رَفْع على خَبَر مُبتَدَأ و «قعَدَ أَخوهُ».

ثم قال المُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وَسَبْعَةٌ بِلَا نَحَلَّ إِلَى الْجُمَلْ فِي الْجُمَلْ فِي الْجُمَلْ فِي الْجُمَلْ فِي الْجُمَلْ فَرَاتُ الْبَرِيرَاضِ وَصِلَهُ جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَرْمٌ دَخَلَهُ وَتَابِعَهُ إِلَيْسَ جَمْلَةٍ بِلَا تَحَلْ وَتَابِعَهُ لِللَّهِ اللَّهُ عَلْ وَقَسَمٍ وذاتُ تَفْسيرٍ لِهِ لَى اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

الأولى: خَبَرية ومَحَلُّها الرَّفْع، مِثل: «زَيْد أبوه قائِمٌ».

الثانية: حالِيَّة ومَحَلُّها النَّصْب، مِثالُه: «جلَسَ القَوْم وهُمْ يَستَمِعون».

الثالِثُ: المُضاف إليه، مِثالُه: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَلَا يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [المائدة:١١٩]، جُمْلة ﴿ يَنفَعُ ﴾ تُعرَب مَفعولًا به في محَلِّ نَصْب.

الرابعة: مَقول القَوْل مِثْل ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠].

الخامسة: وكذلكَ إذا كانَتْ مَفعولًا ثانِيًا لـ «ظَنَّ» وأَخَواتها.

السادسة والسابعة: إذا كانَتْ خبرًا لـ (كان) وأَخُواتها، أو خَبرًا لـ (إن) وأَخُواتِها، فإن الجُمْلة الَّتي تَقَع خبرًا لها مَحُلُّ، سَواءٌ كانت باقِيةً على أَصْلها أو مَنْسوخة؛ ولهذا لو قلت: (كان طالِبُ العِلْم يَجتَهِد في الطلَبِ)، فجُمْلةُ (يَجتَهِد) مَحَلُّها النَّصْب، ورخننت زيدًا يَفهَم بمُحلةُ (يَفهَم) مَحَلُّها النَّصْب، فالجُمْلة الَّتي تَقَع خبرًا لها مَحَلُّ، سَواءٌ كانَت مَنسوخةً، أو باقِيةً على أَصْلها.

يَقُولَ الْمُؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ: «وَسَبْعَةٌ بِلَا مَحَلِّ فِي الْجُمَلْ» أي: سَبْع جُمَل ليس لها مَحَلُّ من الإِعْراب:

الأُولى: قال: «ذَاتُ ابْتِدَاءٍ» الجُمْلة الابتِدائِيَّة ليسَ لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب، فإذا قُلْت: «الطالِبُ فاهِمُّ»، فهذه جُمْلة ابتِدائِيَّة، «الطالِبُ» مُبتَدَأ، و «فاهِمُّ» خبَرُ المُبتَدأ، ولا تَقول: الجُمْلة في مَحَلِّ كَذا وكذا؛ لأنها جُمْلة ابتِدائِيَّة، وعلى هذا فكُلُّ جُمْلة مُركَّبة من مُبتَدَأً وخبَر وليسَتْ من ذَوات المَحَلِّ، فليسَ لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب.

كذلِكَ أيضًا الجُمْلة الشَّرْطيَّة إذا لم تَأْتِ جوابًا للشَّرْط، ﴿مَن يَعْمَلُ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِ عَ النَّسَاء: ١٢٣]، فهذه الجُمْلة ليس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب؛ لأنَّهَا جُمْلة ابتِدائِيَّة وشَرْطيَّة ليس لها مَحَلُّ، هَذه واحِدة.

الثانية: "وَاعْتِرَاضٍ" الجُمْلة المُعتَرِضة ليس لها مَحَلُّ من الإِعْراب، وهي الَّتي تَعتَرِض بين شَيْئين مُتلازِمَيْن مِثْل أَن تَقول: "زَيْد يا مُحَمَّدُ فاهِمٌ" ف "زَيْد": مُبتَدَأ، و "فاهِمٌ": خَبَر، و "يا مُحَمَّد": جُمْلة نِداءٍ ليس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب؛ لأنها جُمْلة مُعتَرِضة، فكُلُّ جُمْلة مُعتَرِضة مَا يَن شَيئيْن مُتلازِمَيْن - فإنه ليس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب.

ويُضرَب المَثَل بالرجُل المَلْهوف، وهو الَّذي يَتكلَّم دون أن يُردَّ إليه الكلام، يُقال: هذا جُمْلة مُعتَرِضة؛ لأنه لا مَحَلَّ لها من الإِعْراب، فليس له الحَقُّ أن يَتكلَّم، فإذا تَكلَّم فقَدِ اعتَرَض، ويُسمَّى هذا جُمْلة مُعتَرِضة.

أي: أن بَعْض الناس الَّذين يَفهَمون الجُمْلة المُعتَرِضة يُعبِّرُون عن المَلْهوف -وهو الَّذي يَتكلَّم دون أن يُرَدَّ إليه الكَلام- يُسمُّونه: جُمْلة مُعتَرِضة.

الثالِثة: ﴿ وَصِلَة ﴾ جُمُّلة الصِّلَة - وهي الثالِثة - ليس لها مَحَلُّ من الإعْراب، يَعنِي: صِلة المَوْصول ليس لها مَحَلُّ منَ الإعْراب، قال تعالى: ﴿ وَالَّذِى جَآءَ بِالصِّدُقِ وَصَدَقَ ﴾ الزمر: ٣٣] فجُمْلة: ﴿ جَآءَ بِالصِّدُقِ ﴾ جُمُّلة تامَّة، لكِنْ ليس لها مَحَلُّ مِن الإعْراب؛ لأنّها وقعَت صِلة المَوْصول، وكل صِلة المَوْصول ليس لها مَحُلُّ منَ الإعْراب، وليس مِثْل ذلك ﴿ جَاءَ الّذي في البَيْت ﴾؛ لأن ﴿ في البَيْت ﴾ ليسَتْ جُمْلة، وإنّها شِبْه جُمْلة، لكِن في نفس الواقع ليس لها مَحُلُّ منَ الإعْراب، ولكِنَ في نفس الواقع ليس لها مَحُلُّ من الإعْراب، ولكِنَها تُسمَّى اصطِلاحًا شِبْه جُمْلة.

الرابع: «جَوابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَهُ» يَعنِي بذلِك: جَواب الشَّرْط غَيْر الجازِم، فالشَّرْط الَّذي لا يَجزِم جَوابُه لا مَحَلَّ له منَ الإعراب، قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ ٱلْمُنَفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [المنافقون: ١]، فجُمْلة: ﴿قَالُواْ نَشْهَدُ ﴾ لا مَحَلَّ لها من الإعراب؛ لأنها جَوابُ شَرْط غير جازِم.

وجُمْلة: "إن جاء زَيْد فأكرِمْه" فجُمْلة "أكرِمْه" لها مَحَلُّ منَ الإعْراب؛ لأن الشَّرْط جازِمٌ، أمَّا "إذا جاء زَيْدٌ فأكرِمْه" فليس لها مَحَلُّ منَ الإعْراب؛ لأن الشَّرْط غير جازِم، فها هو المَحَلُّ الَّذي نَجعَله لها؟ لا شيء؛ لأن جَوابَ الشَّرْط غير مَجْزوم، فإذا كان غيرَ مَجْزوم فإن الجُمْلة الَّتي تَقَع في مَحَلِّه ليسَتْ مَجْزومة ولا في مَحَلِّ الجُزْم. إذَنْ كلُّ جَواب شَرْط غير جازِم لا مَحَلَّ له منَ الإعْراب؛ ولهذا قال: "جَوَابُ شَرْطٍ لَيْسَ جَزْمٌ دَخَلَه" واللهُ أعلَمُ، وصلَّى الله على نبيننا مُحمَّد وعلى آله وصَحْبه أجمَعين.

وقولُ الْمُؤلِّف: "وَسْبَعَةٌ بِلَا مَحَلِّ فِي الْجُمَلْ" هذا التَّعبيرُ فيه مُخَالَفة في قاعِدة من قَواعِد النَّحْو؛ حيثُ قال: "سَبْعة" والصَّوابُ: سَبْع؛ لأن المَعْدود لو كان مُؤنَّثًا فإنه يُذكَّر العدَدُ فيها دونَ العشَرة، تَقول: "سَبْع نِساءٍ"، و "سَبْعة رِجال".

الخامسة: قولُه رَحْمَهُ اللهُ: (وَقَسَمِ) يَعنِي: وجوابُ قسَمٍ مِثْل قول الله تعالى: ﴿قُلَ اللهُ تعالى: ﴿قُلَ اللهُ تعالى: ﴿قُلُ اللهُ تعالى: ﴿قُلُ مَنَ الْإِعْرَابِ، لأنها جَوابُ قَسَم، وكذلِكَ لو قُلتَ: والله لأفعَلَنَّ كذا؛ فإن قولَكَ: لأَفعَلَنَّ كذا. جوابُ قَسَم وليسَ لها مَحَلُّ من الإعراب.

إِذَنْ: كلُّ جُمْلة تَقَع جَوابًا فليسَ لها مَحَلُّ منَ الإِعْرابِ هذه القاعِدةُ.

السادسة: قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ: «وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَلْ» يَعنِي: من الجُمَل الَّتي ليسَ لَها مَحَلُّ من الإِعْرابِ الجُمْلة الَّتي تَقَع تَفْسيرًا.

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «لِهَلْ» الظاهِرُ أنه على سَبيل المِثال، وإلَّا قد تَكون تَفْسيرًا لغَيْر «هَلْ»، ومَثَّل لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿هَلْ هَنذَآ إِلَّا بِشَرُّ مِثْلُكُمْ ﴾ بعدَ قولِه: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّبُونَ عَلَمُواْ هَلْ هَنذَآ إِلَّا بِشَرُّ مِثْلُكُمْ ﴾ [الأنبياء:٣].

وهذا المِثالُ فيه شيءٌ من النَّظَر؛ لأنه يَحتَمِل احتِمالًا قوِيًّا أن يَكون المَعنَى: قالوا: هَلْ هذا إلَّا بشَرٌ مِثْلَكم. لكِنْ على كَلام المُؤلِّف الَّذي مثَّل بها يُريد أن تَكون تَفْسيرًا لكلِمة: ﴿النَّجُوى ﴾ ﴿وَأَسَرُّوا النَّجُوى الَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَنذا ٓ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُم ﴾، فتكونُ لكلِمة: ﴿النَّجُوى ﴾ ولكِنَّنا نقول: حتَّى لو جعَلْناها تَفسيرًا لـ ﴿النَّجُوى ﴾؛ فإن «النَّجوَى» مفعولٌ لقَوْله: ﴿أَسَرُّوا»، والمُفسِّر مَحَلُّه مَحَلُّ المُفسِّر.

ولو قيل: إن أَقرَب مِثال أن تَقول: «هَلْ جاء زَيْد» فإنَّ جُمْلة «جاءَ زَيْد» تَفْسير للاستِفْهام وليس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب.

السابعة: قال رحمه الله تعالى: «وَتَابِعٌ لِجُمْلَةٍ بِلَا مَحَلْ».

هذا الصَّوابُ، يَعنِي: لا يَستَقيم البَيْت إلَّا بِحَذْف التاء. يَعنِي: وكتابع منَ التَّوابع لجُمْلة بلا مَحَلِّ، فإذا قُلت: زَيْدٌ قام وقعَدَ عَمرٌو. فهُنا العَطْف عَطْف جُمْلة على جُمْلة، والجُمْلة الأُولى هي: «زَيْد قائِمٌ» وهي جُمْلة ابتِدائِيَّة ليسَ لها مَحَلُّ منَ الإعْراب.

إِذَنِ القاعِدةُ: كلُّ جُمْلة مَعْطوفة على ما لا مَحَلَّ له فلَيْس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب؛ لأن المَعْطوف يَتبَع المَعْطوف عليه في كلِّ شيءٍ، حتَّى في مَحَلِّه.

وكذلِكَ «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» جُمْلة: «قعَدَ أبوهُ» إن كانت مَعطوفةً على الجُمْلة الكُبْرى -يَعنِي: على الجُمْلة الابتِدائِيَّة - فليس لها مَحَلُّ منَ الإعراب، وإن كانت مَعْطوفة على الجُمْلة الصَّغْرى: «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» فلَها مَحَلُّ منَ الإِعْراب.

يَعنِي لو قال القائِلُ: ما تَقول في هذا المِثالِ: «زَيْد قامَ وقعَدَ أَبوهُ» الجُمْلة هُنا مَعْطوفة، لكِنْ هَلْ لها مَحَلُّ مِن الإعراب؟

نَقول: إن جعَلْتها مَعْطوفة على الجُمْلة الكُبْرى الابتِدائِيَّة فليس لها مَحَلُّ منَ الإِعْراب؛ لأن ما عُطِف على ما لا مَحَلَّ له ليس له مَحَلُّ، وإن جعَلْتها مَعطوفة على «قامَ» فلَها مَحَلُّ، ويَكون التَّقْدير: زَيْد قامَ، وزَيْد قعَد أَبوهُ.

فهِيَ إِذَنْ على حَسب النَّيَّة، والقاعِدة: أن ما عُطِف مِنَ الجُمَل على جُمْلة لها مَحَلُّ فله عَكُلُّ فله عَكُلُّ، وما عُطِف على جُمْلة ليس لها مَحَلُّ فليس له مَحَلُّ.

ثُم انتَقَل رَحْمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على الجُمَل، فبلَغَتِ الجُمَل على هذا التَّقديرِ أربَعَ عَشْرة جُملة، مِنها ما لا مَحَلَّ له، ومِنها ما له مَحَلُّ، أمَّا إذا أَتَتِ الجُمْلة في سِياق الكلام فهذا بَحْث آخَرُ جَديدٌ يَقول رَحْمَهُ ٱللَّهُ فيه:

جُمَــلُ أَخْبَارِ لَــهَا مُشْــتَهِرَهُ

وَإِنْ أَتَتْكَ بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهُ

يَعنِي: إذا أَتَتْك جُملة بعد النَّكِرة.

ثم قال: «فَهْيَ لَدَى النُّحاةِ كُلِّهِمْ صِفَهْ» وهذه قاعِدة من قَواعِد الإِعْراب: الجُمْلُ بعد النَّكِرات صِفاتُ، تَقول مثَلًا: مرَرْتُ برجُل يَحفظ القُرآن. فجُملة: «يَحفظ القُرآن» صِفة للرجُل ومَحَلُّها الجَرِّ؛ لأن صِفة المَجْرور مَجْرور.

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «بَعْدَ مَحْضِ النَّكِرَهُ» احتِرازًا من النَّكِرة المَخْصوصة؛ فإن الجُمْلة بعدَها يَصِحُّ أن تَكون حالًا مِثال ذلِكَ: «مرَرْتُ برجُل كَريمٌ يَجودُ بهالِه على الفُقَراء» «رجُل» نكرة مَوْصوف بكلِمة «كَريم» «يَجود على الفُقَراء» ويَصِحُّ أن تكون صِفة؛ لأن النَّكِرة ليسَتْ مَحْضة، ويَصِحُّ أن تكون صِفة؛ لأن النَّكِرة ليسَتْ مَحْضة، ويَصِحُّ أن تكون حالًا.

قُولُه رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَمَا يَجِيءُ بَعْدَ مَحْضِ الْمَعْرِفَةُ فَتِلَدُ عَصْ الْمَعْرِفَةُ فَتِلَدُ عَلَى الْمَعْرِفَةُ فَتَلِيدُ عَلَى الْمَعْرِفَةُ فَتَلِيدُ عَلَى الْمَعْرِفَةُ فَا عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

وَلقدْ أَمُرُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي فِي (١)

«اللَّئِيمِ» هذه مَعرِفة مُحلَّى بـ(أل) لكِنَّه ليس مَحْضًا لاحتِمال أن يُراد به الجِنْس وأن يَكون مَعنَى البَيْت: ولَقَدْ أَمُرُّ على لَئيم يَسُبُّني.

وعليه فيكون جُمْلة: «يَسُبُّني» صالحِةً لأَنْ تَكون حالًا، ولأَنْ تَكون صِفة، فباعتِبار اللَّفْظ (اللَّئيم) نَجعَلها حالًا، وباعتِبار المَعْني أن المُراد أيُّ لَئيمٍ نَجعَلها صِفة.

⁽١) نسبه في الأصمعيات (ص:١٢٦) لشمر بن عمر الحنفي.

ولهذا قَيَّد الْمُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذلك بالمَحْض، ثم قال:

...... وَقَـــدُ تَنَّصِــلُ بِغَــيرِ مَحــضِ وَقَــدُ تَنَّصِــلُ

يَعنِي مَعناه: أن الجُمَل قد تَتَّصِل بغَيْر مَحْض في المَعرِفة وبغَيْر مَحْض في النكِرة؛ فإنِ اتَّصَلَت بغير مَحْض في النكِرة جاز أن تكون حالًا وأن تكون صِفة، وكذلِكَ إذا اتَّصَلَت بمَعرِفة غير مَحْضة فإنها تكون حالًا أو صِفة.

فإذا قُلت: «مرَرْت بالرجُلِ يَضحَكُ» تَتَمحَّض الجُمْلة أن تَكون حالًا؛ لأن (رجُل» لا يُراد به الجِنْس، وقولُكَ: «مرَرْت بعَبْد الله يَقرَأ» تَتَعيَّن أن تَكون حالًا؛ لأن ما قَبْلها مَعرِفة مَحْضة، وقولُكَ أيضًا: «مرَرْتُ بالسَّفيهِ يَعبَثُ» يَحتَمِل الوَجْهَيْن، كُون ما قَبْلها مَعرِفة مَحْضة، وقولُكَ أيضًا: «مرَرْتُ بالسَّفيه حالَ كونِه يَعبَث. يَحتَمِل المَعنى مرَرْت بالسَّفيه حالَ كونِه يَعبَث. وقولُكَ: «مرَرْت بالسَّفيه حالَ كونِه يَعبَث، أو أن المَعنى: مرَرْت بالسَّفيه حالَ كونِه يَعبَث. وقولُكَ: «مرَرْت برجُل قائِم يَخطُب» يَحتَمِل الوَجهَيْن؛ لأنه نكرة غيرُ مَخضة، فتَجوز أن تكون جُملة: «يَخطُب» حالًا من الضَّمير أن تكون جُملة أو حالًا، إلَّا إذا جَعَلْت «يَخطُب» حالًا من الضَّمير المُستَتِر في «قائِم» فتَعيَّن أن تكون حالًا؛ لأن صاحِبَها مَعرِفة مَحْضة.



قال الناظِمُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«فَصْل في الجارِّ والمَجْرورِ»

X X X

بِفِعْ لِ اوْ مَعْنَ اهُ نَح وَ مُرْ تَقِ مِي كَالْبَا) وَ (مِنْ) وَ (الْكَافِ) أَيْضًا وَ (لَعَلْ) لَ طُلْاكً لَوْ لَعَلْ اللَّافُ فَعَمْ رُو قَالَ ذَا وَأَنْتَ أَيْضًا ؟ فَاعْلَمْ هَذَا وَاذْكُرِ

لَا بُسدَّ لِلجَسارِ مِسنَ التَّعَلُّتِ وَاسْتَشْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ وَاسْتَشْنِ كُلَّ زَائِدٍ لَهُ عَمَلْ لَلَّ كَلَا لَكَ عَمَلُ لَلَّ كَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَنْدَ الْأَكْثَرِ لَكُوْلَا يَ كَذَا اللَّهُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

هذا فَصْل في الجارِّ والمَجْرور، وهُما في الحقيقة مَعمول، يَعنِي: أنَّهما يَقَعان مَوقِع المَفْعول به، وكلُّ اسمٍ مَفعول به فلا بُدَّ له من عامِلٍ يَقَع عليه، إِذَنْ لا بُدَّ للجارِّ والمَجْرور من مُتعَلَّق؛ لأنه يَقَع مَوقِع المَفْعول به، فلا بُدَّ له من عامِلٍ؛ ولهذا قال:

لَا بُدَّ لِلْجَارِ مِنَ التَّعَلُّقِ بِفِعْلِ اوْ مَعْنَاهُ

وقول المُؤلِّف -رحِمهُ اللهُ تعَالَى-: «لَا بُدَّ لِلْجَارِّ» ولم يَقُلْ: للمَجرور، فإمَّا أن يَكون ذكر ذلِكَ على قَوْل مَن يَقول: إن المَدار على الله الله على قَوْل مَن يَقول: إن المَدار على العامِلِ الَّذي هو الجارُّ، وأمَّا المَجْرور فتبَعُ، والمَسأَلةُ سَهْلة، إنَّما كُلُّ جارٍّ ومجرورٍ لا بُدَّ له أن يَتعَلَّق بفِعْل أو مَعْناه، والفِعْل يَعُمُّ الفِعْل الماضِي، والفِعْل المُضارع، وفِعْل الأَمْر.

مِثالُه في الماضي أن تَقولَ: «مَرَّ زَيْد بعَمرٍو»، ومِثالُه المُضارع: «يَمُرُّ زَيْد بعَمرٍو»

ومِثالُه في الأَمْر: «امْرُرْ بعَمرٍو» فأيُّ فِعْل منَ الأَفْعال يَصِـتُّ أَن يَتعَلَّق به الجـارُّ والمَجْرور، والجارُّ والمَجْرور كما قُلْت يَقَعُ مَوقِع المَفْعول به.

وقولُه: «اوْ مَعْنَاهُ» أي: مَعنَى الفِعْل وهو الَّذي يَعمَل عمَل الفِعْل، كاسمِ الفاعِل، واسمِ المَفْعول، والصِّفة، والمَصدر.

الْمُهِمُّ: كُلُّ مَا يَعْمَل عَمَل الْفِعْل فَإِنه يَصِحُّ أَن يَتَعَلَّق بِهِ الجَّـارُّ والْمَجْرور كما يَتَعَلَّق بِالْفِعْل.

فإن قُلْت: أَلَسْت تَقول: «زَيْد في البَيْت»؟ قُلْنا: بلى نَقول هذا، وزَيْد ليس فِعْلًا ولا بمَعنَى الفِعْل. فنقول: إن قَوْلنا: «في البَيْت» ليس مُتعلِّقًا بـ «زَيْد»، بل هو مُتعلِّق بمَحذوف والتَّقديرُ: كائِنُ في البيت.

وعلى هذا فالقاعِدةُ لا يُستَثْنَى منها شيءٌ، كلُّ جارٍّ ومَجُرُور لا بُدَّ له من مُتعَلَّق إِمَّا فِعْل، أو ما يَعمَل عمَل الفِعْل من صِفة أو غيرِها.

مِثالُه: قال رَحِمَهُ اللّهُ: «نَحو مُرتَقِي» فـ «مُرتَقِي» اسمُ فاعِل، تَقول: فُلانٌ مُرتَقِ إلى العَلياء، فُلانٌ مُرتَقٍ على السَّطْح، فيكون الجارُّ والمَجْرور مُتعَلِّقًا بـ «مُرتَقِي»، وقدِ اجتَمَع الفِعْل وما في مَعْناه في قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿ صِرَطَ الّذِينَ أَنعَمَتَ عَلَيْهِم عَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلا الفَيْدَ إِلَى الفَيْدَ وَلَا الفَيْدَ اللّهُ وَعَلَيْهِم اللّهُ وَمَعْرور مُتعلِّق عَلَيْهِم اللهُ وَمَا فِي عَلَيْهِم اللهُ عَلَيْهِم اللهُ وَمَعْرور مُتعلِّق عَلَيْهِم اللهُ عَلْمُ وَمَا فَي عَلَيْهِم اللهُ عَلْمُ وَلَا الفَيْدَ اللهُ عَلْمُ وَمَعَلَق بِهِم اللهُ عَلْمُ وَمِا لَهُ عَلْمُ وَمِا لَهُ عَلَى اللهُ عَلْمُ وَمَا وَمَعْمُ وَلا الفَيْمَ اللهُ عَلْمُ وَمَا وَمَا فَي عَلَيْهِم اللهُ عَلْمُ وَمَا وَمَا فَي مَعْنَى الفَعْلُ وَمَعْمُ وَلا المَعْنَى الفَعْل وَمَا فَي عَلْمُ وَلَا اللّهُ عَلْمُ وَمِ اللّهُ عَلْمُ وَلِي الْمَعْنَى الفِعْل .

وحِينَتَاذٍ قد تَقُول: لماذا قال اللهُ عَنَّوَجَلَّ: ﴿ صِرَطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّكَآلِينَ ﴾ ولم يَقُل: غَيْر مَن غضِبْتُ عليه؟ هل هذا من بابِ التَّفنُّن في التَّعبير، أو هُناك حِكْمة وراءَ ذلِك؟

والجَوابُ: الثاني، وذلِكَ لأنَّ الإِنْعام بالهِداية -هِداية التَّوْفيـق- خاصُّ بالله، فلا أَحَدَ يَستَطيع ذلِكَ لاستَطاع فلا أَحَدَ يَستَطيع ذلِكَ لاستَطاع الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ مع عمِّه أبي طالِب.

والغضَبُ على مَن علِم بالحقِّ ولم يَعمَل به كاليَهود، ليس خاصًا بالله، يَغضَب اللهُ عليه؛ اللهُ عليه، ويَغضَب عليه أَوْلياءُ الله، كلُّ أَوْلياء الله يَغضَبون على مَن غضِبَ اللهُ عليه؛ ولهذا قال: ﴿عَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ وحينيَّذٍ يكون اختِلاف التَّعبير لاختِلافِ المُراد بالمَعنَى، وليس مُجرَّد تَفنُّن بالعِبارة.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَاسْــتَثْنِ كُــلَّ زَائِــدٍ لَــهُ عَمَــلْ كَالْبَـا

أَيْ: واسْتَشْنِ منَ القاعِدة أن كلَّ مَجْرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، استَشْنِ كلَّ زائِد له عَمَلْ: «كَالْبَا وَمِنْ وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعَلْ».

مِثالُه في الباء قولهم: «بحَسبِكَ دِرْهمٌ» أَصْل: «بِحَسْبِكَ» حَسْبُكَ، فهي واقِعة مَوقِع المُبتَدَأ؛ ولهذا لم تَحتَجْ إلى مُتعَلَّق؛ لأنها زائِدة.

وقولُه: «وَمِنْ» أيضًا تَكون «مِنْ» زائِدة فلا تَحتاج إلى مُتعَلَّق، مِثالُ ذلِكَ قولُه تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَا اللّهُ ﴾ [آل عمران:٦٢] ﴿مِنْ إِلَهٍ ﴾ جارٌ وتجرور ليس مُتعَلِّقًا بمَحْذوف؛ لأن «مِنْ» زائِدة؛ ولهذا نَقول في إعْرابها «مِنْ» حَرْف جَرِّ زائِدٌ، و ﴿إِلَهٍ ﴾

مُبتَدَأ مَرفوع بضَمَّة مُقدَّرة على آخِرِه مَنَع مِن ظُهورها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

وقولُه تعالى: ﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة: ١٩] فقولُه: ﴿مِنْ بَشِيرٍ ﴾ جارٌ وَجَرْور، لَكِن ﴿مِنْ ﴾ هذه زائِدة، فلا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ ولهذا نَقول في الإعْراب: «مِنْ » حَرْفُ جَرِّ زائِدٌ، و ﴿بَشِيرٍ ﴾ فاعِلٌ مَرفوعٌ وعلامة رَفْعه ضَمَّة مُقدَّرة على آخِرِه مَنعَ من ظُهورِها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

ومِثالُه أيضًا: «ما رَأَيْت من جاهِلِ»، «ما» نافِية، و «رأَيْت» فِعْل وفاعِل، و مِثالُه أيضًا: «ما رَأَيْت من جاهِلِ»، وعَلامة نَصْبه الفَتْحة المُقدَّرة على و عَلامة نَصْبه الفَتْحة المُقدَّرة على آخِرِه منعَ من ظُهورها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد.

إِذَنْ: كَلُّ حَرْف جَرِّ زائِدٍ فليس له مُتعلَّق؛ لأنه زائِدٌ.

يَقُولَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ وَالْكَافُ أَيْضًا ﴾ فإنَّهَا إذا كانت زائِدة لا تَحـتاج إلى مُتعَلَّق، والمُراد بها كافُ التَّشْبَيه، ومثَّلُوا لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَّ اللهِ مُتعَلَّق، والمُراد بها كافُ التَّشْبَيه، ومثَّلُوا لذلِكَ بقَوْله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ مَنَّ اللهِ مَنَالًا اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهِ مَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُلّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وقالوا: أَصْل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾: ليس مِثْله شيء؛ ولهذا نُعرِب «مِثْل» خَبْرَ (لَيْس) مُقدَّمًا مَنصوب بفَتْحة مُقدَّرة على آخِره منَعَ من ظُهورِها اشتِغال المَحَلِّ بحرَكة حَرْف الجَرِّ الزائِد، و ﴿شَحْنَ ۗ ﴾ اسمَ (لَيْس) مُؤخَّرًا.

فإِذَنْ: نَقول الكافُ الزائِدة لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ لأنَّها كغيرها من حُروف الجَرِّ الزائِدة لا تَحتاج إلى مُتعلَق، ومِثالُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَسَمَ الزائِدة لا تَحتاج إلى مُتعلَق، ومِثالُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ عَسَمَ اللهُ الشورى:١١].

وبعضُهم قال: مِثالُه أيضًا: «زيدٌ كعَمرو» وليس هذا صَحيحًا، هذه ليسَتْ زائِدةً، إذ لو قُلْت: «زَيْدٌ عَمرٌو»، لكان أَبلَغَ في التَّشْبيه؛ لأنه إذا حَذَفْت أداة التَّشْبيه ووَجْه الشَّبَه يُسمَّى عِند البلاغِيِّين بَليغًا، «زيدٌ عَمرٌو»، وليسَ المُرادُ «زَيْدٌ عَمرٌو» يعنِي: بشَرًا كعَمْرٍو، لكِن عَمرٌو رجُل مَعروف بالكرَم والشَّجاعة، فأقولُ: «زَيْدٌ عَمرٌو» بدَلًا من أن أقولَ: في الشَّجاعة والكرَم، حَذَفْت ذلك؛ لأن المَعنى مَعلوم.

كما لو قُلْت: «زَيْدٌ حاتِمٌ» مَعناه في الكرَم، فبَعضُهم يَقول: إذا قُلْت: «زَيْدٌ كحاتِمٍ» فالكافُ زائِدة.

فنقول: ليسَ بصَحيح؛ لأن قولَكَ: «زَيْدٌ كحاتِم» أَضعَفُ في التَّشْبيه من قولِكَ: «زَيْدٌ حاتِمٌ» كَأَنَّكَ جعَلْت المُشبَّه قولِكَ: «زَيْدٌ حاتِمٌ» كَأَنَّكَ جعَلْت المُشبَّه والْمُشبَّه به واحِدًا، وأَبلَغُ من ذلك أن تقول: «رأَيْتُ حاتِمًا يُوزِّع الماءَ» تُريد «زَيْدًا»؛ لأَنَّكَ جعَلْت زَيْدًا هو نَفْس حاتِم.

إِذَنِ: المِثالُ الصَّحيحُ للكافِ الزائِدةِ قولُه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ، شَمَى مُ ۗ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ السَّمِيعُ ﴾ [الشورى:١١].

قال المُؤلِّف رَحَمَهُ آللهُ: ﴿ وَلَعَلْ ﴾ المَعروف أن ﴿ لَعَلَ ﴾ من فَصيلة أُخْرى لا من فَصيلة حُروف الجُرِّ، فتَقول: ﴿ لَعَلَّ زَيْدًا قائِمٌ ﴾ حُروف الجَرِّ، فتَقول: ﴿ لَعَلَّ زَيْدًا قائِمٌ ﴾ هذا المَشهورُ في لُغة العرَب، وهُناك قومٌ من العرَب يَجُرُّون بـ ﴿ لَعَلَ ﴾، ويجَعَلونها حَرْف جَرِّ، ومِنه قولُ الشاعِر:

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ (١)

واللَّغة المَشْهورة «لَعَلَّ أَبا المِغْوارِ»، فعَلى لُغَة مَن يَجُرُّ بها لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ ولِهِذا قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَالْكَافِ أَيْضًا وَلَعَلْ».

قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَدَى عُقَيْلٍ»: يَعنِي: لَدى هَذه القَبيلةِ من العرَب. قولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

تُ ـ م م لَ و لَا ي كَ لَ ذَا لَ و لَاكَ لَ و لَاكَ لَ و لَا فَعَمْ رُو قَ ال ذَا

قوله: «عَمرٌو» هو سِيبوَيْهِ^(٢). يَعنِي: أنه يُوجَد في لُغة العرَب مَن يَقول: لَوْ لايَ لكانَ كذا وكذا، لَوْ لا أُ لكانَ كذا وكذا.

والضمائِرُ الثَّلاثة هذه لا يَصِحُّ أن تكون ضمائِرَ رَفْع، فالياءُ لا تَصِحُّ أن تكون ضمائِرَ رَفْع إلَّا في الفِعْل المُضارِعِ الَّذي يُسنَد إلى أُنثى مِثْل «تَعلَمِينَ»، لكِنْ ليس هو من شَأْنِنا. والكافُ لا تكون ضَميرَ رَفْع، والهاءُ كذلِكَ.

فإذا سمِعْنا من العرَب مَن يَقول: لَوْ لاي لكان كذا وكذا، لَوْ لاكَ لكان كذا وكذا، لَوْ لاكَ لكان كذا وكذا، لَوْ لاهُ لكان كذا وكذا، نُخرِّجه على أن «لَوْلا» حَرْف جَرِّ، والضَّمير الَّذي بعدَها مَبنيُّ على ما يُبنَى عليه في مَحَلِّ جَرِّ، لكِن ليس لهذا الجارِّ والمَجْرور مُتعَلَّق؛

 ⁽١) البيت لكعب الغنوي، انظر: جمهرة أشعار العرب (ص:٥٥٨)، والأصمعيات (ص:٩٦)، والعقد الفريد (٣/ ٢٢٧).

⁽٢) انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٣).

لأنه يُشبِه «لَوْلا» الداخِلة على المُبتَدَأ، واللَّغة المَشْهورة في ذلِكَ أن تَقول بدَلَ: «لَوْلاي»: «لَوْلا أَنا»، وبدَلَ: «لَوْلا أَنتَ»، وبدَلَ: «لَوْلاهُ»: «لَوْلا هو»، فتَأْتِي بضَمائِر الرَّفْع وتَكون الضَّمائِرُ بعدَ: «لَوْلا» في مَحَلِّ رَفْع مُبتَدَأ.

مِثالُه: قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ عن عَمَّه أبي طالِبٍ: «لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»(١).

إِذَنْ: إذا قِيلَ: «لَوْلاي» «لَوْلاكَ» «لَوْلاهُ»، فالضمائِرُ هُنا كلُّها في مَحَلِّ جَرِّ، وَتَكُونَ «لَوْلا» كَوْلا» الابتِدائِيَّةِ وَتَكُونَ «لَوْلا» حَرْف جَرِّ، لكِنَّها لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق؛ لأنها في مَقام «لَوْلا» الابتِدائِيَّةِ الداخِلة على اللُبتَدَأ، دخَل على اللُبتَدَأ؛ ولِهَذا لُغَتُنا العامِّيَّة على «لَوْلاه».

قال المؤلِّف -رَحمهُ اللهُ تعَالَى-:

لَـوْلَا أَنَـا الْفَصِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ وَالْـحُكْمُ لِلجَارِّ مَعَ الْمَجْرُورِ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْـجَارُّ صِلَهُ أَوْ خَـبَرًا: فَإِنَّـهُ قَـدْ عُلِّقَـا خَـلَا الصِّلَةِ فَهْـيَ بِـ«اسْتَقَرَّا»

وَأَنْتَ أَيْضًا؛ فَاعْلَمَنْ ذَا وَاذْكُرِ
كَجُمَلِ الْأَخْبِ ارِ فِي الْمَشْهُورِ
ثَحُجُمَ لِ الْأَخْبِ ارِ فِي الْمَشْهُورِ
أَوْ حَالًا اوْ جَاصِفَةً مُكَمِّلَهُ
بِكَ ائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَ الْمُسَاقِرَ مُطْلَقَ اللَّمَ النَّحِ الْمُسَلَقَرَ مُطْلَقَ اللَّمَ النَّحِ الْمُسَلَقَ مُطَلَقً اللَّهُ النَّحِ الْمُسَلَقَ مُطْلَقً اللَّهُ النَّحِ الْمُسَلَقَ مَصْلَقَ اللَّهُ اللْمُسْلِمُ اللَّهُ اللللْمُلِمُ الللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُلْمُلُمُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْم

قال المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لَوْلا أَنَا الفَصِيحُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ» «لَوْلا أَنا» هذه مُبتَدَأ يُرادُ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب مناقب الأنصار، باب قصة أبي طالب، رقم (٣٨٨٣)، ومسلم: كتاب الإيهان، باب شفاعة النبي على لأبي طالب والتخفيف عنه بسببه، رقم (٢٠٩)، من حديث العباس عم الرسول على ورضى الله عنه.

بها اللَّفْظ، يَعنِي: هذا اللَّفْظ، وهو «لَوْلا أَنا» «الفَصيحُ» هذا خَبَرُ المُبتَدَأ، يَعنِي أَن الفَصيحَ عِند الأَكثَر أَن تَقول: «لَوْلا أَنا» بدَلًا من «لَوْلايَ».

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَنْتَ أَيضًا» يَعنِي: وتَقول: «لَوْ لا أَنْتَ» بِدَلَ: «لَوْ لاكَ»، هذا الفَصيحُ، وهو مَوْجود بكَثْرة في القُرآن والسُّنَّة، «لَوْ لا أَنا» و «لَوْ لا أَنتَ».

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «فَاعْلَمَنْ ذَا وَاذْكُرِ» أَمَرَكَ بالعِلْم للتَّنْبيه على الفَرْق بين المَشْهور وغَيْر المَشْهور، وقولُه: «وَاذْكُرِ» لعَلَّه يُريد: اذْكُرْ ما سِوَى ذلِكَ ولم يَبقَ عِندنا إلَّا كلِمة «هُوَ» و «هُوَيُ» و «هُمَا» و «هُمَّا» و «هُمَّا» و «هُنَّ»، فقُلْ: «لَوْلا هُوَ»، و «لَوْلا هِيَ»، و «لَوْلا هُمَا»، و «لَوْلا هُمَا»، و «لَوْلا هُمَّا».

تَبيَّن الآنَ: أن «لَوْلا» تُستَعمَل لكِنَّها بقِلَّةٍ، تُستَعمَل حَرْفَ جَرِّ زائِدًا، ويَكون ما بَعدَها ضَميرًا بصِيغة المَرْفوع المُنفَصِل والمَشْهور أنه بصِيغة المَرْفوع المُنفَصِل فتَقول: «لَوْلا أنا»، «لَوْلا أنتَ»، «لَوْلا هُوَ»، وعلى هذا فقِسْ.

ثُم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْــحُكْمُ لِلجَـارِّ وَلِلْمَجْـرُورِ كَجُمَـلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ

يَقُولَ رَحْمَهُ اللَّهُ: "وَالْحُكُمُ لِلجَارِّ وَلِلْمَجْرُورِ" من حَيثُ اللَحَلُّ كجُمَل الأَخْبار، وقد سبَقَ أن الجُمَل بعدَ النَّكِرات صِفاتٌ، يَعنِي: نُعُوتًا، وبعد المَعارِف أَحُوال، وبعدَ النَّكِرات المَوْصوفة يَجُوز فيها الوَجْهان.

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَجُمَلِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَشْهُورِ» أي: على المَشْهور عِند العُلَماء فإذا قُلْت: «يُعجِبُني الزَّهْر في أَكْمَامه»، فـ «في أَكْمامِه» حالٌ؛ لأنه وقَعَ بعد مَعرِفة، وإذا قُلْت: «يُعجِبُني زَيْد في حِرْصِه» فحال أيضًا، وإذا قُلت: «يُعجِبُني رجُلٌ في أَدَبِه» فصِفة، وإذا قُلْت: «يُعجِبُني رجُلٌ حاضِرٌ في أَدَبِه» فيَجوز الوَجْهانِ.

إِذَنِ: الجارُّ والمَجْرور في مَحَلِّهما كالجُّمَل، إمَّا أن تَكون نُعوتًا أو أَحْوالًا، أو يَجوز الوَجْهان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُّ صِلَهْ أَوْ حَالًا اوْ جَاصِفَةً مُكَمِّلَهُ وَإِنْ أَتَى الْمَجْرُورُ وَالْجَارُّ صِلَهُ لَعَالِيْ أَوِ الْسَتَقَرَّ مُطْلَقَا بِكَائِنٍ أَوِ الْسَتَقَرَّ مُطْلَقَا أَوْ خَسِبَرًا فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ الْسَتَقَرَّ مُطْلَقَا خَلَا الصِّلَةِ فَهْى بِدِ السَّتَقَرَّا» قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا خَلَا الصِّلَةِ فَهْى بِدِ السَّتَقَرَّا»

كيف نُقدِّر مُتعَلَّق الجارِّ والمَجرورِ؟ هل هو بكائِنٍ أو مُستَقِرِّ أو استَقَرَّ أو ماذا؟ هذا هو البَحْث في هذه الأَبْياتِ الثلاثة، يرى رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّه إِذَا أَتَى صِلة أو حالًا أو صِفة أو خَبَرًا فإنه قد عُلِّق بـ «كائِنٍ» أو «استَقَرَّ» ما خَلا الصِّلة؛ فإذا جاءَ الجارُّ والمَجْرور صِلةً؛ فإنه يَكون مُتعَلِّقًا بـ «استَقَرَّ».

مِثْل: «أَكرَمْتُ الَّذي في البَيْت» «في البَيْت» جارٌ وبجرور صِلة المَوْصول، وقد قُلْنا: كُلُّ جَعْرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، فكَيْف تَعلَّق هذا الجارُّ والمَجْرور، «أَكْرَمْتُ قُلْنا: كُلُّ جَعْرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، فكَيْف تَعلَّق هذا الجارُّ والمَجْرور، «أَكْرَمْتُ اللّذي في البَيْت»، نقول: نُعلِّقه بـ«استَقَرَّ»، ولا نُعلِّقه بـ«كائِن» ولا بـ«مُستَقِرِّ»، بَلْ بـ«استَقَرَّ».

وجهُ ذلك أن صِلة المَوْصول لا بُدَّ أن تَكون جُمْلة، فإذا قَدَّرْت «استَقَرَّ» فهذه جُمْلة؛ لكِنْ لو تَقول: إنه مُتعَلِّق بمَحذوف تَقديرُه: مُستَقِرُّ؛ احتاجَ إلى أن تُقدِّر شَيئًا

آخَرَ؛ لأن «مُستَقِر» خَبَر يَحتاج إلى مُبتَدَأ، وعلى هذا فلا بُدَّ أن تَقول: مُتعلِّق بمَحذوف، والتَّقدير: جاءَ الَّذي هو مُستَقِرُ، فيكون المَحذوف عِندنا شَيْئَيْن: الضَّمير والمُتعلَّق، وإذا قُلْنا: إنه مُتعَلِّق بـ «استَقَرَّ» صار المَحْذوف شَيْئًا واحِدًا، هذا من وَجْه.

ومِن وَجْهٍ آخَرَ: أَنَّ الأصل في العَمَل هو الفِعْل، فإذا قَدَّرْتَه بـ «مُستَقِر» عدَلْت عن الأَصْل، وإذا قدَّرْتَه بـ «استَقَرَّ» مَشَيْت على الأَصْل.

إِذَنْ: فصار المُقـدَّر في صِلة المَوْصـول فِعْلًا، واخْتِـير أن يَكون فِعْلًا لِهَذَيْن الوَجْهَيْن:

الوَجْه الأوَّل: أنَّكَ لو قدَّرْتَه اسْمًا لزِمَ أن يَكون المَحْذوف شَيْئَيْن.

والوَجْه الثاني: أن الأَصْل في العامِل الفِعْل، والاسْمُ نِيابةً عن الفِعْل، والرُّجوع إلى الأَصْل أَوْلى.

أمَّا إذا جاء حالًا فنُقدِّره بـ (كائِن) أو (استَقَرَّ) (كائِن) اسْمُ، و (استَقَرَّ) فِعْل. ويَجِيءُ حالًا إذا كان بعد المَعارِف، مِثالُه قولُ الله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى فَوْمِهِ فِي وَيِنَتِهِ عَلَى أَوْمِهِ عَلَى فَوْمِهِ عَلَى وَمُعِيءُ حالًا إذا كان بعد المَعارِف، مِثالُه قولُ الله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى فَوْمِهِ فِي حالٌ زِينَتِهِ عَلَى مَوضِع الحال، وهي حالٌ مِن الضَّمير المُستَتِر في (خرَجَ»، فهُنا نقول: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى فَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ عَلَى القصص:٧٩]، من الضَّمير المُستَتِر في (ينتِه، أو كائِنًا في زِينتِه.

ويجوز أن نُقدِّر: «كانَ في زِينتِه»، لكِنِ الأَوْلى في هذا أن نُقدِّر «مُستَقِر»؛ لأن الأَصْل في الحال أن يكون مُفرَدًا، وهذا الأَصْل صار أَقْوى من قولِنا: الأَصْل في المُتعَلَّق أن يكون فِعْلًا. وعلى هذا فالأَوْلى أن نُقدِّر في غَيْر الصِّلة مُفرَدًا، ويَجوز أن نُقدِّر فِعْلًا، لكِنِ الأَوْلى أن نُقدِّر الاسْمَ.

ويَظهَر ذلك جَلِيًّا في الخَبَر، وهو قولُه:

اوْ جَـا صِـفَةً مُكَمِّلَـة	
	أَوْ خَيرًا

مِثال الحَبَر: «زَيْدٌ في البَيْت» قَدِّرِ المُتعلَّق اسْمًا: «مُستَقِر» أو «كائِن»، قَدِّره فِعْلًا: «استَقَرّ»، وتَقديرُه اسْمًا أَوْلى؛ لأن الأصل في الحَبَر أن يكون مُفرَدًا؛ يعنِي: لا جُملةً ولا شِبهَ جُملة، هذا هو الأصل، وعلى هذا فنَرجع إلى الأَصْل ونَقول: التَّقْدير: «زَيْدٌ مُستَقِرٌ في البَيْت» أو «زَيْدٌ كائِنٌ في البَيْت»، ويجوزُ: «زَيْدٌ كان في البَيْت» أو «زَيْدٌ السَّقَرَّ في البَيْت»، ويجوزُ: «زَيْدٌ كان في البَيْت» أو «زَيْدٌ اللَّهُ السَّقَرَّ في البَيْت».

فَمَا الَّذِي رجَّحَه معَ أَن الأَصْل في العمَل هو الفِعْل؟

الجَوابُ: رجَّحه أنه أَصْلُ أَقْـوى من ذلِكَ؛ لأن الأَصْل في الخَبَر أن يَكـون مُفرَدًا.

فإن قال قائِلٌ: هل يَجِب أن أَحذِف هذا الخَبَرَ أو أَذكُرَه؟

فالجَوابُ: يَقُولُونَ: إِن كَانَ الْكُوْنَ عَامًّا فَإِنه يَجِب حَذْفه، ولا يَجُوز أَن تَقُولَ: «زَيْد كَائِنٌ فِي البَيْت»، أمَّا إِذَا كَانَ خَاصًّا فلا بَأْسَ مِن ذِكْرِه، وجعَلُوا مِنه قُولَ الله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًا عِندَهُ ﴾ [النمل:٤٠]، ولم يَقُلْ: فلكَّا رآه عِنده؛ لأنه ليس المَقْصود وُجُودَ هذا العَرْشِ -عَرْش بَلقيسَ - عِند شُلَيْهَانَ، بلِ العِبْرة والَّذي يَدعو

إلى الغَرابة أن يَجِده مُستَقِرًّا، أي: ثابِتًا كأنَّ له سِنين في هذا المكان.

إِذَنْ فالقاعِدة: إن كان الكَوْن عامًّا وجَبَ الحَذْف، وإن كان خاصًّا فلا بُدَّ من فِحْره؛ لِئَلَّا يَلتَبِس الأَمْر.

وكذلك أيضًا ما جاء صِفةً: «مرَرْتُ برَجُلٍ في عَباءَتِه» نَقول: «في عَباءَتِه» هذه صِفة؛ لأن ما قَبلَها نَكِرة فتكون صِفة: «مرَرْتُ برجُلٍ كائِنٍ في عَباءَتِه»، ويجوز «مرَرْتُ برجُلٍ كائِنٍ في عَباءَتِه»، ويجوز «مرَرْتُ برجُلٍ كائِنٍ في عَباءَتِه»، ولاحِظْ من قَوْل النَّحويِّين «مُستَقِر» أو «كائِن» أو «كائِن» أو «استَقَرَّ» أو «كان» ليس مَعناهُ أنَّك بالخِيار، تُقدِّر ما يُناسِب، فقَدْ لا يَكون «استَقَرَّ» مُناسِبًا وأن يكون «كائِن» مُناسِبًا.

إِذَنْ: «مرَرْتُ برجُلٍ في عَباءَتِه» أي: كائِن في عَباءَتِه، أو كان؛ والأَوْلى الأَوَّل «كائِن»، لأن الأَصْل في الصِّفة أن تَكون مُفرَدةً لا جُمْلةً.

يَقُولُ رَحِمَهُٱللَّهُ:

...... فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقًا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا

ثُمَّ استَثْنَى بعد ذلك فقال: «خَلَا الصِّلَةَ».

وقولُه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقًا» يَعنِي: أنه يَجوز أن يَتَعلَّق بـ «كائِن» أو بـ «اسْتَقَرَّ»، لكِنِ الخِلافُ في الأَوْلوِيَّة، وقُلْنا: (كائِن) أَوْلى.

أمَّا الصِّلة فـ «استَقَرَّ» الفِعْل؛ ولهذا قال: «خَلَا الصِّلَةِ»، ويَجوزُ: «خَلا الصِّلَةِ» ويَجوزُ: «خَلا الصِّلَةِ» و خَلَا الصِّلة وإن و خَلَا الصِّلة عَلَا ماضِيًا، وإن جَعَلْها فِعْلًا ماضِيًا ماضِيًا، وإن جعَلْناها فِعْلًا ماضِيًا فإن فاعِلَها يَكون مُستَتِرًا وُجوبًا مع أن تَقديرَه (هُوَ).

وقَدْ بيَّنَا أَن كُلَّ ضَمير تَقديرُه (هُوَ) فَهُو مُستَتِر جَوازًا؛ لَكِنْ يُستَثْنَى هذه المَسأَلَةُ، ويُستَثْنَى أيضًا فِعْل التَّعجُّب: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»، فلا تَقُلْ: «مَا أَحْسَنَ» وتَأْتِي بِالضَّميرِ؛ لأَنَه مُستَتِرٌ وُجوبًا تَقديرُه هو.

وقولُه: «خَلَا الصِّلَةِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّا» هنا يَنبَغي أن نقرأ البَيْت: «خَلَا الصِّلَةِ فَهْيَ بِاسْتَقَرَّ» فتُكسَر الهاء من أَجْل إِقامة الوَزْن.

يَقُولُ: «قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا» يَجُوزُ «طُرَّا» بِالضَّمِّ أي: جَميعًا، فتكون حالًا من حالٍ، و «طَرَّا» أي: قَطْعًا فتكون مَصدرًا لفِعْل مَحذوفٍ، أي: أَقطَع بذلِكَ قَطْعًا، وهكذا كلَّما جاءَتْكَ يَجُوزُ «طُرَّا»، ويَجُوزُ «طَرَّا»، طُرَّا أي: جَميعًا، وطَرَّا بمَعنَى: قَطْعًا.

فإن قال قائِلٌ: قولُه تعالى: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص:٧٩]، ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص:٧٩]، ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ بهاذا يَتَعلَّق.

فَالْجَوَابُ: ﴿عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ جازٌّ ونجرورٌ مُتعلِّق بـ ﴿خرَجَ ﴾.

فإن قال قائِلٌ: إذا قُلْنا: «زَيْدٌ في البَيْت على بابِهِ» فهَلْ نَقول: إن «على بابِهِ» هُنا خبَرٌ ثانٍ، أو مُتعَلِّقة بالخَبَر الأوَّل.

فالجَوابُ: يَجوز هذا وهذا، يَجوز أن تَكون حالًا، ويَجوز أن تَكون خبرًا ثانيًا. فإن قال قائِلُ: هل يَتَعيَّن أن تَكون صِلةُ المَوْصول جُملةً فِعْليَّة، أَفلا يَجوز أن تَكون جُمْلة اسْمِيَّة؟

قُلْنا: بَلي، لَكِنَّك إذا جعَلْتها اسمِيَّة يَجِب أن تُقدِّر تَقْديرَيْن: تَقدير خَبَر، وتَقْدير

مُبتَدَأ؛ لتَتِمَّ الجُمْلة فتَصلُح أن تكون صِلةً للمَوْصول، مِثالُه: حضَرَ الَّذي عِندَكَ. تَقول: الَّذي استَقَرَّ عِندَكَ. والمَحذوفُ كلِمة واحِدة هي: «اسْتَقَرَّ»، لكِنْ لو قُلْت: «حضَرَ الَّذي مُستَقِرُ عِندَكَ»، المُستَقِرُ مُفرَد لا يكون صِلةً للمَوْصول، فلا بُدَّ أن تُقدِّر ضَميرًا يكون مُبتَدَأ ثُم تَقول: صِلة المَوْصول.

ونقول مثلًا: «جاءَ الَّذي هُو مُستَقِرٌ عِندَكَ»؛ وهِدَا قالوا: يَتَعيَّن في الجارِّ والمَجْرور والظَّرْف إذا وقَعَ صِلةً للمَوْصول أن تُقدِّر المُتعلِّق فِعْلاً، أمَّا إذا وقَعَ خَبرًا للبَّدَأ فلكَ الجِيار في أن تُقدِّر المَحْدوف اسْمًا أو تُقدِّرْه فِعْلاً، لكِنْ أَحسَنُهما أن تُقدِّره اسْمًا؛ لأن الأَصْل في الجَبر أن يكون مُفرَدًا لا جُمْلةً، فإذا قُلْت: «فُلان في البَيْتِ» السَّمَا؛ لأن الأَصْل في الجَبر أن يكون مُفرَدًا لا جُمْلةً، فإذا قُلانٌ مُستَقِرٌ في البَيْت»، ويجوز أن تقول: «فُلانٌ مُستَقِرٌ في البَيْت»، والمَجوز أن تقول: «فُلانٌ مُستَقِرٌ في البَيْت»، والمَجوز أن يكون مُفرَدًا؛ ولِهَذا قال رَحَمَهُ اللّهُ:

أَوْ خَسبَرًا فَإِنَّهُ قَدْ عُلِّقَا بِكَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرَّ مُطْلَقَا فَ خَسبَرًا فَإِنَّهُ مُطْلَقَا فَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا خَلَا الصِّلَةِ فَهْ يَ بِاسْتَقَرَّا قَدْ عُلِّقَتْ عِنْدَ النُّحَاةِ طُرَّا

وإن قال قائلٌ: هل يَصِحُّ إذا قُلت: «لَوْ لا أَنا لغَرِقَ فُلانٌ»؟ هل يَصلُح أن يَكون التَّقْدير «مَوْجود»؟

فالجَوابُ: هذا عِنْد كَثير من النَّحْويِّين يَقول: التَّقدير: «مَوْجود» لكِن هذا غَيْر صَحيح؛ لأن وُجودك ليس سببًا في نَجاةِ هذا؛ ولِهَذا لا بُدَّ أن نُقدِّر المَحْذوف شَيْئًا خاصًّا مُناسِبًا للمَقام، فتَقول: لَوْلا أنا أَنقَذْتُه لغَرِق، أو كلِمة نحوها.

وإن قال قائِلُ: هَلْ يَجِب أَن يَتَعلَّق الجارُّ والمَجْرور بعامِلِ؟

الجَوابُ: يَجِب أَن يَتَعلَّق كلُّ جارٍ ومَجْرور بعامِلٍ؛ لأنه واقِعٌ مَوقِع المَفْعول به، وكُلُّ مَفْعول به فلا بُدَّ له من عامِلٍ يَعمَل به، يُستَثْنَى من هذا -من الجارِّ والمَجْرور - ما لا يَتَعلَّق بشيءٍ وهو حَرْفُ جَرِّ زائِدٌ، مِثالُه قولُهم: «بحَسْبِكَ دِرْهَم» فالباءُ هنا زائِدة؛ ولِهذا نُعرِبها على أن الباء زائِدة، و«حَسْب» خَبَر مُقدَّم، و«دِرهَم» مُبتَدَأ مُؤخَّر.

ثُمَّ قال الْمؤلِّف رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وَجَازَ فِي الْمَجُرورِ بَعْدَ الْجَرِّ فِي خَبِرٍ وَمَا تَلَا فِي السَدِّكُرِ وَبَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ اوْ نَفْيِ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

يَعنِي يَقول: إذا وقَعَ الجارُّ والمَجْرور بعد خَبرَ فإنَّه يَجوز في هذا الَّذي وقَعَ يَجوز أن يَرفَع الفاعِلَ هذا أَبدًا، وجعَلوا من هذا قَوْلَ الله تعالى: ﴿ أَفِي اللّهِ شَكُ ﴾ البراهيم:١٠]، قالوا: كلِمة «شَكُ » هُنا يَجوز أن تَجعَلَها مُبتَدَأ، والجارَّ والمَجْرورَ خَبرًا مُقدَّمًا، ويَجوز أن تَجعَل ﴿ أَفِي اللّهِ شَكُ ﴾ جارًا ومجَرورًا، و ﴿ شَكُ ﴾ فاعِلًا به، مُقدَّمًا، ويَجوز أن تَجعَل ﴿ أَفِي اللّهِ شَكُ ﴾ جارًا ومجَرورًا، و ﴿ شَكُ ﴾ فاعِلًا به، والمَعْنَى أَحصَلَ في الله شَكُ ؟ وعليه الحِكاية مَشْهورة عن ابن جِنِّي وأبيه: كان أبوه يَدَّعِي أنه شَيْخ، وأنه عالِمٌ مُفْتٍ، وكان ليسَ أَهْلًا لذلِكَ، فيَجلِس إليه ابنه ويقول له: كُلَّما قيلَ لكَ شيءٌ فقُلْ: فيه قَوْلان والتَّفْصيل عِند ابنِي. فقام ذاك الرجُل وكلًا سَألوه عن شيءٍ قال: فيه قَوْلان، والتَّفْصيلُ عِند ابنِي. فقام ذاك الرجُل العِفْريت فقال: أفي اللهِ شَكُّا، فهذا أَمْر كُفْر لو شَكَّ أَحَدٌ في وُجودِ الله، فقال: لا يُريد أن في وُجودِ الله شَكًّا، فهذا أَمْر كُفْر لو شَكَّ أَحَدٌ في وُجودِ الله،

لكِنْ نَقول: أَفِي الله شَكُّ في إِعْرابها، هَلْ «شَكَّ» مُبتَدَأ مُؤخَّر، والجارُّ والمَجْرور خبَرٌ مُقدَّم، أوِ الجارُّ والمَجْرور في مَحَلِّ مُبتَدَأ، و«شَكُّ» فاعِلْ به.

فعَلى كلِّ حالٍ يَقول: الجارُّ والمَجْرور إذا وقَعَ بعدَ خَبَرَ فلَكَ أن تَجعَله مُبتَدَأ والجارَّ والمَجْرور خَبَرًا مُقدَّمًا، ولكَ أن تَجعَله فاعِلًا به ويُستَغْنَى به عن الخَبَر.

مِثالٌ: «أَفِي البَيْت زَيْد؟» أَصْل مَعنَى الاستِفْهام: أَحصَلَ زَيْد فِي البَيْت؟ في عَلَون الجَارَّ والمَجْرورَ في البَيْت؟ فيَجعَلون الجارَّ والمَجْرور عامِلًا وما بعده فاعِلًا، لكِنْ المَشْهور أن الجارَّ والمَجْرورَ أو الطَّرْف خَبَر مُقدَّم.

ومِثال آخر: «زَيْدٌ في الدار أَبوهُ»، «زَيْدٌ»: مُبتَدَأ، و (في الدار»: جازٌ ومَجْرور خَبَر الْمُبتَدَأ، و «أَبوهُ»: فاعِل للخَبَر؛ ولهذا قال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَجَازَ فِي الْمَجُرورِ بَعْدَ الْجَرِّ فِي خَسِرٍ وَمَا تَسلَا فِي السَدِّكُرِ وَمَا تَسلَا فِي السَدِّكُرِ وَمَا السَّنْهَامِ اوْ نَفي بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَذَا أَبَدَا

والرَّأيُ الثاني يَقول: «زَيْد» مُبتَدَأ، و«في الدَّار» جارُّ ومَجَرورٌ خَبَر مُقدَّم، و«أَبوهُ» مُبتَدَأ مُؤخَّر، والجُمْلة منَ المُبتَدَأ الثاني وخَبَرِه في مَحَلِّ رَفْع للمُبتَدَأ الأوَّل، والرابِط بين المُبتَدَأ والخَبَر الضَّميرُ في «أَبوهُ».

وقولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمَا تَلَا فِي الذِّكْرِ) أي: ما تَلاهُ فِي الذِّكْر، والَّذي تَلاه الصِّلة والحال والصِّفة، فإذا جاء اسمٌ مَرْفوع بعد الجارِّ والمَجْرور الَّذي وقَعَ صِلة فإن لكَ أن تَجَعَلَه مُبتَدَأ مُؤخَّرًا، والجارَّ والمَجْرور قَبلَه خَبَرًا مُقدَّمًا، والجُمْلة صِلة المَوْصول، ولَحَعَل المُرْفوع بَعدَه فاعِلًا به.

مِثالُه: «جاءَ الَّذي في البَيْت أَبوهُ».

«جاءَ الَّذي» فِعْل وفاعِلُ، و (في البَيْت) جارٌ وجَعْرور مُتعَلِّق بِمَحذوف صِلة المَوْصول، جاءَ الَّذي استَقَرَّ، و (أَبوهُ) فاعِل.

وَلَكَ أَن تُعرِبَه إعرابًا آخَرَ، تَقول: «في البَيْت»: جارٌ وَمَجْـرُورٌ، خَبَر مُقدَّم، وَلَكَ أَن تُعرِبَه إعرابًا آخَرَ، تَقول: «في البَيْت»: مُبتَدَأ مُؤخَّر، على الوَجْهَيْن.

وكذلِكَ ما جاء حالًا: «جاءَ زَيْدٌ في يَدِه سَيْف».

يَجوز أن تَجَعَل «في يَدِه»: حالًا من «زَيْد»، وتجعل: «سَيْف» فاعِلًا به، ويَجوز أن تَجعَل «في يَدِه» خَبَرًا مُقدَّمًا، و«سَيْف» مُبتَدَأ مُؤخَّرًا.

كذلِكَ إذا وقَعَ -أي الجارُّ والمَجْرورُ- بعدَ استِفْهام، أو وقَعَ بعد نَفْيِ فإنَّه يَجوز في هذا المَرفوعِ أن يَكون مُبتَدَأ مُؤخَّرًا، أو يَكون فاعِلًا، ومِن ذلِكَ قولُه تعالى: ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكَّ ﴾ [إبراهيم: ١٠].

فقولُه: «في الله» جارٌ ومَجْرور وقَعَ بعد أَداة استِفْهام، فيَجوز أن يَكون خَبَرًا مُقدَّمًا وأن يَكون مُبتَدَأ وما بعدَه فاعِلًا به، لكِنْ لا شَكَّ في هذا المِثالِ أن كَوْنه خَبَرًا مُقدَّمًا أَوْلى؛ لأَنَّه أَقَلُّ تَكلُّفًا، ويَكون التَّقديرُ: أَشَكُّ في اللهِ.

ثم قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَامِ اوْ نَفَيِ بَدَا أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلَ هَدَا أَبَدَا فَرَبَعْدَ الْفَاعِلَ هَدَا أَبَدَا فَي البَيْت أَحَدٌ».

تَقول: «ما»: نافِية، و «في البَيْت»: جارٌّ و مَجْرورٌ، و «أَحَدٌ»: فاعِلُ به.

ويَجوز أن تَقولَ: «في البَيْت»: جارٌ ومَجْرور خبَرٌ مُقدَّم، و«أَحَدٌ»: مُبتَدَأ مُؤخَّر، لكِنْ لتَعلَم أن المَشْهور عِند المُعرِبين أن يَكون الجارُّ والمَجْرور خَبَرًا وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤخَّرًا.

قال الْمُولِّف رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَاخْتَارَهُ بِغِيْرِ شَرْطٍ قَدْ مَضَى نُحَاةً كُوفةٍ وَالَاخْفَشُ الرِّضَا وَالْخُفَشُ الرِّضَا وَقِيلَ فَي فَي فَحَامً عَصَلَ وَلِلظُّروفِ حُكْمُ جَرِّ وَرَدَا

يَعنِي: اختار أن يَكون الإسْم المَرْفوع الواقِعُ بعد الجارِّ والمَجْرور أن يَكون فاعِلًا به بدون شَرْط، والشَّرْط كها سبَقَ أن يَقَعَ خبَرًا أو مَسْبوقًا باستِفْهام أو نَفي، الكوفِيُّون يَقولون: ليس شَرْطًا، فإذا قُلتَ: «في الدارِ زَيْدٌ»، فعِنْدهُم أن «في الدار»: جارٌ و مَجرورٌ، و «زَيْد»: فاعِل به، و يَجوز أن يَكون «زَيْد» مُبتَدَأ، و «في الدار»: خَبَرُ مُقدَّم.

فعِنْدهم يَجوز سَواءٌ كان خَبَرًا أو مَسبوقًا بنَفي أوِ استِفْهام أو لا، ولكِنْ كها قُلتُ: إنَّ المَشْهور الَّذي يَعتَمِده المُعرِبون أنهم يَجعَلون الجارَّ والمَجْرور خبَرًا مُقدَّمًا وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤخَّرًا.

قولُه رَحِمَهُ اللّهُ: «وَقِيْلَ فِيهِ خَبَرٌ وَمُبْتَدَا» غَريبٌ هذا القولُ جاءَ به المُؤلِّف بلَفْظ: «قِيلَ» مع أنه هُو المَشْهور، وهُو الأكثر، وهو الواضِحُ أنه مُبتَدَأ وخَبَر، الجارُّ والمَجْرور خبَرٌ مُقدَّم، وما بَعدَه مُبتَدَأ، وهَذا لا غُبارَ عليه، ولا إِشْكالَ فيه، وقد يُقال: إن

المُؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ أَتَى بـ «قِيلَ» لِجُرَّد حِكاية الأَمْر لا للتَّضْعيف، وهذا مُحتَمَل أنه أَتَى بـ «قِيلَ» مُؤخَّرة لُجرَّد حِكاية الأَمْر لا لأَنَّه ضَعيف؛ لأَنَّه كَيْف يَكُون ضَعيفًا وكلُّ المُعرِبين يُعرِبونه على هذا الوجهِ، أي: على أن الجارَّ والمَجْرور خَبَرُ مُقدَّم وما بعدَه مُبتَدَأ مُؤخَّر.

قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلِلظُّرُوفِ حُكْمُ جَرٍّ وَرَدَا» الظَّرْف كالجارِّ والمَجْرور، فإذا قُلتَ: «أَعِنْدَكَ زَيْدٌ»، فلكَ أن تُعرِب «زَيْدٌ» فاعِلَّا فِعْل الظَّرْف، ولكَ أن تَجعَله مُبتَدَأ والظَّرْف خَبَرًا مُقدَّمًا، والثاني كما قُلتُ لكَ هو مَشهورٌ عِند المُعرِبين؛ ولهِذا لا تكاد ترى سِوى هذا القولِ.



- - - -

هذا الفَصْلُ أَرادَ المُؤلِّف رَحَهُ اللَّهُ أَن يُبيِّن أَن بعضَ الكلِهاتِ لها عِدَّهُ مَعانٍ، سَواءٌ كانتِ اسمِيَّة أو حَرْفيَّة، وهذا بالنِّسْبة للحُروف، وكذلِكَ لغَيْرها، يُسمَّى عِند العُلَهاء مُشتَرَكًا؛ لأَن النِّسْبة بين اللَّفْظيْن تَتَعدَّد، إمَّا أَن يَتَبايَن اللَّفْظ والمَعنَى، أو يَتَبايَن المَّفْظ دونَ المَعنَى، أو يَتَبايَن اللَّفْظ، أو يَتَبايَن اللَّفْظ دونَ المَعنَى، أو يَتَساوَيانِ.

فالأَقْسامُ أَربَعة: إذا تَبايَنَ اللَّفْظ والمَعنَى كالقَمْح والشَّعير، فهُما مُتَبايِنان؛ لأن اللَّفْظ والمَعنَى مُحْتَلِف كالبِغال والحَميرِ، وكالسَّماء والأَرْض، والأَمثِلة كَثيرة.

وإذا تَبايَنَ المَعنَى دونَ اللَّفظ سُمِّيَ مُشتَرَكًا لاشتِراكِ المَعانِي في لَفْظٍ واحِدٍ، وذلِكَ مِثْل: العَيْن، تَكون للعَيْن الباصِرة، وتَكون العَيْن الجارِية، وتَكون العَيْن المَنْقودة.

العَيْن الجارِيةُ: عَيْن الماء «فِيهَا سَقَتِ السَّهَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ» (١) العُيون جَمْع عَيْن وهي النَّهْر أو الساقِية الجارِية.

الثانية: العَيْن الباصِرة: مِثْل أَن تَقول: رَأَيْتُه بِعَيْنِي ﴿ فَالْوَاْ فَأَتُواْ بِهِ عَلَى آَعَيْنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَى مَثْهَدُونِ ﴾ [الأنبياء:٦١].

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب العشر فيها يسقى من ماء السهاء، رقم (١٤٨٣)، من حديث ابن عمر رَضَّ اللَّهُ عَنْهُا.

الثالِثة: العَيْن المَنْقودة وهي الذَهَبُ، ومِنه قولُ الشاعِرِ:

أَنَدُ اللهُ؟ أَمْ نَعْتَانُ؟ أَمْ يَنْسَبِرِي لَنَا

فَتًى مِثْلُ نَصْلِ السَّيْفِ هُزَّتْ مَضَارِبُهُ؟(١)

فالعَيْن هو الذَّهَب، أو النَّقْد مُطلَقًا.

القِسْم الثالِثُ: ما تَبايَن لَفْظه واتَّحَدَ في مَعناه، ويُسمَّى هذا مُترادِفًا؛ لأن الأَلْفاظ تَرادَفَتْ على مَعنَى واحِدِ مِثْل: البُرِّ، القَمْح، الحَبِّ، العَيْش، هذه كُلُّها أَلْفاظ مُتَرادِفة تَدُلُّ على مَعنَى واحِدٍ مِثْل: الإِنْسان، البَشَر، ابنِ آدَمَ، وما أَشبَهَ ذلِك.

القِسْم الرابع: ما اتَّفَق لَفْظه ومَعْناه، بمَعنَى أن اللَّفْظ واحِدٌ والمَعنَى واحِدٌ، واحدٌ، وهذا هو غالِبُ الأَلْفاظ، تَجِد الكلِمة الواحِدة دلَّتْ على مَعنَى واحِدٍ، والمُؤلِّف عقَدَ هَذا الفَصْلَ للكلِهاتِ الَّتِي تَدُلُّ على مَعانِيَ مُتَعدِّدة، فبَدَأَ بالَّتِي تَدُلُّ على مَعنَى واحِدٍ، ثُم الَّتِي تَدُلُّ على مَعنَى واحِدٍ،

وأَحسَنُ ما رأَيْتُ في هَذَا كَلام ابنِ هِشَامٍ رَحَمَهُ ٱللَّهُ في «مُغنِي اللَّبيب» (٢) فإنه ذكرَ الحُروف، وذكرَ مَعانِيَها المُتَعدِّدة وشَواهِدها من اللَّغة العربيَّة، وقد ذكرَ هذه المَعانِيَ عُلَماءُ اللَّغة، كالقاموس، لكِنَّهم يَذكُرون المَعنَى بدون شَواهِدَ؛ لأنها كُتُب مُحتَصَرة، فمَن أَراد زِيادة الاكْتِفاء فليُراجِعْ كِتاب «المُعنِي» لابنِ هِشام رَحَمَهُ ٱللَّهُ.

⁽۱) ذكره الأزهري في تهذيب اللغة (۱۶/ ۱۲۹)، وابن منظور في اللسان (۱۳/ ۱۶۸)، غير منسوب. وذكره ابن منظور في اللسان (۱۳/ ۲۹۸) بلفظ: «مثل نصل السيف شيمته الحمد» ونسبه لذي الرمة. (۲) مغنى اللبيب (ص:۱۷).

قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَطُّ» وَ «عَوْضُ »؛ «قَطُّ» هَذه كلِمة تَرِد كَثيرًا، تَقول: ما فعَلْته قَطُّ، و «عَوْضُ » تَرِد، لكِنَّها قَليلة بالنِّسْبة إلى (قَطُّ)، فها مَعناهُما؟ ومَتَى يَأْتيانِ؟ قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قَـطُّ» وَ«عَـوْضُ» أَبَـدًا ظُـرُوفُ

أي: مَكانِيَّة.

«قَطُّ» لِهَا مَضَى وَ «عَوْضُ» أَبَدَا حَدِثُما لِلاسْتِقْبَالِ حَيْثُ وَرَدَا

إِذَنْ: «قَطُّ» تَستَغرِق كلَّ ما مَضَى منَ الزَّمان: «ما فعَلْتُه قَطُّ» يَعنِي: كلَّ ما مضَى مِن زَماني ما فعَلْته إلى يَوْم التَّكلُّم، و «عَوْضُ» للمُستَقبَل.

فْهَلْ تَقُول: مَا فَعَلْتُهُ عَوْضُ؟

الجَوابُ: لا؛ لأن: «ما فعَلْت» لا تَأْتِي للمُستَقبَل، بل تَقول: لا أَفعَلُه عَوْضُ. فإذا قُلت: «لا أَفعَلُه أَبدًا» فهو بمَعنَى: لا أَفعَله عَوْضُ.

أمَّا إِعْرابهما فَهُمَا كَلِمتانِ مَبنِيَّتانِ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْب؛ لأنَّهما ظُرْفانِ، لكِنَّهما لا يَتَغيَّران في الإِعْراب فهُما مَبنِيَّان على الضَّمِّ، فصارَتْ (قَطُّ) و(عَوْضُ) لكِنَّهما لا يَتَغيَّران في الإِعْراب فهُما مَبنِيَّان على الضَّمِّ في مُستَغْرِقَتَيْن للزَّمان، (قَطُّ) للماضِي، و(عَوْضُ) للمُستَقْبَل، وهُما مَبنِيَّان على الضَّمِّ في مُكلِّ نَصْب.

قوله رَحِمَهُ أَللَّهُ: «وَرَدَا» أَلِفُ «وَرَدَا» هُنا للإِطْلاق وليسَتْ للتَّثْنية.

ثُم ذكر الكلِمة الثالِثة:

«أَجَلْ» بِهَا يُرَادُ تَصْدِيقُ الْخَبَرُ «بَلَى» لِلا يجَابِ لِنَفْيِ قَدْ ظَهَرْ

كلِمتا: «أَجَلْ» و «بَلَى» لَهُما مَعانٍ، «أَجَلْ» يُرادُ بها تَصديقُ الحَبَر، فإذا أَخبَرَك كَلَّم وقُلْتَ: أَجَلْ. أو قال لَكَ قائِلُ: أَتَفعَلُ أَحدٌ بِخَبَر قُلْتَ: أَجَلْ. أو قال لَكَ قائِلُ: أَتَفعَلُ كَذا؟ قُلْتَ: أَجَلْ، لِمَ لا أَفعَلُ ؟! فـ «أَجَلْ» هُنا جَوابٌ يُراد بها تَصديقُ الحَبَر، وهِي مَنايَّة على الشَّكون؛ لأن كُلَّ حَرْف فهو مَبنيُّ، كما قال ابنُ مالك رَحْمَهُ اللَّهُ:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌ لِلْبِنَا (١)

قوله رَحِمَهُٱللَّهُ:

ظَرْفٌ لِلاسْتِقْبَالِ خَافِضٌ «إِذَا» لِشَرِطِهِ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَالَّهُ الْمُفَاجَاةِ كَالْمُفَا

«إِذَا» إِعرابُها مُبتَدَأ، و «ظَرْف» خَبَرٌ مُقدَّم يَعنِي: أن «إِذَا» ظَرْف للاسْتِقْبال خافِضٌ لشَرْطه، خافِضٌ لشَرْطه،

⁽١) ألفية ابن مالك (ص:١٠).

مَنْصوبٌ بِجَوابِه، فهِيَ في الواقِعِ ظَرْف، وكذلِكَ شَرْط، قال اللهُ تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْدُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتَحُ ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدَّخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ نَصْدُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ [النصر:١-٣].

وقَدْ أَوْرَد بعضُ النَّحْويِّين إِشْكالًا هذا وقال: كَيْف يَعمَل فيها ما تَعمَلُ فيه هي؟ فقِيلَ لهُ: إنَّما لا تَعمَل في الجَوابِ؛ وهِذا لا تَجزِم الجَواب، وأمَّا قَوْل الشاعِرِ:

وَإِذَا تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ فَتَحْمَّلُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ ع

ف «إِذَا» هُنا بمَعنَى «إِنْ»، وليسَتْ على بابِها قولُه رَحْمَدُاللَّهُ:

..... خَافِضٌ «إِذَا» لِشَـرْطِهِ خَافِضٌ «إِذَا»

قولُه: «لِشَرْطِهِ» مُتعلِّق بـ «خَافِضٌ» وهذا لا يَرْضاه النَّحويُّون؛ لأنه فُصِل بين العامِل ومَعْمولِه بأَجنَبيٍّ وهو المُبتَدَأ، لكِنْ ضَرورة الشِّعْر تُبيح أكْل المَيْتة، فتُبيح للشاعِر أن يَصرِف ما لا يَنصَرِف، وعِند بعضِهم أيضًا تُجيزُ له أن يَرفَع المَنْصوب ويَنصِب المَرْفوع؛ لأنه ضَرورةٌ.

والمَعْنى الثاني لها قال رَحْمَهُ ٱللَّهُ: ﴿ وَلِلْمُفَاجَاةِ كَذَا ﴾ يَعنِي: وتَأْتِي حَرْفَ مُفاجأَةٍ ، والمُفاجَأَة يَعنِي: وتَأْتِي حَرْفَ مُفاجأَةٍ ، والمُفاجَأَة يَعنِي: الْمُباغَتة ، قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا خَصَاهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢٥]، فـ (إذا ﴾ هُنا للمُفاجَأَة.

⁽۱) عجز بيت لعبد قيس بن خفاف، انظر: المفضليات (ص: ٣٨٥)، والأصمعيات (ص: ٢٣٠)، وصدره: واستغن ما أغناك ربك بالغني.

ومِثالُ آخر: «خرَجْتُ فإِذَا الأَسَدُ» أي: فاجَأَنِ الأَسَدُ، ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِى بَيْضَآهُ لِلنَّظِرِينَ ﴾ [الأعراف:١٠٨] أي: ابيَضَّتْ في الحال، وقولُه تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعُوةً مِنَ ٱلأَرْضِ إِذَا آنتُمْ تَغَرُجُونَ ﴾ [الروم:٢٥].

وهذا المِثالُ جَمَع بَيْن مِثالَيْن: بَيْن ﴿إِذَا ﴾ للاسْتِقْبال، وبَيْن ﴿إِذَا ﴾ للمُفاجَأَة، الَّتِي للاسْتِقْبال: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ ، والَّتِي للمُفاجَأَة: ﴿إِذَا أَنتُمْ تَغَرُّجُونَ ﴾.

إِذَنْ: تَبيَّن أَن لـ ﴿إِذَا ﴾ مَعنييْن:

المَعنَى الأوَّل: أن تَكون ظَرْفًا للاستِقْبال.

والمَعنَى الثاني: أن تَكون حَرْفًا للمُفاجَأَة وهي كلِمة واحِدة، مرَّةً تَكون حَرْفًا ومرَّةً تَكون حَرْفًا ومرَّةً تَكون اسْمًا إذا كانَتْ شَرْطيَّة وتَختَصُّ بالمُستَقبَل وهي ظَرْف، وتَكون حَرْف مُفاجَأَة إذا كانَتْ للمُفاجَأَة والمُباغَتة، ولم تَتَضمَّن مَعنَى الظَّرْف.

أمًّا «إِذْ» فقال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَ«إِذْ» فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهُ وَحَرْفُ تَعْلِيلِ وَلِلْمُفَاجَاةُ

هذه ثَلاثةُ مَعانٍ: الأوَّل: أنَّها ظَرْف لِما مَضَى، كَقَوْله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ النَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثِبِتُوكَ أَوْ يُغْرِجُوكَ ﴾ [الأنفال:٣٠].

وأَمثِلَتُها كَثيرة، ومِنه قولُه تعالى: ﴿وَانْكُرُوٓا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضَعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَنَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [الأنفال:٢٦] فهِيَ ظُرْف لِما مَضَى.

ومِنهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَوَ أَنَهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءَ وَكَ فَأَسْتَغَفَرُوا اللّهَ وَمِنهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَوَ أَنَهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءَ وَكَ فَأَسْتَغَفَرُوا اللّهَ وَأَسْتَغَفَرَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ﴾ [النساء:٦٤]، فـ ﴿إِذْ » هُنا ظَرْفٌ لِهَا مَضَى، وبِهِ تَنقَطِع حُجَّة

مَن يَحَتَجُّون بَهَذِه الآيةِ على أن الإنسانَ إذا أَذنَبَ ذَهَبَ إلى قَبْر النَّبِيِّ ﷺ فاستَغْفَر الله وطلَبَ من الرَّسولِ أن يَغفِر له، ووَجه بُطلانِ استِدْلالِهِم أن «إِذْ» للمُضِيِّ تَحكِي حكاية واقِعية، فلَوْ أن هَؤلاءِ الَّذين فعَلوا ما فعَلوا جاؤُوا إلى الرَّسولِ واستَغْفَروا الله واستَغْفَر وا الله واستَغْفَر لَهُم الرَّسولُ لوَجَدوا الله تَوَّابًا رَحيهًا، ولم يَقُلِ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ولو أَنَهم إذا ظلَموا أَنفُسَهُم. لو قال: «إذا» لكان لهم حُجَّة.

فإنْ قالوا لَنا: هُوَ لَم يَقُلْ: ﴿إِذَا ﴿ وَنَحَنُ مَعَكُم أَنَ ﴿إِذْ ﴾ لَلَمَاضِي وَلَكِنَّنَا نَقيسُ الْمُستَقَبَلَ عَلَى الْمَاضِي؟

فالجَوابُ: أن هذا باطِلُ؛ لظُهور الفَرْق البَيِّن؛ لأَنَّا إِذَا جعَلْنا "إِذْ» للمُضيِّ فإنَّهم يَأْتُون للرَّسولِ ﷺ في حَياتِه: إِذْ ظَلَموا أَنفُسَهم جاؤُوكَ، ويَستَغْفِرون الله، ويَستَغفِر لَهُمُ الرَّسولُ.

وإذا كان للمُستَقبَل فإنهم سيأتون للرَّسولِ صلى الله عليه وعلى آله وسلم وقدِ انقَطَع عمَلُه؛ لقَوْله: «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ»(١)، ولا يُمكِن أن يَستَغفِر أنه الله استَغفِر لَنه؛ فإنه لا يُمكِن أن يَستَغفِر أن يَستَغفِر لَهُم، حتَّى لو قالوا: يا رَسولَ الله استَغفِر لَنه؛ فإنه لا يُمكِن أن يَستَغفِر لَهُم؛ لأن عملَه انقطع، وإذا وُجِد الفارِقُ امتنع الإِخْاق وامتنع القِياسُ فلا يُمكِن أن يُقاسَ هذا على هذا؛ ولهِذا ذكر الله تعالى من صِفاتِ المُتَقين أنَّهم: ﴿إِذَا فَعَلُوا فَنحِشَةً وَظَلَمُوا أَنفُسُهُمْ ذَكَرُوا الله فَا الله تَعلى من صِفاتِ المُتَقين أنَّهم: ولم يَقُل: إنَّهم جاؤُوا إلى قَبْر الرَّسول عَيْكُ يَسأَلُونَه المَغْفِرة.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، رقم (١٦٣١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَالِلَهُ عَنْهُ.

فَقَوْله رَحِمَهُٱللَّهُ: «وَ«إِذْ» فَظَرْفٌ لِلْمُضِيِّ وَاطِئَهْ» أي: أنَّها مُوطِئة لذلِكَ.

قال المُؤلِّف: «وَحَرْفُ تَعْلِيلٍ» أي: تَأْتِي أَيضًا للتَّعْليل، فَتَقُول: «أَكرَمْتُكَ إِذْ أَكرَمْتُكَ إِذْ أَكرَمْتَني، ومِنهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ ٱلْكُورُ فِى أَكُورُمْتَني، ومِنهُ: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ الْعَذَاب؛ لأَنكم الْعَذَاب؛ لأَنكم ظَلَمْتُم، ولكُلِّ ظالِم عُقوبتُه.

إِذَنْ: «إِذْ» تَأْتِي للتَّعليل وهي كَثيرة في كَلام الفُّقَهاء، يُعلِّلون الأَحْكام الشَّرْعيَّة تارةً باللَّام، يَقولون: لأنه كَذا. وتارةً بـ«إِذ» الَّتِي تَدُلُّ على التَّعليل.

الثالِثُ: تَكون للمُفاجَأَة، مِثْل قَوْل الشاعِرِ:

فَبَيْنَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ (١)

«فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ» يَعنِي: واقِعٌ «إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ» فـ (إِذْ» هُنا للمُفاجَأَة.

وتَقول أيضًا: «بَيْنَمَا أَنا نائِمٌ إِذْ أَيْقَظَني صَوْتُ الرَّعْدِ» أي: فاجَأَني بالإِيقاظِ، والأَمثِلة على هذا كَثيرةٌ، ولكِنَّها أَكثَرُ ما تَكون بعدَ «بَيْنَا» أو «بَيْنَما».

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَــرْفُ وُجُــودٍ لِوُجُــودٍ «لَـــيًا» كَــذَا لِلاسْــتِثْنَا تُفيــدُ جَزْمَــا

هَذه أيضًا ثَلاثةُ مَعانٍ: حَرْف وُجودٍ لِوُجود، كذلِكَ تَأْتِي لِلاسْتِثْناء، والثالِثُ: تَأْتِي جازِمة.

⁽١) عجز بيت ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢/ ٣٢٨)، وثعلب في مجالسه (ص:٤٨)، غير منسوب، وصدره: فاستقدِر الله َخيرًا وارْضَينَّ به.

إِذَنْ: «لَيَّا» لها ثَلاثةُ مَعانٍ: تارةً تَأْتِي على أَنَّها حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ، مِثالُه: «لَيَّا أَكَرَ مَنها»، هَذه يَقولون: إنَّها حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ. وُجُودٍ لُوجودٍ لوُجودٍ.

وتَأْتِي أَيضًا للاستِثْناء، كَقَـوْله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسِ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤] أي: ما كُلُّ نَفْس إلَّا علَيْها حافِظٌ.

وتَأْتِي أَيضًا جازِمة، كَقَوْله تعالى: ﴿بَل لَمَّا يَذُوقُواْ عَنَابِ﴾ [ص:٨] أي: لم يَذوقوا عَذابِي.

فصارَتْ (لَمَّا) تَأْتِي على ثَلاثةِ مَعانٍ:

المَعنَى الأوَّل: حَرْف وُجود لِوُجودٍ.

والثاني: استِثْنائِيَّة، أي: حَرْف استِثْناءٍ.

والثالِثُ: جازِمة، وأَمثِلَتُها كَثيرةٌ.

وإذا كانَتْ حَرْف وُجود لوُجود فإنَّها على عَكْس «لَوْ» تَمَامًا، إِذْ إِنَّ «لَوْ» حَرْف امتِناع لامْتِناع: «لَوْ جاءَنِي لأَكْرَمْتُه» يَعنِي: امتَنَع مَجيؤُه فامتَنَعَ إِكْرامي.

وبينَهُما «لَوْلا» فإنَّما حَرْف وُجودٍ لامتِناعٍ، مِثْل: «لَوْلَا فُلانٌ ما علِمْت» فهُنا انتَفَى العِلْم لوُجود فُلان، وتَقول: «لَوْلا زَيْد عِنْدَكَ لأَتَيْتُ إِلَيْكَ» امتَنَع الإِتْيان لوُجودِ زَيْد.

هذه الحُرُوفُ الثَّلاثة اقتَسَمَتِ الزَّمان: حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ، وحَرْف امتِناعٍ لامتِناعٍ، وحَرْف وُجودٍ لامتِناعِ.

يَقُول رَحِمَهُٱللَّهُ:

حَـرْفٌ لِتَصْـدِيقٍ وَإِعْـلَامِ «نعَـمْ» وَحَرْفُ وَعْدٍ «إِي» كَذَا مَعَ الْقَسَـمْ

هذا أيضًا مِمَّا جاءَ على ثلاثة أَوْجُهِ، وهِيَ «نعَمْ» وتَأْتِي للتَّصديق، وتَأْتِي للتَّصديق، وتَأْتِي للإِعْلام، وتَأْتِي حَرْف وَعْد، فإذا قُلت: «قامَ زَيْدٌ» فقال المُخاطَب: «نَعَمْ» فهذا تَصديق، «ما قام زَيْد؟» فقال: «نَعَمْ» فهذا تَصديقُ.

إِذَنْ: هِي تَصْدِيقٌ فِي النَّفِي والإِثْبات، وكذلِكَ إذا قالَ لكَ: «هَلْ زارَكَ فُلانٌ؟» فتقول: نَعَمْ. فالظاهِرُ أن هذا إِعْلام؛ لأن التَّصديق إنها يكون في الأَخبار، وهذا استِفْهامٌ، فإذا قال: «أَزارَكَ فُلانٌ؟» فقُلْت: نَعَمْ. فقَدْ أَعْلَمْتَه أنه زارَكَ؛ لأَنَّه لم يُلْقَ علَيْكَ خَبَرًا حتَّى نَقول: إنَّها للتَّصديقِ.

وإذا قُلْتُ: «أَحسِنْ إلى فُلانٍ» أو «أكرِمْ فُلانًا» أو «اطْلُبِ العِلْم» فقُلْتَ: نَعَمْ. فَهَذا وَعْدٌ.

فهَذه ثَلاثةُ مَعانٍ:

المَعنَى الأوَّل: التَّصديق.

والثاني: الإِعْلام.

والثالِثُ: حَرْف وَعْد.

كذلِكَ قولُه رَحْمَهُ اللَّهُ: «إِي كَذَا مَعَ الْقَسَمْ» أَيْ: أن «إِي» تَأْتِي للتَّصديق وتَأْتِي للإِعْلام، وتَأْتِي للوَعْد.

لَكِنْ مَعَ الْقَسَم في قَوْله تعالى: ﴿وَيَسَّتَنُبِنُونَكَ أَحَقُّ هُوَّ قُلَ إِى وَرَبِّ ﴾ [يونس:٥٣]، فهذا إعْلام؛ لأنَّهُم يَستَفْهِمون: أَحَقُّ؟ فقِيل: إِي وَرَبِّي.

وتَأْتِي للتَّصديق فيَقول لَكَ الْمُتَكلِّم: «جاءَ زَيْدٌ» فتَقولُ: إِي والله. أو يَقول لَكَ: «ما أَحسَنَ كَذا!» فتَقول: إِي والله. تُصدِّقه على ما يَقولُ.

والثالِثُ: وَعْد: يَقُولَ لَكَ: «هَلْ تُعطِينِي عَشَرةُ رِيالاتٍ إِذَا عَمِلْتُ عِندَكَ إِلَى الظُّهْرِ؟» تَقُول: إِي نَعَمْ. فَهَذَه وَعْد، كَمَا أَنَّه انضَمَّتْ إليها «نَعَمْ» فتكون للوَعْد. فهاتانِ كَلِمتانِ اشْتَرَكَتا في أنَّهُما للتَّصديقِ والإِعْلام والوَعْد، وهُما «نَعَمْ» و «إِي».

فائِدةٌ: التَّصديقُ أن تَقصِد بكلامِكَ تَصديقَ فُلانٍ فقطْ، والإعلام أن يكون استَفْهَمَكَ وسأَلكَ فتُعْلِمَه، والاستِفْهامُ ليس مِن بابِ الخَبَر، فهُوَ من بابِ الإِنشاءِ، إذا قُلتُ لكَ: «أَفَسَتقومُ بعدَ الصَّلاةِ؟» فتقول: نَعَمْ. فهِي للإِعْلام، أي: أَعلَمْتني الآنَ أنَّكَ ستقوم، أمَّا إذا قُلت: «هَلْ ستُعْطيني أَجْرًا إذا عَلَّمْتُك؟» فتقول: نَعَمْ. فهذه للوَعْد، أمَّا إذا قُلت: «قلِم زَيْدٌ البارِحة» قُلت: نعَمْ. هو لم يَسْأَلني، ولكِنْ يُصدِّقُ على ما قال.



رَفَّحُ بعب (لرَّحِيُ (الْفَرَّدُي رُسِلَتَ (لاِنْمُ (الفَرْدُوكِ رُسِلَتَ (لاِنْمُ (الفَرْدُوكِ www.moswarat.com رَفَحُ مجر لارْجِی لاهِجَرَّي لائِسکتر لائِدَرُ لائِزووکر www.moswarat.com

فهرسالآيات

الصفحة	XIX	الأيسة
۲٥	رَقِي وَلَا يَنْسَى ﴾	﴿ فِي كِتَنَّ إِلَّا يَضِلُّ
	يْبِ لَا يَعْلَمُهَا ۚ إِلَّا هُوُّ وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرُّ وَمَا تَسْـثُمُّ	
يزِ ﴾ ٢٦	لِلَاحَبَـّةِ فِي ظُلْمَنتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَاهِسٍ إِلَّا فِي كِنَٰبٍ مُّبِهِ	وَرَقَــَةٍ إِلَّا يَعْـلَمُهَا وَ
77		﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ﴾
۲٦	مَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّ
۲۷	تُ مِن زَيِهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾	﴿ أُوْلَتِهِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَا
۲۷	، وَنَهَرٍ اللهُ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُقْنَدِرٍ ﴾	﴿ إِنَّ ٱلْمُنَّقِينَ فِي جَنَّنِّ
۲۸	ن يَبْغَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾	﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰۤ أَر
۲۸	نِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَاوَنِ
۲۸	ُ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيْكَ ﴾	﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِغٌ مَا
۲۸	لْمَنْكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَــذِيرًا ﴾	﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُّ إِنَّاۤ أَرْسَ
۲۸	آ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوجٍ وَٱلنَّبِيِّئَنَ مِنْ بَعْدِهِۦ﴾	﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كُمَّا
نَ ٱللَّهُ	مُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةًا بَعْدَ ٱلرُّسُلِّ وَكَا	﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَ
79		عَزِيزًا حَكِيمًا﴾
79	خَبَبْتَ وَلَكِكَنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾	﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَ
۲۹	حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾	﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ
۳۰	رَطِ مُسْتَقِيمِ﴾	﴿ وَإِنَّكَ لَهَدِى ٓ إِلَىٰ صِهَ

۳۰	﴿ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾
٣٢	﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُواْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴾
٣٢	﴿ نَنَزُّلُ ٱلْمَلَكِيكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾
٣٣	﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي آوْلَكِ كُمٌّ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾
٣٤	﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ ٱلْكِئَبِ تَعَالَوا ﴾
٤٠	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتُ﴾
٤٢	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾
٤٣	﴿ قَالَ اللَّهُ هَاذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّادِقِينَ صِدَّقُهُمْ ﴾
٤٣	﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمَّ ﴾
٤٣	﴿ مَن يُضَّلِلِ ٱللَّهُ فَكَلَا هَادِىَ لَهُرُ ﴾
٤٣	﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِي ﴾
٤٥	﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَلْنَا يَوْمُ يَنْفَعُ ﴾
٤٥	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾
٤٥	﴿مَن يَعْمَلُ سُوٓءًا يُجِنَزَ بِهِۦ﴾
٤٦	﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ ﴾
٤٦	﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَافِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ﴾
٤٧	﴿قُلْ لَكِنَ وَرَقِيَ لَلْتُعَثَّنَّ ﴾
٤٧	﴿ هَلَ هَاذَآ إِلَّا بِشَكُّ مِّثْلُكُمْ ﴾
٤٨،٤٧	﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَـٰذَآ إِلَّا بَشَرُّ مِّثْلُكُمْ ﴿
o •	﴿ كُمْثَلِ ٱلْحِمَارِ يَعْمِلُ أَسْفَارًا ﴾

٥٣	﴿ صِرْطَ ٱلَّذِينَ أَنْعُمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّكَالِّينَ ﴾
٥٤	﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾
٥٥	﴿مَا جَآءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾
٥٦،٥	﴿لَيْسَ كُمِثْلِهِ عَنَى مُنْ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾٥٥
٦٤،	﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾
٦٢	﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾
ن ۸۲	﴿ أَفِي اللَّهِ شَكُّ ﴾
٧١	﴿ قَالُواْ فَأَتُواْ بِهِ عَلَىٰ أَعَيْنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴾
	﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَددٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَى وَهُوَ ٱلْخَلَّقُ
٧٤	ٱلْعَلِيمُ ﴾
٧٤	﴿ أَلَسَتُ بِرَبِكُمٌّ قَالُواْ بَلَنَ ﴾
	﴿ إِذَا جَاءَ نَصْدُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۞ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفُواجًا
٧٥	الله فَسَبِّحٌ ﴾
٧٥	﴿ فَلَمَّا بَعَنْهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴾
٧٦	﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِمَى بَيْضَآءُ لِلنَّظِرِينَ ﴾
	﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُدْ تَغْرُجُونَ ﴾
٧٦	﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ مِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لِيُشِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾
٧٦	﴿ وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَنَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾
	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاآَ وَكَ فَأَسْتَغْفَرُوا ٱللَّهَ وَأَسْتَغْفَرَ لَهُمُ
٧٦	اَلرَّسُولُ﴾ا

٧٧﴿	﴿إِذَا فَعَلُوا فَكِيشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكُرُوا اللَّهَ فَأَسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ
٧٨	﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾
٧٩	﴿إِن كُلُّ نَفْسِ لَّمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾
٧٩	﴿ بَلِ لِّمَّا يَذُوفُواْ عَذَابٍ ﴾
۸١	﴿ وَيَسْتَنْبِئُونَاكَ أَحَقُّ هُوًّ قُلُ إِى وَرَقِيٓ ﴾



فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	פ×	الحديث
٣١		÷ 1
٣١		هَلْ لَكَ إِبِلٌ؟
٥٨	, مِنَ النَّارِ	لَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ
٧١	ر څه	فِيهَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْ
VV	لَّا مِنْ ثَلَاثٍ	إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِ

فهرس الفوائد

صفحة	N H H	الفائدة
	حِفْظًا وَأَبقَى منَ اللَّفْظ، وإن كان النَّظْم أحيانًا يُلجِئُ الناظِمَ إلى تَقْصير	النَّظْم أَسهَلُ
1 1	••••••	او رِياده
	رِبُ للرَّجاء (لعَلَّ)، وللتَّمنِّي (لَيْتَ)، لكِنْ قد تَنوب إحداهُما مَنابَ	استَعمَل العرَ
11	•••••••••••••••••••••••••••••••••••••••	الا حرى
	من صِفات الله، والصِّفة لا تُرجَى، وإنَّمَا الَّذي يُرجَى مَن يَتَّصِف بها	الرَّحْمة صِفة
۲۳	بال ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	وهو الله عزري
	صْف المَحْمود بالكَمال معَ المَحبَّة والتَّعظيم؛ فإِنْ خَلا من المَحبَّة	الحمدُ هو وَ
۲٤	و مَدْح	والتَّعْظيم فهر
	الرَّبِّ عَرَّفَكِلَّ مُحْتَصٌّ به لا يُسمَّى به غيرُه، وهو مُشتَقُّ على القَوْل	اللهُ علَمٌ على
۲٤	لأُلوهية وجميع أَسْماء الله ورسولِه وكِتابه مُشتَقَّة	الراجِح من ا
۲٤	ادِفة أم مُتَبايِنة؟	أسياءُ الله مُتَر
۲٥	. الشيءِ على ما هو عليه	العِلْم: إِدْراك
۲٥	لَّ تامُّ من جَميع الوُّجوهلُّ تامُّ من جَميع الوُّجو	عِلْم الله عَزَّقَجَ
۲٦	ليكَ بعد حَقِّ الله حَقُّ الرَّسول ﷺ	أُعظُم حَقٌّ عا
۲٧	ن الملِكِ؛ لأنها تَدُلُّ على تَمَام المِلْك	
۲۸	ام الفاعِل بالفِعْل بلا عَجْز	القُدْرة هي قِي
۲٩	ُ بِالنُّبُوَّة فِي القُرآن فهو رَسولٌ	كل مَن وُصِف
79	لصَّلاةُ وَٱلسَّلامُ لا يَستَطيع أن يَهدي أحَدًا، ولو كان أقرَبَ الناس إليه	الرَّ سو لُ عَلَيْهِ ٱ

براطًا مُستَقيبًا،	لم يَأْتِ فِي القُرْآن ولا فِي السُّنَّة ما أَعلَم أن الرسول عَيْكِيُّ هادٍ مِ
٣٠	لکِن يَہدِي إِلى
سَفَتِيَ٣٠	أن النَّبيَّ ﷺ كان إذا استُفتِيَ عن شيءٍ أتَى بالأَمثِلة الَّتي تُقنِع المُ
ىن التَّعْليم٣١	كُونُ الإنسان يَضرِب الأَمْثال لَن كان عِنده إِشْكال هذا مِن أَحسَ
جتَمَع بِالنَّبِيِّ ﷺ	إذا ذُكِر الآلُ والصَّحْب صار المُراد بالآلِ الأَتْباع والصَّحْب مَنِ ا
٣٢	مُؤمِنًا به ومات على ذلِكَ
ل مَن رآه	الصَّحابيِّ: مَنِ اجتَمَع بالنَّبِيِّ عَيْكِيٌّ مُؤمِنًا به ومات على ذلِكَ، وليس
٣٤	اختَلَف العَرَب في «هَلُمَّ» فِعْل أَمِ اسمُ فِعْل؟
٣٤	القاعِدة أَصْل الشيء ومِنه قاعِدة الجِدار وقاعِدة العَمود
لِ الداخِلة علَيْها ٣٤	الإِعْراب في الاصْطِلاح هو تَغْيير أُواخِر الكلِمة؛ لاختِلاف العوامِ
الْمُؤلِّف مُحَمَّدُ بنُ	كِتاب الجُمَل الَّذي لابنِ هِشام وشَرَحه الأَزهريُّ رَحِمَهُٱللَّهُ، وهذا
٣٤	عبد الله نظَمَه
ب	إذا كان يُمكِنك أن تَفَعل السبَبَ فلا بُدَّ مع الدُّعاء أن تَفعَل السَّبَ
لم أو بالفِطْرة أو	هَلْ يُشتَرَط في إِفادة الكلام أن لا تَكون مَعلومة بالحِسِّ أو بالعَةْ
٣٧	لا يُشتَرَط؟
٣٨	الجُمْلة أَعَمُّ مِن الكَلام
٣٩	الجُمَل نَوْعَان: جُمْلة اسْمِيَّة، وجُمْلة فِعْليَّة
ِ الَّتِي تَقَع مَوقِع	تَقسيم آخَرَ للجُمْلة وهي صُغرَى وكُبرَى، فالجُمْلة الصُّغْري هجِ
ما يَنُوبُ مَنابَهماً ٤٠	الْمُفَرَد، والكُبْرى: ما تَتَركُّب من مُبتَدَأ وخَبَر، أو فِعْل وفاعِل، أو
	تَقْسيم ثالِث للجُمْلة، وهي أنها تَنقَسِم إلى قِسْمين: جُمْلة لها مَحَلًّا
٤١	لَها من الإِعْرابِلَّا عَرابِ الْإِعْرابِ الْإِعْرابِ الْإِعْرابِ الْمِنْ الْإِعْرابِ الْمِنْ الْمِنْ

	الجُمْلة الواقِعة خَبَرًا لها مَحَلُّ من الإِعْراب، والواقِعة مُبتَدَأً وخَبَرًا ليسَ لها مَحَلٌّ
٤٢	من الإِعْراب
٤٣.,	كلَّما اقتَرَنَتِ الفاءُ الرابِطةُ بجُمْلة الشَّرْط فلها عَلُّ من الإعْراب
٤٤	الجُمَل إذا وقَعَت بعد النَّكِراتِ فهي صِفاتٌ، وإذا وقَعَتْ بعد المَعارِف فهِيَ أَحْوالْ
	كُلُّ جُمْلة مُركَّبة من مُبتَدَأ وخَبَر وليسَتْ من ذَوات المَحَلِّ، فليسَ لها مَحَلُّ من
٤٥.	الإِعْراب
	الجَملة المعترضة ليس لها مَحَلُّ من الإِعْراب، وهي الَّتي تَعترِض بين شَيْئين
٤٦.	مُتلازِمَيْنمُتلازِمَيْن
	يُضرَب المَثَل بالرجُل المَلْهوف، وهو الَّذي يَتكلُّم دون أن يُرَدَّ إليه الكَلام، يُقال:
٤٦.	هذا جُمْلة مُعتَرِضة
	قولُ الْمُؤلِّف: «وَسْبَعَةٌ بِلَا مَحَلِّ فِي الْجُمَلْ» هذا التَّعبيرُ فيه مُخالَفة في قاعِدة من
٤٧.	قَواعِد النَّحْوقواعِد النَّحْو
٤٧.	كلُّ جُمْلة تَقَع جَوابًا فليسَ لها مَحَلُّ منَ الإِعْرابِ هذه القاعِدةُ
	القاعِدة: أن ما عُطِف مِنَ الجُمَل على جُمْلة لها عَكُلٌ فله عَكُلٌ، وما عُطِف على جُمْلة
٤٩.	ليس لها مَحَلُّ فليس له مَحَلُّ
٤٩.	قاعِدة من قَواعِد الإِعْراب؛ الجُمْلُ بعد النَّكِرات صِفاتٌ
	إنِ اتَّصَلَت الجملة بُغير مَحْض في النكِرة جاز أن تَكون حالًا وأن تَكون صِفةً،
٥١.	وكذلِكَ إذا اتَّصَلَت بمَعرِفة غير مَحْضة فإنها تَكون حالًا أو صِفة
٥٢.	كلُّ ما يَعمَل عمَل الفِعْلُ فإنه يَصِحُّ أن يَتعلَّق به الجارُّ والمَجْرور كما يَتَعلَّق بالفِعْل
	كلُّ جارٍّ ومَجْرور لا بُدَّ له من مُتعَلَّق إمَّا فِعْل، أو ما يَعمَل عمَل الفِعْل مـن صِـفة
٥٣.	

٥٤	اسْتَثْنِ منَ القاعِدة أن كلُّ مَجْرور لا بُدَّ له مِن مُتعلَّق، استَثْنِ كلَّ زائِد له عمَلٌ
٥٥	كلُّ حَرْف جَرِّ زائِدٍ فليس له مُتعلَّق؛ لأنه زائِدٌ
	إذا قِيلَ: «لَوْلاي» «لَوْلاكَ» «لَوْلاهُ»، فالضمائِرُ هُنا كلُّها في مَحَلِّ جَرٍّ، وتَكون «لَوْلا»
٥٨	حَرْف جَرِّ، لَكِنَّها لا تَحتاج إلى مُتعَلَّق
	«لَوْلا» تُستَعمَل لكِنَّها بقِلَّةٍ، تُستَعمَل حَرْفَ جَرِّ زائِدًا، ويكون ما بَعدَها ضَميرًا
٦٠	بصِيغة المَجْرور المُتَّصِل، والمَشْهور أنه بصِيغة المَرْفوع المُنفَصِل
٦٠	الجارُّ والمَجْرور في مَحَلِّهما كالجُمَل، إمَّا أن تكون نُعوتًا أو أَحْوالًا، أو يَجوز الوَجْهان
٦١	اخْتِير أَن يَكُونَ الْمُقَدَّرِ فِي صِلْة المَوْصول فِعْلًا لوَجْهَيْن
	الأَوْلَى أَن نُقدِّر فِي غَيْرِ الصِّلة مُفرَدًا، ويَجوز أَن نُقدِّر فِعْلًا، لكِنِ الأَوْلَى أَن نُقدِّر
۲۲.	الاسْمَ
	القاعِدة: إن كان الكُوْن عامًّا وجَبَ الحَذْف، وإن كان خاصًّا فلا بُدَّ من ذِكْره؛
٦٣.	لِئَلَّا يَلتَبِس الأَمْر
٦٤	كُل ضَمير تَقديرُه (هُوَ) فهُو مُستَتِر جَوازًا؛ لكِنْ يُستَثْنَي مسألتان
٦٥.	الأَصْل في الخَبَر أن يَكون مُفرَدًا لا جُمْلةً
٦٦.	هل يَصِحُّ إذا قُلت: «لَوْ لا أَنا لغَرِقَ فُلانٌ» أن يَكون التَّقْدير «مَوْجود»؟
	الجارُّ والمَجْرور إذا وقَعَ بعدَ خَبَر فلَكَ أن تَجعَله مُبتَدَأً والجارُّ والمَجْرور خَبَرًا مُقدَّمًا،
	ولكَ أن تَجِعَله فاعِلَّا به ويُستَغْنَى به عن الخَبَر
٧٠.	الظَّرْف كالجارِّ والمَجْرور
	النِّسْبة بين اللَّفْظَيْن تَتَعدَّد، إمَّا أن يَتَبايَن اللَّفْظ والمَعنَى، أو يَتَبايَن المَعنَى دون اللَّفْظ،
٧١.	أو يَتَبايَن اللَّفْظ دونَ المَعنَى، أو يَتَساوَيانِ
٧١.	إذا تَبايَنَ المَعنَى دونَ اللَّفْظ سُمِّيَ مُشتَرَكًا

٧٢.	ما تَبايَن لَفْظه واتَّحَدَ في مَعناه يُسمَّى مُترادِفًا
	أَحسَنُ ما رأَيْتُ في هَذا كَلام ابنِ هِشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مُغنِي اللَّبيب) فإنه ذكر
٧٢.	الحُرُوف، وذكَرَ مَعانِيَها الْمُتَعدِّدة وَشَواهِدُها من اللُّغة العرَبيَّة
	(قَطُّ) و(عَوْضُ) مُستَغْرِقَتان للزَّمان، (قَطُّ) للماضِي، و(عَوْضُ) للمُستَقْبَل، وهُما
٧٣.	مَبنِيَّان على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصْب
	ضَرورة الشُّعْر تُبيح للشاعِر أن يَصرِف ما لا يَنصَرِف، وعِند بعضِهم أيضًا تُجيزُ
٧٥.	له أن يَرفَع المَنْصوب ويَنصِب المَرْفوع؛ لأنه ضَرورةٌ
	«إذا» لها مَعنَيانِ: المَعنَى الأوَّل أن تَكون ظَرْفًا للاستِقْبال، والمَعنَى الثاني أن تَكون
٧٦.	حَرْفًا للمُفاجَأَة وهي كلِمة واحِدة، مرَّةً تَكون حَرْفًا ومرَّةً تَكون اسْمًا
٧٩.	«لَيَّا» تَأْتِي على ثَلاثْةِ مَعانٍ
	«لَيَّا» «لَوْ» «لَوْلا» هذه الحُروفُ الثَّلاثة اقتَسَمَتِ الزَّمان: حَرْف وُجودٍ لوُجودٍ،
٧٩.	وحَرْف امتِناعِ لامتِناعِ، وحَرْف وُجودٍ لامتِناعِ
۸٠.	«نعَمْ» لها ثَلاَّتُهُ مَعانٍ ً
۸١.	كَلِمتانِ اشْتَرَكَتا في أنَّهُما للتَّصديقِ والإِعْلام والوَعْد، وهُما «نَعَمْ» و«إِي»
	التَّصديقُ أن تَقصِد بكَلامِكَ تَصديقَ فُلانٍ فقَطْ، والإِعْلام أن يَكون استَفْهَمَكَ
۸١.	وسأَلَكَ فتُعلِمه، والاستِفْهامُ ليس مِن بابِ الخَبَر

رَفَحْ مجدر لاترجَمِ للْخِتَّدِيُّ لاَسُكِيَّرُ لاِنْزِيُّ لِانْزِي لاَسْكِيَّرُ لاِنْزِي لاَسْكِيَّرُ لاِنْزِي www.moswarat.com

فهرس الموضوعات

الصفحة	ддд	الموضوع
o		تقديم
v	يلة الشيخ العلَّامة محمد بن صالح العثيمين	نبذة مختصرة عن فض
	راب	,
71		مقدمة النَّاظم
٣٦	و الكَلامُ	القاعِدة الأُولى: ما هُ
٣٩	ي الجُمْلة	القاعِدة الثانِية: ما هم
٣٩	سمِيَّة، وجُمْلة فِعْليَّة	الجُمَل نَوْعان: جُمْلة ا
٤١	بنَ الإعراب	الجُمل التِي لها محلُّ ب
٤٢	نيرًا	١ - الجُمْلة الواقِعة خَ
٤٢	يالًا	٢- الجُمْلة الواقِعة ح
٤٢	فعولًا	٣- الجُمْلة الواقِعة م
٤٢	ضافًا إليهضافًا إليه	٤- الجُمْلة الواقِعة م
٤٣	وابَ شرطٍ	٥- الجُمْلة الواقِعة ج
٤٣	بعًا لمفرَد	٦- الجُمْلة الواقِعة تا
٤٤	بِعًا لِجُمْلة ذاتِ مَحَلِّ	٧- الجُمْلة الواقِعة تا
٤٤	ا مِن الإعرابِ	الجملُ التي لا محلَّ لهَ
٤٥		١ - الجُمْلة الابتِدائِيَّة

٤٦	٧- الجُمْلة المُعتَرِضة
٤٦	٣- جُمْلة الصِّلَة
٤٦	٤ - جُملة جَواب الشَّرْط غَيْر الجازِم
٤٧	٥- جُملة جواب القسم
٤٧	٦- الجُمْلة الَّتي تَقَع تَفْسيرًا
رابراب	٧- الجُملة الواقعةُ تابعًا لجُملة لا محلَّ لها مِنَ الإعر
٤٩	الجُمْلة في سِياق الكَلام
٥٢	فَصْل فِي الجَارِّ والْمَجْرورِ
00	الباءُ
00	مِنمِن
	الكافُ
٥٧	لَعَلَّ
	لَولَايَ ولَولَاكَ ولَولَاهُ
٥٩	لَولَا
٦٠	
	مُتعلَّق الجارِ والمجرُور
٠٦	قولُ «لَوْ لا أَنا لغَرِقَ فُلانٌ»
	هَلْ يَجِبِ أَن يَتَعلَّق الجارُّ والمَجْرور بعامِلٍ؟
٦٧	إعراب ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكُّ ﴾ وحكايةٌ طريفةٌ
79	الظُّر وفا

٧١	فَصْل في تَفْسير كلِماتٍ يَحتاجُ إلَيْها المُعرِب
	«قَطُّه» وَ«عَوْضُي»
ν٤	«أَجَلْ» و «بَلَى»
ν٤	«إِذَا»
٧٦	«إِذْ»
٧٨	«[´Į]»
۸٠	«نَعُمْ»
۸٠	« إِيْ»
۸۳	فهرس الآيات
AV	فهرس الأحاديث والآثار
۸۸	فهرس الفوائد
۹۳	فهرس الموضوعات





www.moswarat.com



(21-20)